

الألفية الفقهاء

منظومة سنية، على مذهب السادة المالكية

نظم الأستاذ:

المبروك زيد الخير



الإلفية الفقهية

منظومة سنية، على مذهب السادة المالكية

نظم الأستاذ:

المبروك زيد الخير



جميع الحقوق محفوظة

**شركة دار الأمة
للطباعة والنشر والتوزيع
ص. ب 109 برج الكيفان
16 120 الجزائر**

الهاتف : 04 22 20 (02)

الفاكس : 04 24 20 (02)

الطبعة الأولى

أكتوبر 1998

إيداع قانوني

745 / 98

ISBN 9961 - 67 - 063 - 9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1 - قال الله تعالى:

«وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً، فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ...».

{سورة التوبة: 122}

2 - عن معاوية رضي الله عنه قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

متفق عليه

إهداء

إلى الشيوخ الذين أسهموا مشكورين بالرعاية لهذا العمل،
وتيسير طبعه، توجيهاً وتشجيعاً وتقريضاً، وعلى رأسهم
الدكتور الجليل عبد الرزاق قسوم، والأستاذ محمد الهادي
الحسني، والشيخ الوزير الأديب عبد الرحمان شيبان، والفقيه
الشيخ علي المخربي، والفقيه الأصولي الشاب الأستاذ محمد
عيسى، من غير أن أنسى أفضال الدكتور الكريم أحمد بن نعمان
الذي تبنت طبع هذه المنظومة، والدكتور محمد الشريف قاهر،
والشيخ محمد باي من أولاد، والشيخ محمد الزاوي من عين صالح،
وفقهاء الجلفة كالشيخ عامر، والشيخ الشطي، والشيخ الجابري،
وفقهاء الأغواط: كالمرحوم الشيخ أحمد قصبية، والشيخ قهيري.
وهكل من آزر هذه المبادرة، خدمة للفقه الشريف، وتحسينا
لأبنائنا من التزييف والتحريف.

المبروك زيد الخير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاة

دُعَاءُ وَرَجَاءُ

يَا فَاعِلًا فِي مُلْكِهِ لِمَا يَشَاءُ وَمُمْضِيًا قَضَاءَهُ كَمَا يَشَاءُ.
وَمُحْكَمًا. أُمُورَهُ فِي الْأَزَلِ وَعَالَمًا بِكُلِّ هَوٍّ نَازِلِ.
وَأَخِذًا مِنْ خَلْقِهِ بِالنَّاصِيَةِ وَسَاتِرًا مِنَ الْعِبَادِ الْمَعْصِيَةِ.
وَمُعْطِيًا مِنْ غَيْرِ سُؤْلِ. أَنْعَمًا وَدَاعِيًا عِبَادَهُ لِلْمَرْحَمَةِ.
وَمُرْسِلًا لِلْقَانِطِينَ الْفَرَجَا وَدَافِعًا الْبَلَاءَ وَالْحَرَجَا.
قَدْ كَثُرَتْ ذُنُوبُنَا وَاتَّسَعَتْ نَسْأَلُكَ اللَّطْفَ بِنَا فِي الْقَدْرِ.
وَكَشَفَ مَا يُحِيطُنَا مِنْ أَزْمَاتِ وَدَفَعَ مَا نَحْذَرُهُ مِنْ ضَرَرِ.
بِجَاهِ سَيِّدِ الْأَنْامِ أَحْمَدًا مَعَ الرِّضَا عِنْدَ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ.
وَالِ بَيْتِهِ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ شَفِيعَنَا يَوْمَ لِقَا النَّاسِ غَدَا.
وَصَحْبِهِ الْمُبَشِّرِينَ الْعَشْرَةَ.

نظم الفقير الى عفو مولاه: المبروك زيد الخير.

الأغواط في 03 شعبان 1418 هـ

الموافق لـ 03 ديسمبر 1997م

المقدمة

بقلم:

د. عبد الرزاق قسوم

الأستاذ محمد الهادي الحسني

إذا كان الفقه في المجتمع الإسلامي، هو أوسع العلوم انتشارا بين المسلمين كما يقولون؛ إذ لا يكاد يخلو بيت مسلم من كتاب فقهي، فإن فقه الفقه أو فقه الدين ينبغي اعتباره أسمى مراتب العلوم درجة، وأن الفقيه المسلم يجب أن يبوأ أعلى سلم المشتغلين بعلوم الدين، لأن «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» ويلهمه رشده.

من هنا تأتي أهمية العناية بالفقه في حياة الإنسان المسلم. فالفقه هو العقد الشامل الذي ينظم حياة المسلمين اقتصاديا واجتماعيا ودينيا، فيزرع بذور التفاهم بينهم، ويبني علاقاتهم على أساس من الوثام والتعاون والتعايش السلمي.

وإذا كان علم الحديث هو حلقة الوصل بين القرآن الكريم وعلماء الأمة؛ يفصل لهم ما أوجزه القرآن، ويشرح لهم ما أبهمه المتشابه من الآيات؛ فإن الفقه هو همزة وصل بين الحديث وجمهور الأمة الإسلامية، يشرح لهم دينهم على هدي من الكتاب والسنة، ويجعلهم بمنأى عن الخوض في خصوصيات الكتاب والسنة التي هي من اختصاص الراسخين في العلم.

وإذا كان قد أتى على الفقه الإسلامي حين من الدهر، دبت إليه الخلافات في الفروع، وتشعبت به السبل في الجزئيات؛ فإن هذا

الاختلاف قد كان رحمة بالمسلمين، ويسرا في إيجاد الحلول لمشكلاتهم، وبذلك ضرب فقهاء المسلمين أحسن الأمثلة في أدب الاختلاف، وفي تجسيد التعددية المذهبية داخل الدين الواحد.

لذلك يمكن اعتبار الفقه الدوحة الفينانة ذات الأغصان المعرفية المتعددة ضمن الفكر الإسلامي، فهي إضافة إلى تنوع أغصانها الدينية من كتاب، وسنة، وسيرة، وإجماع، وقياس، تتميز بفواكه ثمارها ممثلة في المذاهب التي حرص أئمتها على الاستعانة بالنقل والعقل - كل حسب اجتهاده - في البحث عن حلول لمشكلات الناس المعيشية أو المحتملة.

وللمغاربة - دون باقي المسلمين - ولوع خاص بالفقه، إذ أن الفقيه هو من بلغ حداً أعلى من العلم، فوضع في مصاف «أهل الحل والعقد»، وكان القاضي بين الناس بالفقه، والحاكم في قضاياهم بالعدل. وإذا علمنا حب أهل المغرب لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولآل بيته الطاهرين؛ أدركنا سبب تبنيتهم لفقه إمام دار الهجرة، سيدنا مالك بن أنس، رضي الله عنه، الذي تربى بين أحضان الهدي النبوي، فجاء حجة في صحة الحديث، وعلامة على عمق التفقه.

إن مدرسة الفقه المالكي التي ألقت جذور شجرتها داخل المجتمع المغربي والأندلسي قد تميزت بالجمع بين النقل والعقل، فأحدثت في دنيا الناس مفاهيم يسندها الكتاب والسنة، ويقبلها العقل السليم في ثورة تجسدها «مقاصد الشريعة»، و«المصالح المرسلة»، و«المنهج الوسط في الاعتدال»، وأكرم بها من مدرسة.

وكان من مريدي هذه المدرسة أعلام ثقات تنوعت مداركهم، وتعددت فهومهم للفقه، فكانوا دعاة تسامح، ومجسدي اعتدال، يهتدي بفقههم العامة والخاصة، من أمثال سحنون، و خليل، والقاضي

عباض، والإمام الشاطبي، والقاضي أبي بكر بن العربي، والقاضي ابن رشد الجد، والفيلسوف الحفيد وغيرهم...

نجح الإمام مالك، إذن، بفضل ما ميز منهجه الفقهي من تأصيل يعتمد السنة الصحيحة، ويخاطب العقل السليم، فأحدث لمذهبه مريدين وباحثين في العالم الإسلامي كله، ينشرونه، وينافحون عن حججه وبراهينه، وهو ما حدا بأحد الفقهاء والشعراء وهو محمد بن عمار الكلاعي البورقي أن يقول:

وكن في ذي المذاهب مالكا	مدينا،	وسنيا	متينا
نظرنا في المذاهب ما رأينا	كذهب	مالك	لناظرنا
ومذهبه اتباع لا ابتداء	كما	اتبع	الكريم
وعندي كل مجتهد مصيب	ولكن	مالكا	في السابقنا
وقد دل الدليل على صواب	نقول	به	لدى
			المتحققنا

لذا عني كل هؤلاء العلماء الأجلاء عناية خاصة بالفقه، فوضعوا المجلدات والمختصرات، وأحاطوا الشرع بكل أنواع والبرهان لضمان سلامة أداء الشعائر في العبادات، وحسن التعايش في المعاملات. غير أن الفقه، على علو منزلته في الفكر الإسلامي ونبل مقصده في الغاية، يوشك أن يكون علما يبعث الكلل في أذهان الناس، إذا لم يقيض له الله من يحسن تقديمه، ويحدد مقصده، ويعقلن منهجه بتبسيط العبارة، وتوضيح الإشارة، فبرز فقهاء المجتمع، وأدباء الفقهاء الذين جعلوا النظم أقرب المسالك الى فقه الإمام مالك، بالكلمة المقفاة الموزونة التي تستقر في العقل دونما عناء، ويحتضنها الذوق لحسن الدلالة والأداء، وذلك ما عرف في الفقه بلون الرجز... إنه نظم خفيف العبارة لطيف الإشارة، سهل الحفظ، يسير العرض، وهذا ما نبغ فيه شاعرنا الشاب الورع الأستاذ مبروك زيد الخير..

لقد كنا نظن أن هذا الميدان قد خلا من فوارسه، وأقفر من عماره؛ فجاء الأستاذ زيد الخير مبروك، فكان كاسمه خيرا مباركا، ليثبت أن رحم هذه الأرض ما يزال خصيبا، وأن ربَّعها ما يزال عامرا، وأكد - عمليا - أنه حلقة في تلك السلسلة الذهبية، وغصن رطيب من تلك الشجرة المباركة التي أنار زيتها الجزائر وأضاء ما حولها من أقطار العالم الإسلامي، وخاصة جانبه الغربي، من ليبيا إلى الأندلس، إلى أعماق إفريقيا.

لقد أنجبت الجزائر كثيرا من العلماء الذين نحوا هذا النحو، وانتهجوا هذا النهج في تدوين العلوم الإسلامية المختلفة؛ تقريبا لها من طلابها، وتسهيلا على الراغبين في تحصيلها، ولا يكاد يخلو علم من العلوم الشرعية لم يؤلف فيه علماء الجزائر بطريقة الرجز. ففي علم العقيدة والتوحيد نجد أحمد بن محمد المقرئ (ت 1041 هـ) الذي ألف أرجوزة في خمسمائة بيت سماها «إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة»، وكتب الإمام أحمد بن زكري (ت 899 هـ) أرجوزة في ألف وخمسمائة بيت سماها «محصل المقاصد مما به تعتبر العقائد»، ونظم الشيخ أحمد بن عبد الله الزواوي الجزائري (ت 884 هـ) منظومة في الموضوع اشتهرت باسم «المنظومة الجزائرية»، أما الشيخ أحمد بن قاسم البوني (ت 1139 هـ) فقد نظم عقائد النسفي، وهناك علماء آخرون ألفوا أراجيز في هذا العلم، مثل الشيخ محمد ابن عبد الرحمن الحوضي (ت 910 هـ) صاحب «واسطة السلوك»، والشيخ عبد الرحمن باش تارزي (ت 1221 هـ) صاحب «نظم مسائل كلمتي التوحيد».

أما في الحديث وعلومه فقد ألف الشيخ محمد بن علي القوجلي (ت 1080 هـ) منظومة سماها «عقد الجمان اللامع المنتقى من قعر البحر الجامع»، ذكر فيها مخرجي أحاديث الجامع الصحيح للبخاري، وكتب الشيخ عيسى الثعالبي (ت 1080 هـ) نظما في السند، ووضع

الشيخ أحمد بن قاسم البوني عدة منظومات في علم الحديث ومصطلحه.

وكتب علماؤنا منظومات في القرآن الكريم وعلومه، منها منظومة الشيخ محمد شقرون المغراوي المسماة «تقريب النافع في الطرة العشر لنافع» ومنها «بدائع الجنان واللسان في غريب الألفاظ ومسائل القرآن» للشيخ الطاهر التليلي، دون أن ننسى نظم الشيخ محمد المصمودي (ت 879هـ) المسمى «المنحة المحكية لمبتدئ القراءة المكية». وكانت السيرة النبوية الشريفة أحد الموضوعات التي عني بها علماء الجزائر، ومن أسهموا في التأليف فيها نظاما؛ الشيخ علي بن عبد الواحد الأنصاري (ت 1054 هـ) الذي كتب «الدرة المنيفة في السيرة الشريفة»، وهي أرجوزة فاقت ألف بيت، ونظم الشيخ أحمد بن قاسم البوني «الخصائص النبوية» للسيوطي.

ونالت اللغة العربية اهتمامات علمائنا، ويأتي في مقدمة ناظمي قواعدها العالم الكبير يحيى بن عبد المعطي الزواوي (ت 628 هـ) صاحب «الدرة الألفية في علم العربية»، الذي نظم كتاب الجمهرة لابن دريد، كما نظم الشيخ خليفة بن حسن القماري «متن الأجرومية»، التي نظمها أيضا الشيخ عبد الرحمن الأخضرى (ت 953 هـ)، وألف الشيخ يحيى الشاوي (ت 1096 هـ) نظاما في إعراب كلمتي التوحيد سماه «الدر النضيد في إعراب كلمتي التوحيد»، أما في ميدان البلاغة فإن نظم الشيخ عبد الرحمن الأخضرى (ت 953 هـ) المسمى «الجوهر المكنون» قد طبقت شهرته الآفاق.

ولم تقف مقدرة علمائنا على تطويع العلوم الشرعية واللغوية للنظم، ولكنها تجاوزتها الى ما يعرف بالعلوم الدقيقة كعلوم الفلك، والحساب والفرائض، والأسطرلاب، ومن علمائنا البارزين في هذا

الميدان الشيخ محمد ابن أحمد الحباك (ت 863 هـ) الذي ألف نظماً في علم الأسطرلاب سماه «بغية الطلاب في علم الأسطرلاب»، وقد أطلق بعض العلماء على هذا النظم اسم «ألفية هذا العلم»، وكتب الشيخ عبد الرحمن الأخضري (ت 953 هـ) أرجوزة في علم الفلك سماها «السراج المنير»، كما نظم الشيخ عبد الواحد بن أحمد الونشريسي (ت 955 هـ) كتاب أبي العباس أحمد بن البناء المسمى «تلخيص أعمال الحساب»، ووضع الشيخ أحمد بن قاسم البوني (ت 39 منظومة بلغت أبياتها ألفي بيت في قواعد الصحة العامة سماها «تبين المسارب فيما يتعلق بالأكل والطب والمشارب»، أما الشيخ عبد الرحمن الأخضري فله المنظومة المشهورة في الحساب والفرائض المسماة «الدرة البيضاء»، وله أرجوزة في النفس البشرية وأحوالها وطبيعتها.

وقد اهتم علماء الجزائر بعلم التاريخ والسير، فوضعوا عدة أرجوزات منها المقتصرة على حوادث معينة كأرجوزة الشيخ محمد بن عبد القادر الراشدي، المشهور بأبي راس الناصري (ت 1238 هـ) المسماة «الحلل السندسية في شأن وهران والجزيرة الأندلسية»، التي تحدث فيها عن الصراع الإسلامي - الإسباني في الأندلس، وعن امتداد هذا الصراع إلى الجزائر، حيث دام ثلاثة قرون، وانتهى بتحرير مدينة وهران من الاحتلال الإسباني، ومنها المقتصرة على سير علماء منطقة كمنظومة الشيخ أحمد بن قاسم البوني (ت 1139 هـ) المسماة «الدرة المصونة في علماء وصلحاء بونة» وهي في ثلاثة آلاف بيت.

ومن هذه الأراجيز ما تناول تاريخ الجزائر منذ فجرها، كألفية الشاعر مفدي زكرياء، (ت 1397 هـ)، أما الإمام محمد البشير الإبراهيمي فقد ألف ملحمة رجزية تبلغ ستة وثلاثين ألف بيت تناول فيها تاريخ الإسلام والمسلمين في شتى أصقاعهم ومختلف أزمانهم.

أما في علم الفقه فقد أسهم العلماء الجزائريون إسهاما متميزا وخاصة في الفقه المالكي، ولهم فيه ما لا يكاد يحصى من الكتب، ومن منظوماتهم في هذا العلم «المنظومة الوغليسية» نسبة الى الشيخ عبد الرحمن الوغليسي البجائي (ت 786 هـ)، وتسمى «الجامعة»، و«نظم مختصر خليل» في عشرة آلاف بيت للشيخ أحمد بن قاسم البوني (ت 1139 هـ)، و«جواهر الإكليل نظم مختصر خليل» للشيخ خليفة بن حسن القماري في ثمانية آلاف بيت، وغيرهم.

إن هذه القائمة ليست حصرا واستقصاء لإسهامات علمائنا في التأليف على طريقة الرجز، ولكنها أمثلة سقناها في مقدمة أرجوزة أختنا الأستاذ زيد الخير مبروك، زاده الله خيرا وبركة، ومن أمارات هذا الخير وهذه البركة أن ييسر الله طبعها ونشرها، في حين بقي أكثر من أشرنا إليه من أرجوزات ومنظومات مخطوطا الى حد الآن، أو هو في حكم الضائع المفقود.

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نقدم جزيل الشكر وعظيم التقدير الى دار الأمة على تحمسها لنشر هذا الأثر العلمي، فلا غرو أن تفتح صدرها للجيد من الأعمال والجداد من الرجال؛ فتضيف الى تاريخها الوطني، الثقافي، صفحة مضيئة بجلال الأعمال - وإن الأيام صحائف وبها حسن من يخلد فيها جميل الذكر.

الأستاذ محمد الهادي الحسني

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية

المعهد الوطني العالي لأصول الدين بالجزائر

د. عبد الرزاق قسوم

أستاذ الفلسفة والفكر الإسلامي

جامعة الجزائر

قراءة منهجية في منظومة "الألفية الفقهية"

بقلم: الأستاذ محمد عيسى

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد، فإنه لما طلب مني كتابة مقدمة لمنظومة "الألفية الفقهية" لزميلنا مبروك زيد الخير - حفظه الله - ترددت كثيرا في صياغتها، لأنها على خلاف غيرها من المؤلفات الفقهية جاءت فائقة في موضوعها، ذاك المعنى التقليدي للفقهاء، لتتعداه إلى المعنى الأشمل الذي أراده علماء المذهب الحنفي عندما عرفوا الفقه قبل أن ينضبط الاصطلاح بأنه "معرفة النفس ما لها وما عليها"

فالمنظومة "المبروكة" تناولت فضلا عن مسائل العبادات والعبادات مسائل العقائد وأصول الدين. وصدرها صاحبها على منهج الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني - رحمه الله - بالكلام في العقائد. ولو أنها تناولت مسائل الآداب لطابقت "الرسالة الفقهية" مطابقة منهجية تامة.

غير أن صاحبنا نحا نحوا آخر عندما سلك المنهج القرآني للإمام أبي سعيد عبد السلام سحنون التنوخي - رضي الله عنه - في ترتيب موضوعات الفروع في "مدونته" فقد بدأ بذكر عمل الوضوء لأنه

المنصوص عليه في القرآن في قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم...»¹ سورة المائدة / 06] ، ولم يبدأ بنواقضه كما فعل صاحب "الرسالة"

و"زبدت" فضائل منظومة "الخبر" هذه بأنها جاءت مستجيبة لحاجة ماسة في صياغة الفقه الإسلامي، وهي حاجة القراء إلى تقريب الفقه منهم، فجاءت على شكل أرجوزة سهلة العبارة، واضحة المعنى، يسيرة الاستظهار على كثرة أبياتها.

وهذا المنهج عرفه أسلافنا وهم يعملون على تقريب الفقه الإسلامي لغير المتخصصين، فهذا الإمام أبو حامد الغزالي الشافعي - رحمه الله - يصل في اجتهاده لتقريب الفقه من المتفقهة إلى استعمال "الرقوم المرسومة بالحمرة فوق الكلمات" في كتابه "الوجيز" ولولا إرادة التسهيل ما لجأ الإمام إلى الرموز والألوان.

وهذا الإمام أبو محمد عبد الله بن شاس يقسم كتابه "عقد الجواهر الثمينة في فقه عالم المدينة" تقسيما منهجيا بديعا يعتمد إجمالاً على تقسيم الفقه إلى أربعة كتب: العبادات، والمعاملات، والمناكحات، والجراحات. ثم يقسم كل كتاب إلى أبواب وكل باب إلى فصول. وهو منهج يؤهل المتفقهة لأن يرسم في ذهنه مخططاً منهجياً يلج منه للسباحة في البحر اللجي لمسائل الفقه المتناثرة.

وفكر آخرون من أعلام هذه الأمة في مناهج أخرى لتقريب الفقه من المتعلمين فعمدوا إلى منهج الاختصار كصنيع الفقيه المجاهد "خليل بن إسحاق" - رحمه الله - عندما ألف كتابه "المختصر الذي يعتبر موسوعة فقهية متفردة لمن وعاه وفهم منهجه.

أما شاعرنا الفقيه فقد سلك في التقريب منهج العلماء الذين فضلوا صياغة الفقه صياغة شعرية، وهو المنهج الذي ارتآه بعض

الفقهاء المستنيرين، ذلك أن الأرجوزة بموسيقاها تشدّ إليها القارئ، وتدعوه لحفظها واستحضار أبياتها.

فهذا ابن عاصم الغرناطي يسهل على القضاة تناول مسائل الفقه المتعلقة بالقضاء بنظم أرجوزة "العاصمية": "تحفة الأحكام" مصدرا إياها بقوله:

وبعد فالقصد بهذا الرجز	تقرير الأحكام بقول موجز
نظمته تذكرة وحين تمّ	بما به البلوى تعمّ قد الم
سميته بتحفة الأحكام	من نكت العقود والأحكام
وذاك لما أن بليت بالقضا	بعد شباب مرّ عني وانقضى

وذاك الإمام أبو الحسن الزقاق الفاسي يؤلف منظومة في القواعد الفقهية التي عليها مدار الفقه الإسلامي المالكي، تحقق غرض جمع فروع المذهب في قواعد، وغرض جمع هذه القواعد في منظومة سهلة الحفظ سماها "المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب" قال فيه:

وبعد فالقصد بهذا الرجز	نظم قواعد بلفظ موجز
مما انتمى إلى الإمام ابن أنس	وصحبه وما لديهم من أسس
مع نبذ مما عليها قررا	أومي لها فقط كي أختصرا
أفصله كما يليق بالفصول	إذ هو أقرب لطالب الوصول
سميته بالمنهج المنتخب	إلى أصول عزيت للمذهب
والله ينفع به من حصله	بحفظ أو فهم، وشيئا عن له

وقد بلغ منهج صياغة الفقه الإسلامي في شكل رجز أن بعض الفقهاء الشعراء صاغوا متن رسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني في شكل منظوم، ومن هؤلاء محمد بن أحمد بن الغازي العثماني المكناسي، في "تنظيم مشكلات الرسالة" وقد شرحها الفقيه الفحل: أبو عبد الله محمد الخطاب وسمى شرحه: "تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة"

ونظم الشيخ عبد الله الغلاوي الشنقيطي المتوفى في 1209 هـ "الرسالة" في أرجوزة بديعة أيضا جاء عن الرسالة الفقهية في مستهلها:

ولكن لعسر حفظها المدارك	منها خفية فكل تارك
مثلتها في كفتي ميزان	درا وما الخبر كالعيان
لكي يغال حفظها بالنظر	في شعرها المرغب المنفر
وربما أجلت فيها النظر	إني وزآن ولست شاعرا
فتارة أرقص من تذكير	لابن نباتة وبالحريري
طورا أخرج وطورا عابث	حتى كأني للأنام وارث

ولئن كانت "الألفية الفقهية" تلتقي مع غيرها من الأرجوزات المذكورة هنا من حيث الشكل، فإنها تختلف عنها من حيث المضمون، فهي لم تتوجه إلى صنف خاص من القراء بل هي عامة للقاضي ولغيره، وهي ليست مهتمة بقواعد الأحكام بل تهتم بفروعها، وهي لا تعتمد على متن منشور بل استقت مسائلها من مصادر فقهية مختلفة انتقاء البحث العلمي الاستقرائي.

وهي قريبة بهذا الاعتبار من المتن المشهور لدى متفقهة المغرب الإسلامي الموسوم بمتن "المرشد المعين" للشيخ عبد الواحد بن عاشر الأنصاري. غير أنها تفترق عنه في أن صاحب "المرشد المعين" تجاوز مبحثي العقيدة وفروع الفقه إلى مباحث السلوك والتزكية، وزميلنا لم يلج هذا الباب على أهميته وحاجة المتدينين إليه، ولو فعل لكان أحسن.

إن العمل الذي تضمنته "الألفية الفقهية" عمل بديع، من حيث إنه يستعمل ألفاظا درج عليها مثقفو هذا العصر، وعرفها خريجو المدارس العامة، فكانت متنا ميسرا لقارئه، متواضعا لطالبه في غير ضعة، مبذولا لحافظه في غير ابتذال، وتلك مقاصد هذا النموذج من التأليف الفقهي، لمن فقه الفقه ووعاه.

يبقى أن أقول إن واحدة من أهم خصائص الفقه الإسلامي المالكي - في مدرسته الفقهية المغربية خاصة - اعتماده على مبدأ "التدليل و"التعليل"، ولعل هذه الخاصية هي التي أهلت هذا المذهب لأن يكون رائد مدرسة الأثر في التاريخ الإسلامي.

فإذا كانت متون النظم والنثر لمسائل الفقه الإسلامي مطلوبة، فإنها مطلوبة طلب الوسائل لا الغايات، ومحبة للتقريب والتسهيل لا التمام، لذلك يحسن أن يشفع هذا العمل الجاد بشرح موجز يعتمد فيه على تعليقات فقهاء المذهب المالكي الوجيهة، وعلى استدلالاتهم القوية من الكتاب والسنة وما حام حولها من أصول، ليخرج هذا العمل كما يريد صاحب المذهب سيدنا مالك بن أنس - رضي الله تعالى عنه وأرضاه - مأخوذا من كتاب الله تعالى ومن سنة النبي - صلوات الله وسلامه عليه -

وكم هو جميل قول الشيخ محمد حبيب الله بن مايابي الجكني الشنقيطي المالكي عندما يرشد إلى المنهج الوسط في الاستدلال على مسائل الفقه من الكتاب والسنة، بعيدا عن إفراط من ادعى إمكان الاستغناء عن المذاهب، وتفريط من ادعى إمكان الاكتفاء بالفروع لأن من دونها مؤتمن في أنه استخلصها من الكتاب والسنة قال في مفهوم الاستدلال:

وحده الذي به قد انضبط	وهو الذي مرادنا به ارتبط
إقامة الدليل من قول النبي	أو الكتاب لفروع المذهب
فكيف يمنع على من انقذ	في ذهنه من ذين ما له اتضح؟
فلو قصرناه على المجتهد	لما اهتدى بذين كل مهتدي
ولا انتفى قول النبي معلما	- صلى عليه ربنا وسلما -
عليكم بسنتي أو قصرا	ذاك على أولي اجتهاد في الوري
كيف ولا يجوز بعد الحاجة	تأخير البيان أي حاجة
ولا انتفى الهدي من القرآن	أو خصّ بالبعض من الإنسان
كلا لقد جاء لنا كلاً هدى	ومن يردّه في سواه ما اهتدى
وهكذا حديث خير الرسل	- صلى عليه الله - أقوى السبل
إنما التحجير في استنباط	من كان قاصرا للاحتياط
يعتبر العمل الجاد - في نظري -	معلما جديدا من معالم الهوية الفقهية
الجزائرية، هذه الهوية المالكية المعتدلة التي عرفت كيف تحفظ لهذه	
الأمة وحدتها، وتجمع شملها، وتقوي تمسكها بالدين، من غير إفراط	
ولا تفريط. هذه الهوية التي أحسنت إنشاء "الرجل المسلم الجزائري"	
الذي عايش النصراني واليهودي وما جار عليهما، وحكم الشعوب برا	
وبحرا فكان على تدينه قوي الشكيمة، متين العزيمة.	

ويعتبر لبنة أخرى من لبنات إعادة إحياء مذهب أهل المدينة، مذهب الكتاب والسنة كما فهمه خيرة علماء السلف الصالح، من علماء المدينة المنورة ومن حام حول حماها، في وقت تميز بفتن كقطع الليل المظلم، يخال المهتدي فيه نفسه ضالاً، ويرى الضال نفسه فيه مهتدياً بل هادياً.

«أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير، أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به» [سورة التوبة/ 109].

«ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين» [سورة الأعراف / 89].

أ محمد عيسى
أستاذ القواعد والنظريات الفقهية
بالمعهد الوطني العالي لأصول الدين
(مولود قاسم) بالجزائر.

تقريظ

فضيلة الشيخ: عبد الرحمن شيبان.
وزير الأوقاف والشؤون الدينية بالجزائر - سابقا.

الى الأخ الأعزّ: الأستاذ المبروك زيد الخير. أما بعد: فقد تمتعت بقراءة ألفيتكم القيّمة اللطيفة في فقه الإمام مالك رضي الله عنه، وهي - لعمري - منظومة تقدم للناشئة المسلمة في عهدنا والعهود القادمة زاداً يغذي العقيدة، وينير البصيرة ويصحح العبادة، ويهذب المعاملة مع الأقارب والأباعد بما يحقق الطمأنينة في الدنيا، والسعادة الأبدية في الآخرة بفضل الله وإحسانه كما درج على ذلك المؤلفون من سلفنا الصالح بنظمهم ونثرهم كابن عاشر وابن أبي زيد.

فقد أفادوا بالبيان الأمة وانتشر النفع بهم وعمّا

أما أسلوب المنظومة فأدبي يمتاز بالوضوح والخفة والحكمة والإشارة الرشيقة. والاقْتباسُ الحلو الجميل نحو هذا السهل الممتنع عن (الجمعة):

وأجمع	الماضون	أن	الجمعة	فريضة	لأزمة	متبعة
يُرِيدُهَا	المولى	بقول	معجز	فيما	بدا	من السياق الموجز
بقوله	فاسعوا	إليها	وذروا	وقوله	إذا	انقضت فانتشروا
مناطة	بالذكر	والشكران	وفرصة	للعظ	والغفران	

الله تعالى بسطة في العلم والجسم والمال كما دعا سيدنا عبد الله ابن أبي زيد القيرواني لمن يتعاطى رسالته الميمونة بالدرس والتدريس، كما ورد ذلك في كتاب «تعريف الخلف برجال السلف» خلال ترجمة الشيخ الحفناوي للشيخ محمد الطيب بن أبي داود الزواوي. آمين يا رب العالمين، دتم منارة هادية في الجنوب والشمال والشرق والغرب مع المودة.

تقريظ

فضيلة الشيخ محمد باي بلعالم - مؤلف وإمام بأولف - ادرار - الجزائر.

الحمد لله الذي قد	ألهما	أستاذنا	المبروك	نظما	قيما.
قد صاغه في قالب	سديد	وجاءنا	بمنهج	جديد.	
وفتح الباب على	المصراع	لطالب	العلم	بلا	نزاع.
يا زيدا وفقت إلى	البصواب	والعلم	والخير		وللآداب.
فقلت في مذهبنا	ألفية	مقاصد	الفقه	فيها	محمية.
تقرب الأقصى	بلفظ	رائق	وتظهر	الفهم	بمعنى
فائق.					
وتقتضي حبا	بدون	بفض	فهي	لكل	الفقهاء
ترضي.					
ففيها ما	النفوس	تشتهيه	وفيها ما	الأذواق	ترتضيه.
فهي كمثل	الشهد	في المذاق	وهي لمرضى	الجهل	خير راق.
قرت بها عين	الشيخ	والمجلى	بها عن	الشباب	ما قد
أشكلا.					
وبان للكحول	فيها	بدر	وشق	للفواص	فيها
بحر.					
كل الشرائع	لها	تعرج	لأنها	لفقها	معارج.
ألفية	تألفها	المجالس	وتجتنى	ثمارها	المدارس.
ففيها ما	نطلبه	من علم	وفيها ما	نحتاجه	من فهم.
فخذها	باشباب	ديننا	الحنيف	واعكف	عليها
في الشتاء	والمصيف.				
واسلك	طريقها	السريع	لتصل	بها	لفقه
مالك	وتهتبل.				

فيها	المعاملات	والتوحيد	وفيها	فقه	مالك	موجود.
ألفية	أتت لنا	في الشعر	ما غاب	عن أذهاننا	في النشر.	
وألفت	الضوء	على الطريق	وأنقذت	أفكارنا	من ضيق.	
وزال	عن أعيننا	الوسنان	وقد حباها	شيخنا «شيبان»	(*)	
جُزيت	بالخير	يا زيد	وقاك	رباً من بلاء	وضير.	
وجعل	النفع	فيما نظمنا	وبارك	الله	فيما ألفتنا.	
وجعل	الإخلاص	فيكم حسناً	والنظم	والنشر	لديكم ديدناً	
محبكم	«باي»	(**) بفضلكم أقر	وهو	لبحثكم	تلقى فشكر.	
وصل	ربنا	على المختار	وآله	وصحبه	الأخيار.	

(*) الشيخ عبد الرحمن شيبان: عضو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وخريج جامع الزيتونة، عمل في الحركة الإصلاحية ثم تقلد منصب التفتيش العام للغة والأدب العربي بالجزائر إلى أن تسنّم رقاء الوزارة فأسهم بعلمه وحسن تسييره في ترقيتها بطبع التراث وتأطير ملتقى الفكر الإسلامي وتأسيس المجالات ولا يزال عطاؤه موفوراً أمد الله في عمره ونفع به البلاد والعباد.

(**) الشيخ محمد باي بلعالم: فقيه مالكي وإمام ومؤلف بارز في مذهب الإمام مالك له: «التحفة الوسيمة» في النحو، و«كشف الدثار» في مصطلح الحديث، و«مركب الخائض» في الموارث، و«ركائز الوصول» في علم الأصول، و«ضياء المعالم» في غريب القرآن. كما له منظومة ومؤلفات عديدة أثرت المكتبة الفقهية في السنوات الأخيرة. جزاه الله خيراً.

مقدمة الناظم

ياقارئاً لهاته الخلاصة ممن رسا بعلمه وغاصا.
إما تجد في طيها قصوراً أو علة تلزمها الضرورة.
فقوم اعوجاج ما تراه وأرشد القاري إلى فحواه.
إما تكن بأصله بصيراً لما أتى فاسأل به خبيراً.
ومن يرد له الإله رفعا أناله تفقها ونفعاً.
ولم أكن أرجو بها الإحاطة بل مطلق التيسير والبساطة.
بحيث تهدي باليقين الطلبة وتسعفُ الذهن إذا ما طلبا.
مسألة في أي باب رآها من غير أن يبلغ فيها المنتهى.
لأنها منظومة مختصرة ترشد للأحكام في غير مرا.
وتدفع القارئ للتحقق بالغوص في بحر الخلاف الأعماق.
نافعة من غير أدنى ريب للمالكي بمشرق ومغرب.
لخصت فيها ما أرى من فائدة متخذاً من الإيجاز قاعدة.
مركزاً على المهم النافع مما يثير الناس في المجمع.
مؤملاً أن تنفع الشباب فيجعل الفقه الصحيح دأباً.
ويرتقي بفكره للأسمى محصلاً تصوراً وعلماً.
أدخرها في الصدقات الجارية وأبتغي بها اللطيف البارياً.

مُؤمِّلًا مغفرةً ونعمى ومنَّةً من خالقي ورحمةً.
تؤوِّلُ بالأنفسِ للتصافي وتمحُّقُ الفرقة والتجافي.
برجعةٍ لربِّنا تعالى تسدُّ الحاضر والمآلا
ومطمحٍ إلى العلا بهمةٍ لأنَّنا في الأصل خير أُمَّةٍ.

الناظم: المبروك زيد الخير.

الألفية الفقهية

على مذهب السادة المالكية

مقدمة

- 01 الْحَمْدُ لِلَّهِ ابْتِدَاءَ الْقَصْدِ بِمُنْتَهَى الشُّكْرِ لَهُ وَالْحَمْدُ.
- 02 فَهُوَ الَّذِي أُعْطِيَ جَمِيعَ خَلْقِهِ وَلَمْ يُؤَخَّرْ أَحَدًا عَنْ عَفْوِهِ.
- 03 ثُمَّ الصَّلَاةُ دَائِمًا وَأَبَدًا عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا.
- 04 فَإِنَّهُ سِرُّ الْإِلَهِ الْخَاتِمِ تَخَفُّهُ الْأَنْوَارُ وَالْمَكَارِمُ.
- 05 وَيَرْفُضُ الدِّينُ بِغَيْرِ نَهْجِهِ مُثْنِيًا بِآلِهِ وَصَحْبِهِ (1).
- 06 ذَوِي الْهُدَى وَالْخَيْرِ وَالرُّضْوَانِ الْحَائِزِينَ السَّبْقَ بِالْإِيمَانِ (2).
- 07 مُسْتَلْهِمًا مِنْ هَدْيِهِمْ أُنْبِيَائِي فِيمَا مَضَى مِنْ دَهْرِنَا وَالْآتِي.
- 08 مُخْتَصِرًا عَنِ الْمُتُونِ الْأَوَّلِ وَقَابِسًا مِنَ الشُّعَاعِ الْأَفْضَلِ
- 09 فَهُمْ نُجُومٌ يُقْتَدَى بِنُورِهِمْ وَتُؤْخَذُ السُّنَّةُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ.

(1) قال تعالى: «ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين» {سورة: آل عمران الآية: 85}.

(2) إشارة إلى التنويه الوارد في قوله تعالى: «والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين أتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه...» {سورة: التوبة، الآية: 100}.

- 10 وَهُمْ ثَقَاتٌ أَخْلَصُوا وَحَازُوا رِضَاَ الْإِلَهِ وَالنَّبِيِّ فَفَازُوا.
- 11 تَعَلَّمُوا سُنَّتَهُ وَهَدْيَهُ وَنَشَرُوا بَيْنَ الْعِبَادِ شَرْعَهُ.
- 12 مَنْ يَتَدَيِّ بِنَهْجِهِمْ نَالَ الرِّضَاَ مُسْتَذِرِّكَ تَقْصِيرَهُ فِيمَا مَضَى
- 13 وَسَائِرًا بِقَلْبِهِ نَحْوَ الْهُدَى بِتَوْبَةٍ قَبْلَ الْفَوَاتِ بِالرُّدَى⁽¹⁾.
- 14 مُوَحِّدُ إِلَهَهُ تَوْحِيدًا مُرَدِّدًا أَذْكَارَهُ تَرْدِيدًا.
- 15 مُصَفِّيًا فُؤَادَهُ مِنَ الْكَدْرِ مِنَ الْفَسَادِ وَالضَّلَالِ وَالْغَرَرِ⁽²⁾.
- 16 وَكُلُّ أَمْرَاضِ الْقُلُوبِ الْمُهْلِكَةِ مُحَدِّدًا صَوْبَ الْإِلَهِ مَسْلِكَةً.
- 17 بِنِيَّةٍ عَارِيَةٍ مِنَ الرِّيَاءِ سَالِمَةٍ مِنَ الْهَوَى وَكُلِّ دَاءٍ
- 18 وَهَذِهِ مَنْظُومَةٌ مُخْتَصَرَةٌ حَاوِيَةٌ لَالِثًا مُعْتَبَرَةٌ
- 19 جَمَعْتُ فِيهَا الدُّرَرَ الْمُفِيدَةَ بِالْمَزْجِ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْعَقِيدَةِ⁽³⁾.
- 20 مُسْتَأْنَسًا بِإِرْثِنَا الْمُبَارَكِ وَأَخِذًا بِمَا أُتِيَ عَنْ مَالِكٍ⁽⁴⁾
- 21 مَنْ لَهَجَتْ بِفِقْهِهِ الْبِلَادُ وَضُرِبَتْ لِعِلْمِهِ الْأَكْبَادُ.
- 22 وَشَاعَ حُسْنُ ذِكْرِهِ وَغَطَّى بِوَضْعِهِ كِتَابَهُ الْمُوْطَأُ.

(1) الرُّدَى: الموت.

(2) الكدر: ما يكدر القلب ويفسد النية والعمل من الأمراض القلبية المتنوعة كالحسد والحقد والرياء وغيرها.

(3) أي أن المنظومة تتعرض لمسائل في العقيدة كما تستوفي العبادات والمعاملات التي تقتضيها ضرورات العصر.

(4) الإمام مالك بن أنس الأصبحي {93 هـ - 179 هـ} عالم المدينة وصاحب المذهب المسمى باسمه ألف الموطأ بإشارة من الخليفة المنصور تتلمذ عليه الشافعي وابن القاسم وغيرهما، وتناقلت الأمة فتاواه بالقبول عبر العصور.

- 23 وَنَشَرِهِ مُحَقَّقًا بَيْنَ الْبَشَرِ مُسَلَّسًا إِسْنَادُهُ لِابْنِ عُمَرَ (1).
- 24 وَقَدْ رَوَاهُ مَقُولَةً لِلشَّافِعِيِّ بِأَنَّهُ النُّجْمُ الذُّكِيُّ الْأَلْمَعِيُّ.
- 25 كَمَا أَتَى فِي الْحِكْمَةِ الْمُبِينَةِ أَنَّ لَيْسَ يُفْتَى وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ
- 26 فَكُنْ لَهُ مُعَظَّمًا مُحْتَرَمًا مُسْتَمْسِكًا بِنَهْجِهِ مُلتَزِمًا
- 27 لِأَنَّهُ مِنْ فَيْضِ نُورِ الْمُضْطَفَى يَقْتَبِسُ السُّنَّةَ مِنْ نَبْعِ الصِّفَا

مسائل مختصرة في العقيدة

- 28 مَعْرِفَةُ اللَّهِ الْأَجَلُ الْخَالِقِ وَاجِبَةُ بِالْصِّدْقِ وَالتَّحْقُّقِ
- 29 وَبِالتَّنْزِيهِ عَنْ شَرِيكِ وَوَلَدٍ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَرْدٌ صَمَدٌ
- 30 قَدْ خَالَفَ الْمَخْلُوقَ فِي الْأَوْصَافِ وَغَمَرُ الْأَكْوَانِ بِالْأَلْطَافِ
- 31 فَهُوَ الْخَبِيرُ الْعَالِمُ الْقَدِيرُ وَالسَّامِعُ الْمُدَبِّرُ الْبَصِيرُ
- 32 لَهُ الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ الْعَالِيَةُ مِمَّا أَتَتْ بِهِ النُّصُوصُ الْمَرْوِيَّةُ (2)

(1) إشارة إلى السلسلة الذهبية الشهيرة التي نقل بها الإمام مالك رواياته وهي: مالك عن نافع عن ابن عمر عن الرسول (ص)، مع روايته من طرق أخرى لكن هذه السلسلة هي الأوثق.

وصارت تعرف به. وقد قدم قوم الموطأ على الصحيحين ومنهم أبو بكر بن العربي وجمهور المالكية. وجعله الدهلوي في حجة الله البالغة في مرتبة واحدة مع الصحيحين، بينما رآه الحافظ بن حجر دونهما وهو رأي المحدثين لكونه يحتج بالمرسل والمنقطع وغيرهما فيما يراه المحدثون غير محتج به. انظر: ص: 990 من منهاج الصالحين لعز الدين بليق.

(2) تعرضت كتب الفقه المعتمدة لشرح الأسماء والصفات وما يجوز في حقه تعالى وما يستحيل فارجع إليها في الرسالة لابن أبي زيد القيرواني والمرشد المعين ودليل السالك وغيرها.

- 33 وَكُلُّ أَمْرٍ صَادِرٍ بِمَا قَضَى فَاسْتَقْبِلِ الْمَقْدُورَ مِنْهُ بِالرُّضَا.
- 34 مُعْتَرِفًا بِمَا أَتَى مِنْ رُسُلٍ وَبِالْبَشِيرِ وَالنَّذِيرِ الْمُرْسَلِ
- 35 وَبِالْكِتَابِ وَالْيَقِينِ وَالسُّؤَالَ وَبِالنُّشُورِ وَالصِّرَاطِ وَالْمَالِ (1)
- 36 وَأَنَّهُ عَلَى الْعِبَادِ حَفْظُهُ وَصَحْفُ بَسْعِينَا مُحْتَفَظَةٌ (2)
- 37 وَخَيْرُ عَصْرِِ الْمُسْلِمِينَ الْأَوَّلُ لَأَنَّهُ عَصَرُ الرُّشَادِ الْأَفْضَلِ
- 38 فَأَحْسِنِ الظَّنَّ وَحَقِّقْ مَا رُوي وَأَفْهَمْ مُرَادَ اللَّهِ فِي «لَا يَسْتَوِي» (3)

أركان الإسلام

- 39 الدِّينُ مَرْسُوءٌ عَلَى أَرْكَانٍ قَدْ بَيَّنَّتْ بِمَحْكَمِ التَّبَيَّانِ
- 40 وَهِيَ الشَّهَادَتَانِ وَالصَّلَاةُ لِلْخَمْسِ فَالصِّيَامُ وَالزُّكَاةُ.
- 41 فَحَجٌّ بَيْتِ اللَّهِ لِلْمُطِيقِ إِنَّ ضَمْنَ الْأَمَانِ فِي الطَّرِيقِ.
- 42 وَلِتَعْلَمَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ الْحَمْلُ فَلَيْسَ يُغْنِي كَلِمٌ وَأَمَلٌ.

(1) اليقين: هو الموت لقوله تعالى: «واعبد ربك حتى ياتيك اليقين»، (سورة: الحجر. الآية: 99).

(2) قال تعالى: «وإن عليكم لحافظين كراماً كاتبين يعلمون ما تفعلون»، الايتان: {11-12} سورة الانفطار.

(3) إشارة لقوله تعالى: «لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى» (الآية: 10 سورة الحديد).

الوضوء

- 43 إن الوُضُوءَ مَحْزُورُ الْعِبَادَةِ وَنَقْضُهُ يَسْتَلْزِمُ الْإِعَادَةَ
- 44 وَهُوَ بِتَرْكِ مَائِهِ لَيْسَ يَجُوزُ وَمُكْثَرٌ مِنْهُ عَلَى الْفَضْلِ يَحُوزُ⁽¹⁾
- 45 فَفَوْرُهُ عِنْدَ الْوُضُوءِ لَا زِمٌ كَمَا أَتَى بِهِ الْحَدِيثُ الْجَازِمُ.
- 46 وَجْهُهُ يَدَانِ مَسْحُهُ لِرَأْسِهِ وَأَرْجُلُ بَنِيَّةٍ مَعَ دَلَكِهِ.
- 47 قَدْ بَيَّنَّتْ بِفِقْهِنَا الْفُرُوضُ وَفُصِّلَ الْمُسْتَوْنُ وَالْمَفْرُوضُ
- 48 فَاِبْدَأْ بِغَسْلِكَ الْيَدَيْنِ السُّنَنَّا مُسْتَوْعِبَ الْكُوعَيْنِ مِنْ غَيْرِ وَتَى⁽²⁾.
- 49 تَمْسَحُ أُذُنَيْكَ وَرَأْسَكَ تَرْدُ لِمَسْحِهِ مِنَ الْقَفَا كَمَا وَرَدَ.
- 50 مُمَضْمِضًا مُسْتَنْشِقًا مُنْتَشِرًا مُرْتَبَّ الْفَرَائِضِ الْمَقْرَرَةِ.
- 51 قَدْ حَدَّدُوا بِفِقْهِنَا الْفَضَائِلَ كَالشُّفَعِ وَالتَّثْلِيثِ فِيمَا فُصِّلَا
- 52 تَسْمِيَةَ الْإِلَهِ طَهْرُ الْأَمَكْنَةِ فَقَلِيلِ الْمَاءِ وَيَمْنِ الْإِنَاءِ⁽³⁾
- 53 وَاشْرَعُ مِنَ الْيَمِينِ وَاذْكُرِ السُّوَاكَ وَاحْذَرُ مِنَ الْمَوْلَى فَإِنَّهُ يَرَاكَ.
- 54 وَأَبْدَأْ بِمَسْحِ الرَّأْسِ مِنْ أَمَامٍ وَخَلَّلْنِ أَصَابِعَ الْأَقْدَامِ.
- 55 وَقَدْ رَوَا مَجْمُوعَةَ النُّوَاقِضِ بِكُلِّ شَرْحٍ مُسْتَنِيرٍ فَائِضٍ⁽⁴⁾

(1) المعنى أن الوضوء لا يكون من غير ماء، وأن تجديد الوضوء على الوضوء نور على نور كما ورد في الأثر الصحيح.

(2) من السنن غسل اليدين إلى الكوعين قبل إدخالهما في الإناء.

(3) طهر الأمكنة: أي طهر كل مكان تتوضأ فيه من غير تحديد.

(4) فائض: أي مستفيض ومعناها مفصل ومتوسع.

- 56 بِكُلِّ رِيحٍ سَلْسٍ أَوْ بَوَلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمِهِ مِنْ ثَقُلٍ (1)
 57 وَالْمَذْيِ وَالْوَدْيِ عَلَى مَا ذَكَرَا أَوْ لَأَمَسِ الْأَصْبَعُ مِنْهُ الذُّكْرَا.
 58 وَالسُّكْرِ وَالْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ وَالشَّكِّ فِي الْحَدَثِ لِلْمَفْتُونِ.
 59 الْإِطَافُ مَرَأَةً كَذَاكَ الْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ أَوْ كُفْرَانُهُ بِالْمَلَةِ.

الغسل

- 60 لِلْغُسْلِ بَدْءًا مُوجِبَاتٌ أَرْبَعَةٌ الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ وَالْمُجَامَعَةُ.
 61 وَالْمَوْتُ وَالْإِسْلَامُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَقَدْ رَوَوْا تَفْصِيلَهَا فِي كُتُبِهِمْ (2)
 62 فَرُوضُهُ النَّيَّةُ فِي الْبِدَايَةِ وَالْفَوْرُ وَالتَّخْلِيلُ فِي عَنَائِهِ.
 63 تَعْمِيمُهُ لِلدَّلْكَ فِيمَا يَظْهَرُ وَغَسْلُهُ الْإِبْطَ وَمَا يَسْتَتِرُ
 64 سُنُّهُ غَسْلُ الْيَدَيْنِ أَوَّلًا مَضْمَضَةٌ وَالْاسْتِنْشَاقُ فَافْعَلًا
 65 وَامْرُرُ بِثُقْبِ الْأُذُنَيْنِ جَيِّدًا مُنَظَّفًا لِبَاطِنِ وَمَا بَدَا.
 66 مَنْدُوبُهُ الْبَدْءُ بِالْاسْتِنْجَاءِ تَثْلِيثُ رَأْسٍ وَقَلِيلُ مَاءٍ.
 67 تَقْدِيمُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ تَسْمِيَةُ بَدْءٍ بِأَعْلَى وَيَمِينٍ تَوْفِيَةً.
 68 إِذَا أَرَدْتَ الْغُسْلَ لِلْجَنَابَةِ فَاسْتَحْضِرِ النَّيَّةَ فِي إِنْابِهِ (3)
 69 وَابْدَأْ بِالْاسْتِنْجَاءِ فِي الْبِدَايَةِ وَاجْعَلْ عُمُومَ الدَّلْكِ مِنْكَ غَايَةً.

(1) النوم الثقيل: ما يفقد النائم فيه الإحساس بما حوله ومن حوله بحيث يسقط ما بيده.

(2) يجعل صاحب سراج السالك موجبات الغسل ستة وهي: انقطاع دم الحيض، انقطاع دم النفاس، خروج المنى بلذة في يقظة أو منام، المجامعة، غسل الميت، الإسلام، ص: 80-81.

(3) إنابة: توبة ورجوع الى الله خشية وخوفا من عذابه ورغبة ورجاء في مغفرته وثوابه.

إِحْتُ عَلَى الرَّأْسِ ثَلَاثَ حَثَوَاتٍ وَادَّلَكَ جَمِيعَ الْجِسْمِ مِنْكَ فِي ثَبَاتٍ
71 وَآمُرُ عَلَى الْجُزْءِ الْيَمِينِ أَوَّلًا ثُمَّ الشَّمَالَ فَاغْسِلْنِ وَخَلَّلَا
72 مَوَاطِنَ الشَّعْرِ وَمُرُّ بِالْخَبِيءِ وَأَخْرِ الْأَرْجُلَ سُنَّةَ النَّبِيِّ (1).

الْتِمَم

73 إِذَا فَقَدْتَ الْمَاءَ لِلتَّطَهْرِ وَكُنْتَ فِي بَادِيَةٍ أَوْ حَضَرِ
74 وَقَدْ طَلَبْتَ الْمَاءَ فِي جَدِيَّةٍ بِصُورَةٍ مَقْبُولَةٍ شَرْعِيَّةٍ.
75 أَوْ وَجَدَ الْمَاءَ لَدَيْكَ وَامْتَنَعَ بِمَرَضٍ أَوْ عَجْزٍ أَوْ خَوْفٍ سَبْعٍ.
76 فَعَوَّضَ الْمَاءَ الَّذِي تَفَقَّدَهُ بِضَرِيكَ الصَّعِيدِ إِنْ عَدِمْتَهُ
77 فَإِنْ وَجَدْتَ فِي الْأَوَانِ مَاءً فَأَدِّ مَا صَلَّيْتَهُ أَدَاءً.
78 وَمَنْ رَجَا حُصُولَهُ بِآخِرِهِ صَلَّى بِعَكْسِ آيسٍ فِي أَوَّلِهِ.
79 وَوَسَطَ الْوَقْتَ الَّذِي تَرَدَّدَا فَرِيضَةً وَاحِدَةً لَا عَدَدَا
80 وَسُنَّ لِللسِّنِّ وَالتَّوَافِلِ وَمَسَّ صُحْفٍ أَوْ لِقَاءَ فَاضِلٍ (2)
81 فُرُوضُهُ النَّيَّةُ فِي خُشُوعٍ وَمَسْحُ وَجْهِ وَبَدَنِ لِلْكُوعِ.
82 طَهَرُ الصَّعِيدِ ثُمَّ أُولَى الضَّرْبَتَيْنِ وَالْفَوْرُ مَعَ قُرْبِ الصَّلَاةِ دُونَ مَيْنِ
83 نَاقِضُهُ مِثْلُ الْوُضُوءِ وَانْفِصَالُ وَجُودُ مَاءٍ وَارِدٍ فِي كُلِّ حَالٍ (3)

(1) الخبيء: المختفي من الجسم كالإبطين وتكاميش البطن.

(2) المقصود بالصحف المصحف الشريف الذي لا يمسه إلا المطهرون.

(3) ما ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمم مع كونه متصلاً بالصلاة غير منفصل عنها حالة عدم وجود الماء فإن وجد الماء انتقض.

- 84 وَهَآكَ فَاعْلَمْ صِفَةَ التَّيْمِ اِبْدَأْ بِقَصْدٍ وَالصَّعِيدَ يَمِّمْ.
- 85 اضْرِبْ عَلَيْهِ أَوَّلًا لِلْوَجْهِ وَثَانِيًا لِلْمَرْفَقَيْنِ تُنْهِي
- 86 مُسْتَوْعِبًا جَمِيعَهُ فِي ضَرْبَتِكَ وَدَاخِلًا بِفَوْرِهِ لَطَاعَتِكَ
- 87 مُؤَدِّيًا شُكْرَ الَّذِي رَخَّصَهُ وَآخِذَا تَسْهِيلَهُ وَعَزَمَهُ.
- 88 لِأَنَّهُ الْأَدْرَى بِمَا شَرَعَ لَكَ وَهُوَ الْعَلِيمُ بِالَّذِي يَصْلَحُ لَكَ⁽¹⁾

المسح على الجبيرة

- 89 وَإِنْ تَخَفَ لِدَائِكَ التَّأْخِيرَ فَلْتَمَسَحَنْ بِكَفِّكَ الْجَبِيرَةَ.
- 90 فَإِنْ أَضُرَّ بِالصُّحِيحِ غَسْلُهُ أَوْ غَلَبَ الطَّبِيبُ فِيهِ حَزْمَهُ.
- 91 فَلْتَنْقُلَنَّ إِلَى التَّيْمِ الْأَدَاءَ وَلْتَحْفَظَنَّ مِنَ الضَّمَادِ مَا بَدَأَ.

الحيض والنفاس

- 92 الْحَيْضُ يَغْتَرِي النِّسَاءَ فَتْرَهُ وَهُوَ دَمٌ أَوْ صُفْرَةٌ أَوْ كُدْرَةٌ.
- 93 أَقَلُّ حَيْضٍ دُفْعَةٌ مُعْتَادَةٌ وَنِصْفُ شَهْرٍ غَايَةُ لِلْعَادَةِ
- 94 إِذَا اسْتَمَرَ سَيْلُهُ بَعْدَ الْمَعَادِ فَلَيْسَ إِلَّا دَمٌ دَائٍ وَفَسَادٌ.
- 95 وَاسْتَظْهَرَتْ ثَلَاثَهَا الْمُعْتَادَةُ وَحَسِبَتْ أَيَّامَهَا زِيَادَةً⁽²⁾.

(1) لقوله (ص): «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رَخْصَةً كَمَا يَحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عِزَانَةً».

(2) الاستظهار: أن تزيد المرأة المعتادة على مدة حيضها ثلاثة أيام ما لم تبلغ خمسة عشر يوماً فإن ما زاد عنها فهو دم علة وفساد.

- 96 مَا لَمْ تُجَاوِزْ كُلَّهَا أَقْصَى الْمَحِيضِ فَإِنَّهَا مِنْ بَعْدِهَا لَيْسَتْ تَحِيضُ
97 عَلَامَةُ الطُّهْرِ جَفَافُ الْخِرْقَةِ وَقِصَّةٌ تُنْهِي الْمَحِيضَ حَقًّا (1).
98 يَمْتَنِعُ الصَّوْمُ بِهِ وَالْاِعْتِكَافُ وَمَسُّ مُصْحَفٍ صَلَاةٌ وَطَوَافُ
99 وَمَسْجِدٍ إِلَّا اضْطِرَّارًا عُبْرًا وَاشْتَرَطُوا فِي الْمَاكِثِ التُّطَهْرًا.
100 سِتُّونَ يَوْمًا آخِرُ النَّفَاسِ وَدُفْعَةٌ تُحْسِبُ فِي الْأَسَاسِ.
101 مَا زَادَ عَنْ سِتِّينَ فَهُوَ مَرَضٌ وَإِنْ يَقِلُّ تَحْسِبُنَّ مَا يَغْرِسُ
102 تُلْفِقُ الْعَدَدَ فِي السَّتِّينِ وَتَفْعَلْنَ فُرُوضَهَا فِي الْحَيْنِ
103 فَإِنْ أَتَى الْوَلَدُ بِالْجُفُوفِ فَالْوَاجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْمَعْرُوفِ.

أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ

- 104 إِنْ الصَّلَاةُ قُرْبَةٌ فِعْلِيَّةٌ وَصَلَةٌ بَرِّيَّةٌ مَرْضِيَّةٌ
105 يَمِيزُهَا الْإِحْرَامُ وَالسَّلَامُ فَرَضُهَا الْمَشْرَعُ الْعَلَامُ.
106 مِيقَاتُهَا مُحَدَّدٌ مَعْلُومٌ تَفْصِيلُهُ مُبَيَّنٌ مَرْسُومٌ (2).
107 بِالْاِخْتِيَارِ السَّابِقِ الضَّرُورَةُ فِي كُلِّ وَقْتٍ قَسَمُوا حُضُورَةَ
108 فَالظُّهْرُ يُخْتَارُ بِمَدْخَلِ الزَّوَالِ مَعَ امْتِدَادِ الظِّلِّ فِيهِ لِلْمِثَالِ.
109 وَذَٰكَ مَبْدَأُ اخْتِيَارِ الْعَصْرِ وَيَلْتَقِي فِي الْمُنْتَهَى بِالظُّهْرِ.

(1) قِصَّةٌ: بفتح القاف والصَّاد هو ماء أبيض تعرفه النساء ينزل بعد انقطاع دم الحيض

(2) أي أن الفقهاء فصلوا فيه وبينوه في كتب الفقه المعتمدة في المذهب فليرجع إليها من أراد التفصيل.
كعلامة على الطهر.

- 110 وَيُضَبِّطُ الْمَغْرِبُ بِالتَّحْصِيلِ وَلَيْسَ فِيهِ الْفُسْحُ لِلتُّطْوِيلِ
 111 أَمَّا الْعِشَاءُ فَمَغِيبُ الشُّفُقِ لِلثَّلَاثِ الْأَوَّلِ بِاللَّيْلِ بَقِي
 112 وَأَوَّلُ الْمُخْتَارِ لِلصُّبْحِ الظُّهُورُ مِنْ فَجْرِ الصَّادِقِ حَتَّى لِلسُّفُورِ.
 113 ضَرُورُهُ ظَهْرًا وَعَصْرًا لِلْغُرُوبِ وَفِي الْعِشَاءَيْنِ إِلَى الْفَجْرِ يَتُوبُ.

تأخير الفريضة

- 114 وَيُمنَعُ التَّأخِيرُ خِيفَةُ الْفَوَاتِ إِلَّا لِعُذْرِ طَارِيٍّ مِنْ كُلِّ آتٍ (1)
 115 مِثْلُ الصَّبَا وَالْكَفْرِ وَالْإِغْمَاءِ وَالسُّكْرِ وَالْحَيْضِ وَقَدْ الْمَاءِ.
 116 وَالنُّومُ وَالنَّفَاسُ وَالْجُنُونُ أَوْ غَفْلَةٌ مِنْ كَثَرَةِ الْفُتُونِ.

أوقات النافلة

- 117 وَيَحْرُمُ النَّفْلُ أَوَّانَ الْمَطْلَعِ كَذَا الْغُرُوبِ فَافْهَمْنَ وَاتَّبَعِ
 118 أَوْ مَخْرَجِ الْإِمَامِ وَقْتَ الْجُمُعَةِ أَوْ خُطْبَةٍ لَهَا فَكُنْ مُسْتَمْعًا.
 119 إِنْ ضَاقَ وَقْتُ أَوْ تُذَكَّرُ الْفَوَاتُ أَوْ سُوءِي الصَّفِّ لِحَاضِرِ الصَّلَاةِ
 120 وَيُكْرَهُنَّ أَدَاؤُهُ بِفَجْرِ كَذَاكَ إِنْ أَدَّى صَلَاةَ الْعَصْرِ

(1) منع الشارع تأخير الفريضة لغير عذر شرعي كما هو مفصل، وقد قال تعالى: «إِنْ الصَّلَاةُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» {الآية: 103. سورة: النساء}.

فرائض الصلاة

- 121 فُرُوضُهَا مِنْ قَوْمَةٍ إِحْرَامُ وَنِيَّةٌ فَاتِحَةٌ تُرَامُ⁽¹⁾
 122 مِنْ الْقِيَامِ فَارْكَعَنَّ وَارْقَعَا وَاسْجُدْ وَكُنْ لِمَنْ يَوْمُ تَابِعَا
 123 مِنْ السُّجُودِ تَرْقَعَنَّ ثُمَّ السَّلَامُ فِي جَلْسَةٍ مَعَ اطمِئنانٍ واحترامٍ
 124 وَأَنْوَ اقْتِدَا وَلِتَعْتَدِلَ فِي الْحَرَكَاتِ وَرَتَّبِ الْفُرُوضِ مِنْهَا فِي تَبَاتٍ.

سنن الصلاة

- 125 سُنُّهَا الْقِرَاءَةُ الرُّضِيَّةُ لآيَةٍ أَوْ سُورَةٍ سَنِيَّةٍ.
 126 وَجَهْرُهُ وَسْرُهُ مَعَ الْقِيَامِ تَسْمِيعُ قَدْ قَائِمًا أَوْ الْإِمَامِ.
 127 تَكْبِيرُهُ تَشْهَدَانِ وَالْقُعُودُ صَلَاتُهُ عَلَى النَّبِيِّ إِلَى «مَجِيدٍ»⁽²⁾
 128 تَسْلِيمُهُ عَلَى الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ إِنْصَاتُهُ ثُمَّ السَّلَامُ بِالْجِهَارِ
 129 سُجُودُهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ مِنْ يَدَيْنِ وَجَبَتْهُ وَرُكْبٍ وَقَدَمَيْنِ.
 130 وَزَائِدٌ عَلَى اطمِئنانٍ فِي الْبَدْوِ بِلَا تَفَاحُشٍ فَحَازِرٍ الْغُلُوفِ.

(1) هنالك خلاف في عدد الفرائض قال خليل خمسة عشر فرضاً، وعدّها صاحب أسهل المسالك اثني عشر، وفي المرشد المعين ستة عشر، بينما هي في دليل السالك وفتح الجواد أربعة عشر فرضاً.

(2) أي إلى قول المصلي: «في العالمين إنك حميد مجيد...». في دعاء التشهد الأخير المأثور عن رسول الله (ص).

مندوبات الصلاة

- 131 مَنُذُوبُهَا الْخُشُوعُ نِيَّةُ الْأَدَاءِ وَنِيَّةُ الْعَدَدِ، نِيَّةُ الْقَضَاءِ.
- 132 تَصَوُّرُ الْجَلَالِ وَامْتِثَالُ مَعَ ابْتِدَاءِ السُّورَةِ الْإِكْمَالُ
- 133 رَفْعُ الْيَدَيْنِ مُحَرِّمًا مُكَبِّرًا وَالسُّدُلُ مَنُذُوبٌ عَلَى مَا اشْتَهَرَا (1).
- 134 مِنْ طَوْلِ الظُّهْرِ وَصُبْحًا أَنْصَفًا أَوْ وَسْطَ الْعِشَاءِ جَازَ وَكَفَى
- 135 وَقَصْرُ مَغْرِبٍ وَعَصْرِ تَأْدِيَةٌ وَقَصْرُهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الثَّانِيَةِ (2)
- 136 إِسْمَاعُ نَفْسٍ قَارِئًا فِي السَّرِّ مُعْتَدِلًا رُكُوعُهُ فِي يُسْرِ
- 137 مُؤْمِنًا بَعْدَ انْتِهَاءِ الْفَاتِحَةِ مُحْتَدِلًا فِي رَفْعِهِ مُسْبِحًا.
- 138 مُكَبِّرًا فِي كُلِّ خَفْضٍ وَارْتِفَاعٍ وَقَارِئًا سِرَّ الْإِمَامِ فِي اتِّبَاعٍ
- 139 مَمَكَّنًا جَبْهَتَهُ فِي الْأَرْضِ وَرَافِعًا عَجْزَهُ فِي الْفَرَضِ
- 140 مُقَدِّمًا يَدَيْهِ فِي النُّزُولِ وَعَكْسُهُ مَعَ الْقِيَامِ يُوَلِّي.
- 141 وَوَاضِعًا حَذْوِ الْأَذَانِ الرَّاحَتَيْنِ لِقِبْلَةٍ مَدَّهُمَا مَضْمُومَتَيْنِ
- 142 مُجَافِيًا لِبَطْنِهِ عَنْ أَرْجُلِهِ وَرَاجِيًا دُعَاءَهُ فِي آجَلِهِ.
- 143 وَوَاضِعًا يَدَيْهِ فَوْقَ الْفَخِذَيْنِ وَمُقْضِيًا جِلْسَتَهُ بِالْقَدَمَيْنِ
- 144 وَعَاقِدًا مَعَ السَّبَابَةِ الْإِبْهَامَ وَدَاعِيًا فِي سِرِّهِ قَبْلَ السَّلَامِ.

(1) نصّ صاحب دليل السالك على أن المندوب إرسالهما بوقارٍ بما يسمّى السدل، وجاز القبض بنفل مطلقا وكره بفرض للاعتقاد.

(2) القصر هنا بمعنى عدم التطويل في القراءة، يقول ابن عاشر:

تطويله صبحاً وظهراً سورتين توسط العشاء وقصر الباقيين

- 145 مُحَرِّكًا أَصْبَعَهُ فِي الْوَجْهَتَيْنِ مُحْيِيًا لِلَّهِ رَبِّ الثَّقَلَيْنِ⁽¹⁾.
 146 مُيَمَّنًا عِنْدَ السَّلَامِ الْوَجْهَ وَوَضَعًا سُرَّتَهُ فِي الْوَجْهَةِ.
 147 إِلَّا إِذَا ائْتَمَّ بِمَنْ تَقْدَمًا فَلَيْسَتْ السُّتْرَةُ ثُمَّ لَا زِمَةَ.
 148 وَتُنْدَبُ الْقُنُوتُ صُبْحًا وَآثِرُ دُعَاؤُهُ الْمَعْرُوفُ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ.

مكروهات الصلاة

- 149 وَكَرَهُوا تَعَوُّذًا وَالْبَسْمَلَةَ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرٍ فِي الْمَسْأَلَةِ⁽²⁾.
 150 كَذَا الدُّعَاءِ إِذَا ابْتَدَأَ أَوْ رَكَعًا مُفْرَقًا مُشَبَّكًا أَصَابًا.
 151 وَالْاِلْتِفَاتَ عِبْثًا بِلِحْيَتِهِ وَوَضْعَهُ الْيَدَ عَلَى خَاصِرَتِهِ.
 152 كَوْرَ الْعِمَامَةِ وَحِفْظًا بِالْفَمِ وَالْكُمُ لِلشَّيْءِ وَرَفَعَ الْقَدَمَ.
 153 أَوْ حَمَلَهَا بِوَضْعِهَا عَلَى اخْتِهَا أَوْ حَكَّ جِلْدَ سُنَّةٍ تَرَكَهَا
 154 قِرَاءَةَ السُّورَةِ آخِرَ الصَّلَاةِ تَكْرِيرَهَا مُعَادَةً فِي الرُّكْعَاتِ
 155 تَطْوِيلَهُ قِرَاءَةً فِي الْأَحِقَّةِ إِدْرَاكَهُ لِخَطِئِهِ فَصَفُّهَا.

(1) أي قارنًا نص: «التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته... النص» مما ورد في كتب الحديث، ونقل متواتراً عبر الأجيال.

(2) «كون البسملة مكروهة أحد أقوال وهو المشهور، وعن مالك قول بالإباحة وعن ابن مسleme أنها مندوبة وعن ابن نافع وجوبها...» دليل السالك، ص: 30.

مبطلات الصلاة

- 156 إِذَا تَرَكْتَ الرُّكْنَ مِنْهَا بَطَلَتْ أَوْ كَانَتْ النِّيَّةُ فِيهَا أُلْغِيَتْ
 157 أَوْ زِدْتَ فِيهَا رُكْعَةً أَوْ سَجْدَةً مُقَهِّقَهَا سَهْوًا بِهَا أَوْ عَمْدًا
 158 أَوْ نَافِخًا أَوْ شَارِبًا أَوْ آكِلًا أَوْ نَاطِقًا أَوْ صَائِتًا أَوْ فَاعِلًا (1)
 159 مَعَ السَّلَامِ حَالَ شَكٍّ فِي التَّمَامِ وَالْقِيءِ وَالْفَتْحِ عَلَى غَيْرِ الْإِمَامِ (2)
 160 حُصُولِ نَقْصٍ أَوْ تَذَكُّرِ الْحَدَثِ سُقُوطِ نَاجِسٍ بِسَهْوٍ أَوْ عَبَثٍ.
 161 كَشْفِ الْعَوَارِ شُغْلِهِ عَنْ فَرْضِهَا إِيْقَانِهِ زِيَادَةً لِمِثْلِهَا.
 162 أَوْ ذِكْرِهِ فَائِتَةً فِي الْحَاضِرَةِ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ذَاكِرًا.
 163 أَوْ سَجَدَ الْمَسْبُوقُ مَعَ إِمَامِهِ بَعْدِيَّةً دُونَ اسْتِيْفَا إِيْمَامِهِ
 164 هَذَا إِذَا أُدْرِكَ رُكْعَةً مَعَهُ فَإِنْ يَنْلُ مَا دُونَهَا فَلْيَتَّبِعْهُ
 165 أَوْ سَجَدَ الْقَبْلِيُّ لِلْفَضِيلَةِ أَوْ سُنَّةً خَفِيفَةً قَلِيلَةً.

قضاء الفوائت

- 166 وَوَاجِبٌ عَلَى مَنْ فَاتَهُ الْأَدَا أَنْ يَسْتَعِيزَ قُوْتَ ذَاكَ بِالْقَضَا (3)
 167 فَلْيَقْضِهَا بِمِثْلِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ إِذْ رُبَّمَا يَخْتَارُهُ اللَّهُ إِلَيْهِ..

(1) الصائت هو محدث الصوت من فمه بغير ضرورة تلزمها الصلاة والفاعل من يعمل أو يفعل فعلاً أو يقوم بحركة خارجة عن جنس الصلاة.

(2) الفتح: مقصود به إكمال الآية حالة عجز الإمام عن إكمالها فإن فتح على غير إمامه بطلت صلاته.

(3) يقول ابن باد في منظومته العزية:

فصل قضا ما فات من فرض يجب فوراً مرتباً كما فات طلب

- 168 فَيَنْدَمَنَّ وَلَا تَ حِينَ مَنَدَمٍ وَلَيْسَ مَنْ يُضِيعُهَا بِمُسْلِمٍ
 169 إِذْ تَارَكَ الصَّلَاةَ عِنْدَ السَّلَفِ يُطَبِّقُ الْحَدُّ عَلَيْهِ أَوْ يَفِي (1)
 170 لِفِعْلِهَا بِتَوْبَةٍ نَصُوحَةٍ وَلَيْسَ لِلتُّرْكِ لَهُ مَنَدُوحَةٌ.
 171 وَيُطَلَّبُ الْإِسْرَاعُ فِي قَضَائِهَا بِغَيْرِ شَرْطٍ رُتِبَتْ فِي نَفْسِهَا

سجود السهو

- 172 وَسُنُّ لِلتَّرْقِيعِ حَالِ السُّهُوِ سُجُودُهُ مُتَّصِلًا فِي التَّو.
 173 إِنْ كَانَ نَقْصًا أَدَّاهُ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ زَادَ شَيْئًا فَلْيَكُنْ بَعْدَ التَّمَامِ.
 174 وَإِنْ يَكُنْ مَعَ نَقْصِهِ زِيَادَةٌ أَصَابَ فِي قَبْلِيهِ الْمُرَادَا.
 175 بِلَا دُعَاءٍ يَقْرَأُ التَّشْهَدَا وَلَيْسَ سَهُوًا مَا يَكُونُ بِاقْتِدَا.
 176 لَكِنَّمَا سَهُوُ الْإِمَامِ مُلْزِمٌ وَفِعْلُهُ مِنَ الْمَأْمُومِ أَحْكَمُ.
 177 فَإِنْ يَكُنْ عَنْ سَهُوِهِ مَسْبُوقًا فَلْيَسْجُدَنَّ قَبْلِيَهُ تَحْقِيقًا.
 178 وَيَسْجُدُ الْبَعْدِيُّ فَوْزَ فِعْلِهِ لِكُلِّ مَا يَنْقُصُهُ مِنْ فَرْضِهِ.
 179 وَيَلْزَمُ السُّجُودُ آكَدَ السُّنَنِ وَهِيَ ثَمَانٌ بِالسُّجُودِ تُدْرَكُنْ (2).

(1) يلقي: أي يرجع إلى الله بالتوبة النصوح في الصلاة الحاضرة وقضاء الفائتة إخلاءً لذمته.

(2) نظمها بعضهم في قوله:

سينان جيمان كذا شينان تاءان عد السنين الثمان

السينان السر والسورة، والجيمان الجهر والجلوس والشينان التشهدان والتاءان تكبيرتان فأكثر أو تسميعتان فأكثر.

- 180 قِرَاءَةُ لِسُورَةٍ تَكْبِيرَتَانِ وَالسِّرُّ وَالْجَهْرُ كَذَا التَّشْهَدَانِ.
- 181 ثُمَّ الْجُلُوسُ لهُمَا تَسْمِيعٌ وَهَاتِهِ يُصْلِحُهَا التَّرْقِيعُ.
- 182 وَلَا سُجُودَ فِي الْفُرُوضِ يَلْزَمُ وَلَا خَفِيفَ سُنَّةٍ فَلْتَعْلَمُوا.
- 183 وَلَا الْفَضَائِلَ إِذَا مَا نَقُصْتُ فَإِنْ أَتَى السُّجُودَ مِنْهَا بَطَلَتْ.
- 184 فَرُوضُهُ السُّجُودُ فِيهِ مَرَّتَيْنِ وَجِلْسَتُهُ مَعْقُودَةٌ مَا بَيْنَ بَيْنٍ (1).
- 185 مَعَ السَّلَامِ آخِرًا وَالنِّيَّةِ فَأَدَّهُ بِالصَّفَةِ الشَّرْعِيَّةِ.
- 186 سُنَّتُهُ التَّكْبِيرُ وَالتَّشْهَدُ فَأَعْرِفُهُمَا حِينَ تُرِيدُ تَسْجُدَ.
- 187 إِذَا نَسِيتَ فَعَلُهُ فَلْتَقْضِهِ لِلنَّقْصِ مَعَ قُرْبِ السَّلَامِ أَدَّهُ.
- 188 وَإِنْ يَكُ الْمَنْسِي لِلزِّيَادَةِ فَمَدَّدَنْ زَمَنَهُ امْتِدَادًا.
- 189 إِذَا لَيْسَ يَسْقُطُ وَلَوْ بَعْدَ سَنَةٍ فَأَدَّ مَا فَاتَكَ مِنْهُ مُذْعِنًا.
- 190 لِخَالِقِ الْكَوْنِ يُنِيلُكَ الرَّغْبُ مُمْتَثِلًا لِقَوْلِهِ: اسْجُدْ وَاقْتَرِبْ (2).

سجود التلاوة

- 191 يَسْجُدُ لِلْقُرْآنِ قَارِيٌّ لَهُ أَوْ سَامِعٌ بِمَجْلِسٍ حَضَرَهُ
- 192 وَاشْتَرَطُوا فِيهِ ثَلَاثَةٌ أُمُورٌ تَعْلَمًا وَقُدُورَةً تَرَكَ ظُهُورُ
- 193 وَهُوَ سُجُودٌ وَاحِدٌ مَسْنُونٌ أُبْرَزَهُ كِتَابُنَا الْمَكْنُونُ (3).

(1) أي الجلسة بين السجودين في سجود السهو.

(2) مقتبسة من قوله تعالى من سورة العلق: «... كَلَّا لَا تَطَعَهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ» {آية: 20}.

(3) السجودات عند المالكية إحدى عشرة لما رواه ابن ماجه والبيهقي عن أبي الدرداء قال: سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء، أي أنه لا يسجد في ثمانية سورة الحج ولا في النجم ولا في القلم ولا الانشقاق ولا العلق... انظر فتح الجواد للشيخ محمد باي، ص: 168.

- 194 فِي الرُّعْدِ وَالْأَعْرَافِ وَالنُّحْلِ فُرْقَانٌ وَمَرِّمِ الْأَسْرَاءِ وَالْحَجِّ بَيَانٌ
- 195 وَالنُّمْلِ وَالسُّجْدَةِ لِلْمُتَثِّلِ فِي فُصِّلَتْ وَصَادَ لَا الْمُفْصَّلِ
- 196 وَتُكْرَهُ السُّجْدَةُ فِي الْفَرَائِضِ فَإِنْ تَلَاهَا فِي سِيَاقٍ عَارِضٍ
- 197 لَزِمَهُ السُّجُودُ وَالْجَهْرُ بِهَا إِنْ كَانَ فِي سِرِّيَّةٍ يُقِيمُهَا.
- 198 وَتَدْبُّوا لِسَاجِدٍ أَنْ يُكْمِلَا قَبْلَ الرُّكُوعِ مَا ابْتَدَأَ مُرْتَلًا.

صلاة الجماعة

- 199 فَرَضُ الْجَمَاعَةِ بِغَيْرِ الْجُمُعَةِ مُؤَكَّدٌ فِي السُّنَّةِ الْمُتَّبَعَةِ (1).
- 200 يَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ مَعًا فَكَثْرًا وَلَيْسَ لِلْمَدْرِكِ أَنْ يُكْرَرَا.
- 201 إِلَّا إِذَا صَلَّى صَلَاةً وَحْدَهُ أَوْ فَاتَهُ الْإِمَامُ مَا أَدْرَكَهُ.
- 202 فَجَائِزٌ لَهُ النَّصْلَةُ ثَانِيَةً وَلِيَطْلُبَ الْأَجْرَ الْجَزِيلَ الْبَاقِيَا.
- 203 وَلَيْسَ لِلْمُعِيدِ مِنْ إِمَامَةٍ وَلِيُرْجَى الْقَبُولُ لِلْقِيَامَةِ.
- 204 مُفَوَّضًا لِلْخَالِقِ الْأُمُورَا مُسْتَبْشِرًا بِأَجْرِهِ مَسْرُورًا
- 205 مَا لَمْ تَكُنْ إِعَادَةً لِلْمَغْرِبِ أَوْ لِلْعِشَاءِ بَعْدَ وَثَرٍ فَارْغَبِ.
- 206 إِذَا الْإِمَامُ قَدَّمَ الْمُعِيدَا فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَا
- 207 فَإِنْ أَقَامَ رَاتِبٌ فَلْيَتَّبِعِ وَالْخُلَفَاءُ لِلْإِمَامِ طَعْنُهُ فَع..
- 208 يَخْرُجُ فَوْرًا سُنَّةً وَطَاعَةً مَنْ سَبَقَ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ.

(1) روى الإمام مالك في الموطأ عن ابن عمر رضي الله عنهما: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة». قال الشيخ خليل في مختصره: «وإنما يحصل فضلها بركعة».

- 209 إِذَا أُقِيمَتِ لِلْإِمَامِ الْعَامِلِ وَكَرِهُوا إِطَالَهٗ لِلدَّخْلِ (1).
 210 إِلَّا لَخَوْفٍ ضَرَرٍ أَوْ مَفْسَدَةٍ أَوْ كَانَتِ الرُّكْعَةُ تُنْهِي الْعَدَا
 211 يَفُوتُهُ بِفُوتِهَا نَيْلُ الْجَزَاءِ فَإِنْ تَأَنَّى فِي الرُّكُوعِ مَا أَسَا (2).

الإمامة

- 212 إِنْ «الْإِمَامَةُ» صِفَةٌ حُكْمِيَّةٌ وَمِهْنَةٌ مَرْمُوقَةٌ شَرْعِيَّةٌ.
 213 مَبْنِيَّةٌ عَلَى اقْتِدَاءٍ وَاتِّبَاعٍ وَلَا زِمٌ بِأَنْ تُصَانَ وَتُطَاعَ.
 214 شُرُوطُهَا الْإِسْلَامُ وَالطَّهَارَةُ وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْجِدَارَةُ.
 215 بِقُدْرَةٍ عَلَى الْفُرُوضِ فِي الْأَدَاءِ مِنْ غَيْرِ عَمْدٍ حَدَثٍ أَوْ اقْتِدَاءٍ
 216 ذِكُورَةٍ إِقَامَةٍ حُرِّيَّةٍ وَلَا يَكُونُ لَحْنُهُ زَرِيًّا (3).
 217 بِلَا ابْتِدَاعٍ أَوْ فُسُوقٍ أَوْ ضَلَالٍ لَخَوْفِهِ مِنْ رَبِّهِ يَوْمَ الْمَالِ.
 218 وَكَرِهُوا مِنْ فَاسِقِ الْجَوَارِحِ وَأَغْلَفَ عَبْدٍ خَصِيٍّ مُقَرَّحٍ (4).
 219 ذِي سَلْسٍ أَوْ نَسَبٍ مَطْعُونٍ أَوْ ذِي بَدَاوَةٍ أَوْ الْمَابُونِ (5).
 220 وَكَرِهُوا الصَّلَاةَ فِي صَفِّ النِّسَاءِ وَالْعَكْسَ مَعَ إِمَامَةٍ بِلَا رِدَا.

-
- (1) لا يجوز لمصل في جماعة أن يعيدها فإن أقيمت وهو قد أداها جماعة من قبل فليخرج فوراً من المسجد حتى لا يشوش أو يشكك في مصداقية الإمام.
 (2) انتظار الإمام الداخل بالإطالة في القراءة مقبول في الحالات المذكورة كخوف الضرر أو المفسدة أو كانت الركعة الأخيرة التي تفوت الإدراك على المسبوق الداخل للمسجد.
 (3) اللحن الزري: المفسد للمعنى والمذهب للخشوع، قال ابن رشد: «تكره الصلاة خلف ابتداء فإن وقعت لم يجب إعادتها وهو الصحيح».
 (4) أغلف: من لم يختتن. الخصي: مقطوع الذكر أو الأنثيين. فإن قطعاً معاً فهو الم محبوب.
 (5) المطعون: ابن الزنا، المأبون، المتشبه بالنساء.

- 221 وَكَرِهُوا اتِّبَاعَ مَنْ بِأَسْفَلِ وَقَصْدُهُ الْمِحْرَابَ بِالتَّنْفُلِ
 222 وَجَازَ عَنَيْنٌ وَأَعْمَى يُوصَفُ وَالْأَلَكْنُ الْأَشْلُ وَالْمُخَالَفُ⁽¹⁾
 223 وَجَوَّزُوا لِمِثْلِهِ كُلُّ صَبِيٍّ وَأَقْطَعَا مُجَذَّمًا غَيْرَ أَذِيٍّ⁽²⁾.
 224 وَجَازَ إِسْرَاعٌ لَهَا بِلَاخَبٍ مُسَمَّعٌ بِصَقٍّ يَزُولُ إِنْ حُصِبَ⁽³⁾
 225 وَقَتْلُ أَفْعَى فَأَرَةٍ أَوْ حَيَّةٍ حُضُورُهَا لِمُتَجَالَةٍ تَقِيَّةٍ⁽⁴⁾.
 226 فَصَلَ قَلِيلٌ عَنْ إِمَامٍ وَالْعُلُوُّ مَعَ اشْتِرَاطِ الْاسْتِمَاعِ وَالْبَدْوُ.
 227 وَاشْتَرَطُوا النِّيَّةَ وَالْمُتَابَعَةَ فِي الْاِقْتِدَاءِ فَلَتَكُنْ مُطَاوِعًا
 228 مَعَ اسْتِوَاءِ الْقَصْدِ فِي ذَاتِ الصَّلَاةِ فَلَا يُؤْمُ حَاضِرٌ بِمَا قَدْ فَاتَ

صلاة السفر

- 229 قَصْرُ الصَّلَاةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ سَبَبُهُ مَسَافَةٌ مُحَدَّدَةٌ.
 230 أَرْبَعَةٌ مِنْ بُرْدٍ مَعْرُوفَةٍ فِي سَفَرٍ بِمِشْيَةٍ مَأْلُوفَةٍ⁽⁵⁾.
 231 وَاشْتَرَطُوا الْعَزْمَ عَلَى الْمُوَاصَلَةِ فِي دُفْعَةٍ كَامِلَةٍ مُتَّصِلَةٍ.

(1) عنين: صغير الذكر بحيث لا يتأتى له الجماع. الألكن: في لسانه لكمة. الأشل: مشلول أحد الأطراف. المخالف: من يتبع مذهباً آخر غير المذهب المالكي والصلاة خلفه صحيحة.

(2) أقطعا: من قطع أحد أطرافه.

مجذم غير أذِيٍّ: صاحب قروح سائلة، ولكنها لا تؤذي الأصحاء.

(3) خبيب: ما بين المشي والجري أي السرعة الظاهرة. حصب: أي ستر بالتراب أو الحصباء.

(4) المتجالة: المرأة الكبيرة السن التي لا أرب للرجال فيها.

(5) البرد: قال صاحب كتاب «دليل المسافر»، ص: 28 المشهور عند المالكية: أربعة برد وهي ستة عشر فرسخاً وتبلغ 89040 متراً وقيل ثلاثة وثمانون كيلومتراً تقريباً أو أربعة وثمانون كيلومتراً.

- 232 فَلَيْسَ يَقْصُرُ الَّذِي أَقَامَا
 233 يَشْرَعُ فِيهِ آخِرُ الْعُمْرَانِ
 234 وَيَنْتَهِي الْقَصْرُ إِلَى مَحَلِّهِ
 235 بِسَفَرِ الطَّاعَةِ جَازَ مُطْلَقًا
 236 فَيَحْرُمُ الْقَصْرُ عَلَيْكَ فَازْدَجِرْ
 237 مَحَلُّهُ ظَهْرٌ وَعَصْرٌ وَالْعِشَاءُ
 238 وَيَقْطَعُ الْقَصْرَ دُخُولُ وَطْنِهِ
 239 بِلَدَةٍ فَإِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ
 240 إِذَا اقْتَدَى بِهِ الْمُقِيمُ أَكْمَلًا
 241 وَلْيَفْعَلْنَ مَا زَادَ عَنْ إِمَامِهِ
 242 فَإِنْ تَوَهَّمُوا الْإِمَامَ فِي سَفَرٍ
 وَلَا الَّذِي رَعَى الْفَلَاحَ دَوَامًا.
 وَالْبَدْوِيُّ يَبْتَدِي فِي الْآنِ
 أَوْ مِثْلِهِ مِمَّا ابْتَدَا فِي فَعْلِهِ.
 فَإِنْ عَقَّقْتَ أَوْ قَطَعْتَ الطَّرِيقَ
 وَيُكْرَهُ الْقَصْرُ لِلَّاهِ بِالسَّفَرِ
 وَمَنْ يَقْصُرْ غَيْرَهَا فَقَدْ أَسَا
 عِنْدَ الْمُرُورِ أَوْ مَحَلِّ زَوْجَتِهِ.
 أَرْبَعَةٌ فَلْيَبْدِإِ الْإِثْمَامَا.
 وَقَدْ رَأَوْا صُورَةَ ذَاكَ أَفْضَلًا.
 مُسْتَأْنَفَ الْبَاقِي عَلَى سُنَّتِهِ.
 أَوْ عَكْسُهُ أَبْطَلَ مَا قَدْ ابْتَدَرَ (1).

جمع الصلواتين

- 243 وَرَخَّصُوا الْجَمْعَ لِمُشْتَرَكَّتَيْنِ
 244 أَوْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَرَفَةٍ
 245 إِذَا يَحِينُ الظُّهْرُ فِي نُزُولٍ
 246 فَقَدَّمَ الظُّهْرَيْنِ مِنْ قَبْلِ الرُّكُوبِ
 247 وَإِنْ يَكُ النُّزُولُ بَعْدَ الْاَصْفَرَارِ
 لِظُلْمَةٍ أَوْ مَطَرٍ بِهَا أَوْ طِينٍ.
 أَوْ بِالنُّزُولِ بَعْدُ بِالْمُزْدَلَفَةِ.
 وَقَدْ عَقَّدْتَ الْعَزْمَ لِلرُّحِيلِ
 إِذَا نَوَيْتَ الْحَطَّ مَا بَعْدَ الْغُرُوبِ.
 فَأَخِرِ الْعَصْرَ لَوَقْتِ الْاِخْتِيَارِ.

(1) لا تجوز صلاة المتوهم إمامه متما فيجده مقصرًا والعكس أيضًا، فإن دخل معه بنية وتبين عكسها أعاد صلاته.

- 248 وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ اصْفَرَارٍ جَوُزُوا
249 وَإِنْ تَكُنْ أَنْ الزُّوَالِ سَائِرًا
250 أَمَّا إِذَا رُمِتَ النُّزُولَ بَعْدَهُ
251 فَهَاتِهِ أَوَّلُهُ تُصَلِّهَا
252 وَأُطْلِقُوا عَلَيْهِ جَمْعًا صُورِيًا
253 وَاجْمَعْ عِشَاءَيْكَ لَمَّا قَدْ وَقَعَا
254 أَوْ طِينَةَ تَمَنُّعٍ جُلِّ النَّاسِ
255 وَصَلِّ فِي الْجَمْعِ صَلَاةً تُفْتَرَضُ
256 أَدُّ بِهِ الْعِشَاءَ فَرَضًا تَصَلِّ
257 ثُمَّ تُصَلِّي فِي الْعِشَاءِ النَّافِلَةَ
تَقْدِيمَهَا وَالْعَكْسُ فِيهِ جَائِزُ
وَتَنْزِلُنْ قَبْلَ اصْفَرَارٍ أُخْرًا.
فَلْتَجْعَلْنِ وَقْتَ اخْتِيَارٍ ظَرْفَهُ.
وَتِلْكَ آخِرُ اخْتِيَارٍ أَدُّهَا
فَالْتَزِمِ الْحُكْمَ الصَّرِيحَ الْبَادِيًا⁽¹⁾.
مِنْ هَاطِلِ الْمَطَرِ أَوْ تَوَقُّعًا
مِنْ لُبْسِهِمْ فِي الْوَحْلِ لِلْمَدَاسِ
لَمَغْرِبٍ ثُمَّ الْأَذَانُ الْمُنْخَفِضُ
وَارْجِعْ إِلَى الْبَيْتِ بِلَا تَنْقُلِ
مِنْ غَيْرِ إِسْرَاعٍ لَهَا أَوْ عَجَلَةٍ.

صلاة الجمعة

- 258 وَأَجْمَعْ الْمَاضُونَ أَنْ الْجُمُعَةَ
259 يُرِيدُهَا الْمَوْلَى بِقَوْلٍ مُعْجَزٍ
260 بِقَوْلِهِ: فَاسْعَوْا إِلَيْهَا وَذَرُوا
261 مَنَاطِئَ بِالذِّكْرِ وَالشُّكْرَانِ
262 شُرُوطُهَا أَوَّلُهَا الذِّكُورَةُ
فَرِيضَةً لَازِمَةً مُتَّبَعَةً.
فِيْمَابَدَا مِنْ السِّيَاقِ الْمَوْجَزِ.
وَقَوْلِهِ إِذَا انْقَضَتْ فَانْتَشِرُوا⁽²⁾
وَفُرْصَةً لِلْوَعْظِ وَالْغُفْرَانِ
سَلَامَةً مَرْعِيَّةً مَوْفُورَةً.

(1) انظر: دليل السالك، ص: 41-42.

(2) اقتباس من الآيات الواردة آخر سورة الجمعة والأمر بالصلاة وترك البيع ثم الانتشار للابتغاء من فضل الله: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ... وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ، {الآيات (9-11) سورة الجمعة}.

- 263 إِقَامَةٌ بِبَلَدَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَخَتَمُوا الشُّرُوطَ بِالْحُرِّيَّةِ
 264 تَصِحُّ بِاسْتِطَانِهَا وَالْمُسْتَقَرُّ
 265 مَعَ الْإِمَامِ الْمُرْتَضَى الْمُقِيمِ
 266 فَإِنْ يَكُنْ خَلِيفَةً يُقَدِّمُ
 267 وَالْخُطْبَتَانِ مِنْ قِيَامٍ فِي زَوَالٍ
 268 تُلْقَى بِفُصْحَى مِنْ لِسَانٍ وَبَيَانٍ
 ثُمَّ أَخِيرًا جَامِعُ لِلْجُمُعَةِ
 270 سَتَصَلَّا بِبَلَدَةٍ مُتَّحِدًا
 271 إِلَّا لَضِيقٍ قَاهِرٍ ضِمْنِ الْعَتِيقِ
 272 أَوْ لِعِدَاءٍ يَمْنَعُ اجْتِمَاعًا
 273 فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِيمَا ذَكَرُوا
 274 وَأَنْ يَكُونَ مِنْ بِنَاءٍ مُعْتَمَدٍ
 275 سُنُّ جُلُوسٍ فِي ابْتِدَاءِ الْخُطْبَةِ
 276 وَنُدْبَ الْإِيجَازِ مَعَ جَهْرِ الْكَلَامِ
 277 عَلَى النَّبِيِّ مُذَكَّرًا لِمَنْ عَصَى
 وَخَتَمُوا الشُّرُوطَ بِالْحُرِّيَّةِ
 ثُمَّ حُضُورَ لَازِمٍ لِاثْنَيْ عَشَرَ
 وَكَوْنِهِ الْخَطِيبَ لِلتَّكْمِيمِ
 وَالْحُكْمُ فِيهِ وَاضِحٌ وَمُلْزِمٌ (1).
 بِمَسْجِدٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي تَوَالٍ
 وَتَوْصِلُنَّ بِالصَّلَاةِ فِي الْأَوَانِ
 وَاشْتَرَطُوا لَهُ شُرُوطًا أَرْبَعَةً
 وَلَيْسَ يُجْزِي غَيْرُهُ إِنْ عُدَّادًا
 وَصَحَّ فِي الرَّحْبَةِ أَوْ عَرْضِ الطَّرِيقِ (2)
 وَرَخَّصُوا فِي السَّقْفِ وَالْجَمَاعَةِ
 وَالظَّاهِرِ الْجَوَازُ فِيمَا يُؤَثَّرُ
 فِي عَادَةِ الْقَرْيَةِ أَوْ أَهْلِ الْبَلَدِ
 وَسُنُّ الاسْتِقْبَالِ عِنْدَ الْجُلُوسِ
 وَحَمْدُهُ مَعَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ (3).
 مُتَّكِنًا فِي وَقْفَةٍ عَلَى الْعَصَا

(1) الخليفة الشرعي أينما حل في أنحاء دولته فهو الأولى بالجمعة لما يحمله من رمزية تعطيه هذا الحق.

(2) الأولى أن تصلي الجمعة في العتيق ولا تجوز في غيره حتى يضيق فإن ضاق بالمصلين جازت.

(3) يسن إيجاز الخطبة وتطويل القراءة في صلاة الجمعة اقتداء بالرسول عليه الصلاة والسلام.

- 278 وَيَحْرُمُ السَّفَرُ أَنْ الْجُمُعَةَ كَذَا التُّخْطِي لِلرَّقَابِ الْمُشْرَعَهُ (1)
- 279 إِلْقَاؤُهُ السَّلَامَ أَوْ رَدُّ السَّلَامِ تَشْمِيتُ عَاطِسٍ فَبَيْعٌ أَوْ كَلَامٌ
- 280 وَحَصَرُوا الْأَعْدَارَ لِلتُّخْلُفِ فِي الْوَحْلِ وَالْمَطَرِ وَالتُّخُوفِ
- 281 أَوْ مَرَضِ النَّفْسِ أَوْ الْقَرِيبِ أَوْ مِنْ جُذَامٍ مُفْسِدٍ مُصِيبِ.
- 282 وَالْحَبْسِ وَالضُّرْبِ بِذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ رِيحَةٍ كَرِيهَةٍ كَالثُّومِ.
- 283 أَوْ عَدَمِ الْقَائِدِ لِلْأَعْمَى الضَّرِيرِ فَإِنْ يَكُنْ يَقْدِرُ فَلِأَوَّلَى الْمَسِيرِ.

صلاة الخوف

- 284 سُنُّ لَخَوْفٍ فِي أَدَاءِ مَرْعِي صَلَاةُ خَوْفٍ فِي الْقِتَالِ الشَّرْعِي
- 285 يُقَسِّمُ الْقَوْمُ بِهَا خَلْفَ الْإِمَامِ وَتُشْرَحُ الْأَفْعَالُ مِنْهَا بِالتَّمَامِ
- 286 عَلَى وَجُوبٍ إِنْ يَكُونُوا جَاهِلِينَ أَوْ بِاسْتِحْسَانٍ إِنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ (2)
- 287 لِيَأْمَنُوا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الزَّلَلِ بِمَا يَكُونُ مِنْ فَسَادٍ فِي الْعَمَلِ
- 288 وَلَيَّاتٍ بِالنُّصْفِ لَهَا مَعَ طَائِفَةٍ وَلَيَنْتَظِرُ كَيْمَا تُتِمَّ وَاقِفًا.
- 289 يَدْعُو إِلَهَ بِالثُّبَاتِ وَالْفَرَجِ مُؤْمَلًا لَكَرِيهِهِمْ أَنْ يَنْفَرَجَ
- 290 فَإِنْ أَتَمَّتْ فَرَضَهَا أَفْذَاذَا فَلْتَنْصَرِفْ بِخَطِّهَا لَوْأَذَا (3)

- (1) الرقاب المشروعة: أي الممتدة لسماع الإمام حالة جلوسها بين يديه، وقد نهى الشارع الحكيم عن تخطي الرقاب لمن تأخر في الحضور.
- (2) يجب على الإمام أن يشرح للمؤمنين صفة صلاة الخوف وجوبا إذا كانوا يجهلون، وندبا إذا كانوا عارفين بصفاتها.
- (3) إذا صلى الإمام نصف الصلاة أتم المأمومون الباقي وانسحبوا لتأتي الطائفة الأخرى فتكمل مع الإمام النصف ويكملون بعده الباقي. قال تعالى: «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا بِأَسْلِحَتِهِمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مِيلَةً وَاحِدَةً...» {الآية: 102 سورة النساء}.

- 291 وَلَتَاتٍ أُخْرَى لَمْ تُؤَدَّ فَلْتَقُمْ مُحَرَّمَةً بِفَرْضِهَا وَلَتَاتِمُ
292 فَإِنْ قَضَى الْإِمَامُ مَعَهَا مَا بَقِيَ فَلْتَكْمِلُنْ كَأُخْتِهَا لِلسَّابِقِ.

السنن المؤكدة

- 293 فِي الصَّلَوَاتِ سُنَنٌ مُؤَكَّدَةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي فِقْهِنَا مُحَدَّدَةٌ
294 أُولَاهَا الْوِثْرُ بِرُكْعَةِ الْأَدَا يُسْبِقُ بِالشُّفْعِ إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ
295 وَتَبْتَدِي مَعَ مَغِيبِ الشَّفَقِ وَتَنْتَهِي بِفَجْرِهِ الْمُتَسَبِّحِ
296 يَقْرَأُ بِالْمُعَوَّذَاتِ وَالْإِخْلَاصِ لِيُضْمِنَ النُّجَاةَ فِي يَوْمِ الْخَلَاصِ (1)
297 ثَانِيهِمَا سُنَّةٌ عِيدِ رُكْعَتَانِ دُونَ إِقَامَةٍ لَهَا أَوْ الْأَذَانَ
298 يَحْضُرُهَا مُكَلَّفٌ بِالْجُمُعَةِ كَذَا النِّسَاءُ وَالصَّبِيُّ أَتْبَعًا.
299 يُكَبِّرُنْ بَعْدَ الْأَحْرَامِ سِتَّةً أَوْ يَفْعَلْنَ بَعْدَ الْقِيَامِ خَمْسَةً
300 فَهَاتِهِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى تُسَنُّ وَتِلْكَ فِي ثَانِيَةٍ فَلْتَفْهَمُنْ
301 وَلَيْسَ فِي تَكْبِيرِهِ بِفَاصِلٍ وَلَا لَغَيْرِ لَفْظِهَا بِقَائِلِ (2)
302 وَوَقْتُهَا مِنْ حِلِّ نَفْلِ لِلزَّوَالِ وَاسْتَدْرِكِ التَّكْبِيرِ فَوْرًا فِي تَوَالٍ
303 فَمُدْرِكُ الْإِمَامِ فِي الْقِرَاءَةِ يُكَبِّرُنْ عِدَّةً أَدَاءً (3).

(1) يوم الغلاص: يوم القيامة.

(2) لا يفصل بين التكبيرات ولا يغير التكبيرات بتحميد أو تسبيح أو دعاء، لكونها سنة صحيحة ثابتة بنصها.

(3) قال خليل رحمه الله: وكبر ناسيه (أي التكبير) إن لم يركع وسجد بعده وإلا تعادى، قال الدردير ولا يرجع للتكبير فإن رجع له استظهر البطلان، انظر: فتح الجواهر ص: 158.

- 304 وَمُدْرِكُ الْإِمَامِ فِي ثَانِيَتِهِ يَسْتَدْرِكُ التَّكْبِيرَ فِي فَائِتَتِهِ
 305 وَمُدْرِكُ تَشْهَدًا وَلَمْ يَتَّحْ لَهُ تَخْصِيلُ رُكْعَةٍ كَالْمُفْتَتِحِ.
 306 يُنْدَبُ فِي لَيْلَتِهَا الْقِيَامُ وَالْفُسْلُ وَالتَّطْيِبُ وَالْهِنْدَامُ
 307 وَفِطْرُهُ قَبْلَ الذَّهَابِ فطراً وَتَرْكُهُ حَتَّى الرَّجُوعِ نَحْراً⁽¹⁾.
 308 وَلِيَذْهَبَنَّ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الصَّلَاةِ بِالرُّضَا وَالْأَنْسِ
 309 تَكْبِيرُهُ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الْأَدَاءِ وَخُطْبَتَانِ تُلْقِيَانِ فِي الثَّنَا
 310 عَلَى إِلَهِ جَاعِلِ الْعِيدِ لَنَا ظَرْقًا لِمَحْوِ الذَّنْبِ مِنْ غَيْرِ عَنَّا
 311 وَنُدْبَ التَّكْبِيرِ إِثْرَ الصَّلَوَاتِ فِي النَّحْرِ لِلرَّابِعِ مِنْ غَيْرِ قَوَاتٍ
 312 وَالثَّالِثُ الصَّلَاةُ فِي الْمَالُوفِ مِمَّا يُسَمَّى سُنَّةَ الْكُسُوفِ
 313 بِرُكْعَتَيْنِ عِنْدَ حِلِّ النَّفْلِ وَتَسْتَمِرُّ لَزَوَالِ الظِّلِّ.
 314 يُكْرَرُ الرُّكُوعُ فِيهَا مَرَّتَيْنِ وَيُنْدَبُ التَّطْوِيلُ حِينَ السُّجْدَتَيْنِ
 315 وَالطُّولُ فِي الرُّكُوعِ ثُمَّ السُّورَةُ بِمَسْجِدٍ تُنْدَبُ فِي جَمَاعَةٍ
 316 وَالْوَعْظُ وَالتَّذْكِيرُ بَعْدَ خَتْمِهَا وَيُطْلَبُ الْإِسْرَارُ فِي أَدَائِهَا
 317 أَمَّا الْخُسُوفُ مَعَ ضَوْءِ الْقَمَرِ فَأَذَاهُ جَهْرًا كَنَفْلٍ حَاضِرٍ
 318 بِرُكْعَتَيْنِ فِي الْبُيُوتِ فَاتَّبِعْ وَكَرَّرِ الصَّلَاةَ حَتَّى تَنْقَشِعَ
 319 وَخَامِسًا صَلَاةً فَقَدْ الْغَيْثُ أَيْ طَلَبُ السُّقْيَا بِغَيْرِ لُبْثٍ⁽²⁾

(1) قال خليل رحمه الله في مندوبات العيد: «وندب إحياء ليلته وفصل بعد الصبح وتطيب وتزيين وإن لغير فصل ومشي في ذهابه وفطر قبله في الفطر وتأخيرته في النحر...»، المرجع نفسه، ص: 159.

(2) صلاة فقد الغيث أي صلاة الاستسقاء.

- 320 فَيَطْلُبُوا الرَّاغِقَ إِمَّا قَحَطُوا
321 بِالْجَهْرِ فِي قِرَاءَةِ لِرُكْعَتَيْنِ
322 وَلْيَخْرِجِ الْإِمَامُ مَعَ جَمْعٍ لَهَا
323 وَلْيَخْطُبِ الْجَمْعَ عَلَى وَجْهِ الثُّرَى
324 مِنْ غَيْرِ حَدٍّ مُلْزِمٍ أَوْ عَدَدٍ
325 بَعْدَ الْفَرَاغِ كُلِّيًا مِنْ خُطْبَتِهِ
326 لِقِبْلَةٍ دُونَ نُكُوسٍ دَاعِيًا
327 وَيُؤَمِّرُ النَّاسُ بِفِعْلِ الصَّالِحَاتِ
328 وَقَبْلَ ظَهْرَيْنِ تُسَنُّ النَّافِلَةُ
329 فِيمَا عَدَا صُبْحًا وَعَصْرًا يَحْرُمُ
330 أَقْلَهَا اثْنَتَانِ وَالْأَقْصَى ثَمَانُ
331 سُنَّتٍ تَرَكَوِيحُ بِعَهْدِ عُمَرَ
332 وَالْفَجْرُ يُقْضَى لِلزُّوَالِ فَوْتُهَا
- لِيُرْسِلَ الْغَيْثَ إِذَا مَا قَنَطُوا⁽¹⁾
مَعَ الْخُشُوعِ فِي الْأَدَا وَخُطْبَتَيْنِ
فِي حُلَّةِ الْمِهْنَةِ لَا يَنْزَعُهَا⁽²⁾
مُتَكِنًا عَلَى الْعَصَا مُسْتَغْفِرًا
فِي بَدْءِ كُلِّ رُكْعَةٍ وَلِيَزِدَ
مُحَوَّلًا رِدَاءَهُ عَنْ كَتِفِهِ
وَلِيَفْعَلُوا فِعْلَتَهُ بِالْأُرْدِيَةِ⁽³⁾
بِتَوْبَةٍ مِنْ مَآثِمٍ وَالصَّدَقَاتِ
وَبَعْدَ كُلِّ الصَّلَوَاتِ فَاعْقِلًا
وَلَيْسَ فِيهَا عَدَدٌ يُلْتَزَمُ⁽⁴⁾
وَفَضْلُهَا بِآخِرِ اللَّيْلِ اسْتَبَانَ
خَلْفَ إِمَامٍ قَارِيٍّ قَدْ أَثَرَا
وَلَيْسَ تُقْضَى نَافِلَاتٌ غَيْرُهَا⁽⁵⁾

- (1) قال تعالى: «وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد» [الآية: 28 سورة الشورى].
(2) حلة المهنة: أي لباسه العادي المتواضع بمعنى أنه لا يتزين لها كالجمعة والعيدين بلباس الجديد.
(3) يستغفر الإمام بدايتها من غير حد ولا عدد ماثور بذاته.
(4) قال صاحب دليل السالك: «ويندب للمكلف أن يتنفل قبل الظهر وبعده وقبل العصر وبعده المغرب والعشاء بلا حد، والضحى، وأقله ركعتان وأوسطه ست وأكثره ثمان»، ص: 49.
(5) قال ابن عاشر رحمه الله:

فجر وغيبة وتقضى للزوال والغرض يقضى أبدًا وبالتوال

تجهيز الميت والجنائز

- 333 وَأَوْجِبُوا لِلْمَيِّتِ فَوْراً غُسْلاً
334 بِصِرْخَةٍ وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَشْهِداً
335 بِمَاءٍ مُطْلَقٍ وَلَوْ بِزَمْزَمَ
336 وَيُسْقِطُ الدَّلَكَ مَخَافَةَ انْسِلَاخِ
337 فَإِنْ تَعَاسَرَ بِفَقْدِ الْمَاءِ
338 فَيَمُمُ الْمَيِّتَ لَيْسَ يُغْسَلُ
339 عَنْ كَافِرٍ وَعَنْ شَهِيدٍ الْمَعْرَكَةِ
340 وَعَنْ جَنِينٍ سَاقِطٍ بِلَا حَيَاةٍ
341 وَأَوْجِبُوا عَلَى الْكَفَايَةِ الْكَفْنَ
342 عَلَى خِلَافِ ظَاهِرٍ فِي الْمَذْهَبِ
343 مُبَادِراً وَلِتَعْلَمَنَّ أَنَّ الصَّلَاةَ
344 أَرْكَانُهَا الدُّعَاءُ وَالْقِيَامُ
345 أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ مِنْ غَيْرِ سُجُودٍ
346 مُكَثَّرِ الدُّعَاءِ لِسَاكِنِي الْقُبُورِ
- كِفَايَةٌ إِنْ يَكُنْ اسْتَهْلَاً⁽¹⁾
كَغُسْلِ حُكْمٍ مَا اخْتَفَى وَمَا بَدَا
فَأَخْلَصِ النِّيَّةَ فِيهِ وَاحْكُمِ.
فَاسْعَ إِلَى الْأَسْرَاجِ دُرُوساً كَخُ.
أَوْ خَوْفِ تَقْطِيعِ مِنَ الْأَعْضَاءِ.
وَيُسْقِطُ الْغُسْلُ عَلَى مَا فَصَّلُوا
أَوْ ثُلْثِي مَيِّتِنَا لَمْ يُدْرَكَ⁽²⁾.
وَهَذِهِ تَجْمَعُ أَرْبَعَ حَالَاتٍ.
لِيَسْتَرَّ الْعَوْرَةَ أَوْ كُلَّ الْبَدَنِ
وَيَجِبُ السُّتْرُ لَأُنْثَى قَادِأَبِ⁽³⁾
فَرَضُ كِفَايَةِ لِمَيِّتٍ أَوْ أَمْوَاتٍ
وَالْقَصْدُ فِي الْأَدَاءِ وَالسَّلَامُ.
وَلَيْسَ فِيهَا مِنْ رُكُوعٍ أَوْ قُعودٍ
مُؤْمِلاً شَفَاعَةً يَوْمَ النُّشُورِ

(1) أستهلاً: أي صرخ عند نزوله من بطن أمه.

(2) إذا تلف الثلثان من الميت فأكثر سقط الغسل كما يسقط على الشهيد فلا يغسل، وعن الجنين السقط الميت الذي لم يستهل.

(3) قال صاحب دليل السالك: «والتكفين فرض كفاية، وأقل الكفن الواجب للذكر ما يستر سرته وركبتيه وباقي البدن سنة، وقيل الواجب ستر جميع البدن، وأما المرأة فيجب ستر جميع بدنهما اتفاقاً»، ص: 50.

- 347 وَمَاشِيًا بَيْنَ الْقُبُورِ فِي أَدَبٍ وَفِي خُشُوعٍ وَاعْتِبَارٍ وَرَهَبٍ
- 348 كَفِعْلٍ مَوْلَانَا الرَّسُولِ فِي الْأَثَرِ وَلِتَأْخُذَنَ مِنَ الْمَقَابِرِ الْعِبْرُ
- 349 وَجَازَ جَمْعُ عَدَدٍ فِي الْقَبْرِ لِلضِّيقِ أَوْ تَعَسَّرٍ فِي الْحَفْرِ
- 350 وَيُجْمَعُونَ فِي الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ وَلَيْسَ لِلصَّلَاةِ أَنْ تُعَدَّأ⁽¹⁾
- 351 وَجَازَ نَقْلٌ مَيِّتٍ لِلْمَنْفَعَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ حُرْمَتُهُ مُضِيعَةً
- 352 وَلَيْسَ لِلشَّهِيدِ غُسْلٌ أَوْ كَفَنٌ وَإِنَّمَا يُدْقَنُ فِي ثَوْبِ الْبَدَنِ⁽²⁾
- 353 وَلَا صَلَاةَ عَنْهُ فَهُوَ وَائِقٌ بِأَنَّهُ حَيٌّ كَرِيمٌ يُرْزَقُ
- 354 وَتَلْزَمُ الصَّلَاةُ لِلْمُنْتَحِرِ وَأَرْجِئْنَ حِسَابَهُ لِلْقَادِرِ⁽³⁾.
- 355 وَيَنْحَرُمُ اللَّطْمُ وَشَقُّ الْجَيْبِ وَالنُّوحُ أَوْ تَلْفُظُ بَعِيبٍ
- 356 وَرَجَحُوا نَفْعَ الدُّعَا وَالصَّدَقَةِ وَأَجَرَ مَثَلُو عَلَى مَا حَقَّقَا.

(1) يجمع الأموات في صلاة واحدة، قال صاحب دليل السالك: «ويستحبُّ عند تعدُّد الأموات الصلاة على الجميع دفعة واحدة ولا يصلى على من قد هلك عليه...»، ص: 51.

(2) المقصود بثوب البدن ثيابه التي استشهد فيها من غير تفسيل ولا كفن ولا صلاة، قال صلى الله عليه وسلم: «زملوهم في ثيابهم بكلومهم ودمانهم فإنني قد شهدت عليهم، وقدموا أكثرهم قرأنا».

(3) انظر: الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني في شرحه مما نصّه: «ويجب أن يصلى على قاتل نفسه لأن عصيانه بقتل نفسه لا يسقط طلب الصلاة عليه مادام مسلماً»، ص: 338.

الزكاة

- 357 فُرِضَتِ الزَّكَاةُ فِيمَا نَصَا إِنْ تَمَّ مَالٌ بِالزَّكَاةِ خُصًّا.
- 358 لِمُسْتَحِقٍّ لَا يَطِيقُ طَوْلًا إِنْ يَبْلُغُ النُّصَابُ مِنْهُ حَوْلًا⁽¹⁾
- 359 وَقَرَضُوا تَقْدِيمَهَا بِالْعَيْنِيَّةِ فِي حَرْثِهِ وَعَيْنِهِ وَالْمَاشِيَةِ
- 360 وَعَمَّمُوا وَجُوبَهَا بِالْحَرْثَةِ وَمَلِكِهِ نَصَابَهَا بِالْكُلِّيَّةِ.
- 361 وَاشْتَرَطُوا فِي الْعَيْنِ وَالْأَنْعَامِ غَيْرِ الرُّكَازِ حَوْلَانَ الْعَامِ.
- 362 فَفِيهِ وَضَعَ الْيَدَ قَبْلَ التَّادِيَةِ أَوْ مَعْدَنُ فَوَاجِبٌ بِالتَّصْفِيَةِ.
- 363 وَيَعْدُ حَوْلٌ مَقْدَمٌ لِلْسَّاعِي لِيَأْخُذَ الْمَفْرُوضَ بِالْأَصْقَاعِ⁽²⁾
- 364 وَتُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْ ذَهَبِهِ إِنْ بَلَغَ الْعِشْرِينَ فِي مِيزَانِهِ
- 365 مِنْ الدِّينَارِ الذَّهَبِيِّ الشَّرْعِيِّ وَرَبْعُ الْعُشْرِ فِيهِ مَرْعِي.
- 366 وَمِثْلُهُ بِفِضَّةٍ فِي مَائَتَيْنِ دَرَاهِمًا وَجَازَ أَحَدُ النُّقْدَيْنِ
- 367 فَيُخْرَجُ الْوَاحِدُ عَنْ عِوْضِهِ وَأُخْرِجَ زَكَاةُ الدِّينِ بَعْدَ قَبْضِهِ
- 368 لَمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ وَإِنْ أَقَامَ عِنْدَ الْمَدِينِ سَنَوَاتٍ بِالتُّمَامِ⁽³⁾.
- 369 وَمِثْلُهُ زَكَاةُ كُلِّ ضَالَةٍ أَوْ بَاغْتِصَابٍ لَمْ تَكُنْ مُنَالَةً.
- 370 فَإِنْ أُعِيدَتْ وَجِبَتْ زَكَائُهَا لِسَنَةٍ وَإِنْ تَطُلَ غَيْبَتُهَا
- 371 وَالْدِّينُ مَرَّةً كَمَا قَالَ الرَّوَاهُ مَا لَمْ يُؤَخَّرْ لِلْفِرَارِ مِنْ زَكَاةٍ.

(1) أي تعطى الزكاة لمن لا أموال له ولا قدرة على الكسب لعجزه أو مرضه أو شدة عوزة أو كثرة عياله.

(2) الساعي مفرد سعاة، وهم العاملون عليها المكلفون من الحاكم الشرعي بجمعها من أهلها.

(3) قال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله: «ولا زكاة عليه في دين حتى يقبض وإن أقام أعواما فإنما يزكيه لعام واحد بعد قبضه، الفواكه الدواني، ص: 388.

- 372 بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا أَصْلُهُ أَوْ مِنْ عُرُوضٍ ثَمَنًا أَجْلُهُ (1).
- 373 وَأَنْ يَنَالَ قَبْضَهَا الْمَدِينُ وَأَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ تَسْتَبِينُ
- 374 وَأَنْ يَكُونَ قَابِضًا نَصَابًا وَلَوْ مَرَارًا جَمْعَهَا أَصَابًا.
- 375 وَلِلزَّكَاةِ فِي عُرُوضِ الْإِتِّجَارِ إِدَارَةٌ تَكُونُ أَوْ لِلْإِخْتِكَارِ
- 376 مِنَ الشُّرُوطِ مِثْلَ مَلِكٍ بِالشُّرَا أَوْ إِنْ نَوَى الْغَلَّةَ وَالْمُتَاجِرَةَ
- 377 أَوْ مَالِكًا مَالًا يُؤَدِّي عَيْنُهُ كَالثُّوبِ وَالرَّقِيقِ بَلْ ثَمْنُهُ.
- 378 وَأَنْ يَكُونَ الْعَيْنُ مَا اشْتَرَى بِهِ وَيَبِيعَ مِنْ سِلْعَتِهِ بِعَيْنِهِ
- 379 فَإِنْ يَكُنْ مُحْتَكِرًا زَكَاةً لِعَامٍ مِثْلَ زَكَاةِ الدِّينِ مَا بَعْدَ اسْتِئْذَانٍ.
- 380 وَإِنْ يَكُ الْمُدِيرُ زَكَاةً عَيْنُهُ وَقَوْمُ الْمَوْجُودِ مِمَّا عِنْدَهُ
- 381 فَلَا يُقَوْمُ آلَةٌ لَشُغْلِهِ أَوْ دَابَّةٌ مَخْصُوصَةٌ لِحِمْلِهِ.
- 382 أَوْ كَانَ فِي عَمَلِهِ سَخَرَهَا وَلَمْ يَكُنْ مُتَاجِرًا بِجِنْسِهَا.
- 383 وَفِي الْمَوَاشِيِّ تَجِبُ الزَّكَاةُ سَائِمَةٌ أَوْ عِلْفًا تَقْتَاتُ (2).
- 384 وَحَدِّدُوا فِي كُلِّ خَمْسَةِ جِمَالٍ إِخْرَاجَ شَاةٍ وَسَطٍ عَلَى التَّوَالٍ
- 385 وَإِنْ تَصِلَ بَعْدَ الْعِشْرِينَ خَمْسًا فَانْقُلْ إِلَى النُّوقِ الْعِتَاقِ الْجِنْسَا

(1) قال صاحب دليل السالك: ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية ولا ركاز ولا معدن لتعلق الزكاة بعينها بخلاف زكاة العين فيسقطها الدين ولو مؤجلاً... لكونه (ص) والخلفاء الراشدين بعثوا السعاة والخوارج فخرصوا على الناس وأخذوا منهم زكاة مواشيهم ولم يسألوهم هل عليهم دين أم لا، ص: 58.

(2) السائمة هي التي ترعى من الطبيعة عكس المعلوفة وهي التي يؤكلها صاحبها من علف بيته أو بستانه. بما يحتاج إلى ثمن أو مشقة في حيازته ليقدم للدواب جاهزاً.

- 386 مُؤَدِّيًا بِنْتَ مَخَاضٍ لِلْفَقِيرِ وَمُخْصِيًا مَا زَادَ بَعْدُ مِنْ بَعِيرٍ⁽¹⁾.
- 387 فِي سِتَّةٍ مَعَ الثَّلَاثِينَ يَكُونُ إِخْرَاجُ مَا سَمُوهُ بِابْنَةِ اللَّبُونِ.
- 388 وَحِقَّةٌ فِي سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جَذَعَةٌ فِي وَاحِدٍ بَعْدَ السُّتَيْنِ
- 389 بِنْتًا لَبُونٍ سِتَّةٌ مَعَ السَّبْعِينَ وَحِقَّتَانِ إِنْ تَجَاوَزَ التُّسْعِينَ.
- 390 فَإِنْ يَزِدُ بَعْدَ التُّسْعِينَ ثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ حُدِّدَتْ فِي الْأَرْبَعِينَ
- 391 وَحِقَّةٌ مِنَ الْخَمْسِينَ الزَّائِدَةِ وَهَكَذَا فَلْتَحْفَظَنَّ الْقَاعِدَةَ
- 392 وَأَخْرِجْ تَبِيعًا فِي نِصَابِ الْبَقَرِ مَسْنَةً فِي الْأَرْبَعِينَ شَهْرٍ.
- 393 وَأَخْرِجْ تَبِيعَيْنِ عَنِ السُّتَيْنِ وَزِدْ مُسْنَةً عَنِ السَّبْعِينَ.
- 394 وَاجْعَلْ لِمَا بَعْدَ الْعِشْرِينَ وَالْمِائَةِ أَخَذَ الْأَتْبَعَةَ
- 395 مَثَلًا مَعَ الْإِنَاثِ فَرَضَهَا مُرَبَّعًا مِنَ الذُّكُورِ عَدَّهَا
- 396 وَاجْعَلْ تَحْدِيدَ الْفَرَضِ فِي الْأَخِيرَةِ مَفْوضًا لِلْعَامِلِ التَّخْيِيرًا⁽²⁾.
- 397 وَلَا زَكَاةَ قَبْلَ أَرْبَعِينَ شَاةً فَاسْرِعْ بِشَاةٍ رَاغِبًا قَبْلَ الْفَوَاتِ
- 398 إِلَى تَجَاوُزِ الْعِشْرِينَ وَالْمِائَةِ فَأَخْرِجِ الشَّاتَيْنِ مِنْ تِلْكَ الْفَتَةِ
- 399 فَإِنْ تَزِدْ عَنْ مِائَتَيْنِ وَاحِدَةً فَأَخْرِجْ ثَلَاثًا لِلأَوْقَاصِ الزَّائِدَةِ
- 400 لِأَرْبَعٍ مِنَ الْمِئَتَيْنِ أَرْبَعُ مِنْ الشَّيَاحِ الْمُخْرَجَاتِ تُدْفَعُ
- 401 فَإِنْ تَزِدْ فَمِائَةٌ لِكُلِّ شَاةٍ وَاضْمُمْ إِلَيْهَا مَا لَدَيْكَ مِنْ عَنَزَاتٍ.

(1) تخرج زكاة الإبل من غير جنسها بالتحديد المذكور في الآيات شاة من غنم على كل خمسة جمال إلى أن تبلغ خمسمائة وعشرين ناقة فينتقل الإخراج إلى جنسها بدءاً بابنة مخاض وهي ما أوفت من الإبل سنة ودخلت في الثانية.

(2) في (120) إما ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة ويفوض الخيار للساعي في أخذ أحد البديلين.

- 402 كَذَا الْجَوَامِيسِ إِلَى الْأُبْقَارِ وَالْبُخْتِ لِلْعَرَابِ فِي الْآثَارِ⁽¹⁾
- 403 وَلَا يُزَكَّى عَدَدُ بَيْنِ الْفُرُوضِ مِنْ وَقْصِ الْأَنْعَامِ تَابِعِ الْمَفْرُوضِ زَكَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ تَدْخِرَهُ.
- 404 بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ وَطِيبِ الثَّمَرَةِ حِينَ بُلُوغِ خَمْسَةِ مِنْ أَوْسُقِ
- 405 بِأَلَةٍ يُخْرِجُ نَصْفَ الْعُشْرِ وَاجْمَعْ إِلَى السُّلْتِ الْقُمُوحَ وَالشَّعِيرَ
- 406 وَاجْمَعْ لِبَعْضِ مَا لَدَيْكَ مِنْ زَيْبٍ وَاجْسِبْ مِنَ النَّصَابِ مَا أَنْفَقْتَهُ
- 407 وَذَاكَ بَعْدَ نُضْجِهِ لَا قَبْلَهُ وَأَضْمُمْ إِلَى النَّصَابِ مَا يَأْخُذُهُ
- 408 أَوْ لَقَطَ اللَّاقِطُ فِيمَا يَقْطِفُ وَأَخْرِجْ مِنَ الْحُبُوبِ نَصْفَ الْعُشْرِ
- 409 وَثَمَنًا مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ يَجِفُّ وَلَيْسَ تُسْقَطُ الدُّيُونُ الْغَاشِيَةُ
- 410 وَلَا لَحَبٌ مَعْدَنٍ أَوْ الرُّكَازُ وَتَجِبُ النَّيَّةُ حِينَ دَفَعَهَا
- 411 وَأَوْجَبُوا تَفْرِيقَهَا بِالْمَوْضِعِ أَوْ قُرْبِهِ فَإِنْهُضْ بِفَوْزٍ وَزَعِ
- 412 كَذَا الْقَطَانِي سَبْعَةَ مَعَ التَّغْلِيْبِ بِالْأَكْلِ وَالْإِيجَارِ أَوْ صَدَّقْتَهُ. فَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ لَا تَحْسِبُهُ.
- 413 مِنْ غَلَّةِ الْمَنْتُوجِ مَنْ يَحْصُدُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ يَغْتَذِي أَوْ يَغْرِفُ
- 414 وَالثَّمَرِ إِنْ يَصْبِرُ مَدَى وَالثَّمَرِ كَرُطْبٍ وَعَنْبٍ وَإِنْ قُطِفَ. زَكَاةَ تَمْرِ أَوْ زَكَاةَ الْمَاشِيَةِ.
- 415 وَاتَّفَقُوا فِي عَيْنِهِ عَلَى الْجَوَازِ⁽²⁾ وَجَوَزُوا النَّيَّةَ عِنْدَ عَزْلِهَا
- 416 أَوْ قُرْبِهِ فَإِنْهُضْ بِفَوْزٍ وَزَعِ

(1) البخت من الإبل: ما له سنامان والعرايب ما له سنام واحد كالإبل العربية المعروفة.

(2) انظر: ما ورد تفصيله في إسقاط الدين لزكاة العين دون زكاة الحبوب والثمار والماشية ص: 58/دليل السالك.

مصارف الزكاة

- 419 وَتُصْرَفُ الزَّكَاةُ لِلْمَسْكِينِ وَفِي الرُّقَابِ عَامِلٍ مَدِينٍ⁽¹⁾.
 420 وَفِي سَبِيلِ لِفَقِيرٍ فَأَعْرِفِ وَابْنَ السَّبِيلِ ثُمَّ لِلْمُؤَلَّفِ
 421 وَهَذِهِ الْمَصَارِفُ الثَّمَانِيَّةُ حَدَّدَهَا الْقُرْآنُ فِيمَا تَلِيَا⁽²⁾.

زكاة الفطر

- 422 وَوَجَبَتْ زَكَاةُ فِطْرِ يَوْمٍ عِيدٍ بِمَغْرِبِ الْآخِرِ أَوْ فَجْرِ الْجَدِيدِ
 423 عَنْ مُسْلِمٍ يَدْفَعُهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ قَرِيبٍ مُلْزَمٍ بِقُوَّتِهِ.
 424 كَزَوْجَةٍ وَوَالِدٍ وَوَلَدٍ تُدْفَعُ مِنْ أَغْلَبِ قُوتِ الْبَلَدِ
 425 وَنَدَبُوا إِخْرَاجَهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ وَقَدَّمُوا الْيَوْمَيْنِ فِي أَقْصَى الْحَالَاتِ
 426 يَدْفَعُهَا لِمُسْلِمٍ حُرٍّ فَقِيرٍ وَلَيْسَ يَسْقُطُ الْأَدَاءُ بِالتَّأْخِيرِ
 427 لَكِنَّهُ يَأْتُمُ إِنْ حَلَّ الْغُرُوبُ وَأَخَّرَ الدَّفْعَ عَنِ الْوَقْتِ الْمَرْغُوبِ⁽³⁾.

(1) قال تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرُّقَابِ وَالْفَارَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ...» [الآية: 60، سورة التوبة].

(2) قال شارح العزية: «وفي التفسير الكبير للرازي نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد لأن قوله: في سبيل الله عام في الكل. وقال مالك في المدونة: لا تجزئه»، ص: 183 بتصرف.

(3) يدفعها وتبقى في ذمته ولو يوم العيد فإن حل مغربه وما بعده دفعها وأثم.

الصوم

- 428 الصَّوْمُ فَطَمَ النَّفْسَ عَنْ هَوَاهَا وَوَصَّلَهَا بِالطُّهْرِ فِي صَفَاهَا
- 429 بِنِيَّةِ الْكَفِّ عَنِ الْمَرْغُوبِ مَنْ مَطَّلَعَ الْفَجْرَ إِلَى الْغُرُوبِ
- 430 لَهُ رُكْنَانِ نِيَّةٌ وَكَفٌّ عَنْ كُلِّ مَا لَهُ النَّفْسُ تَهْفُو⁽¹⁾
- 431 مِنْ مَطَّلَعَ الْفَجْرَ لِحِينَ الْمَغْرِبِ فَاَنْشُدْ كَمَالَ النَّفْسِ فِيهِ وَادَّابِ
- 432 شَرْطُ وَجُوبِهِ الْبُلُوغُ وَاقْتِدَارُ عَلَى الصِّيَامِ الْحَقُّ طِبْلَةُ النَّهَارِ
- 433 وَشَرْطُهُ لَصِحَّةُ إِسْلَامٍ وَزَمَنُ يَكْتَفُهُ الصِّيَامُ
- 434 أَمَّا شُرُوطُ صِحَّةٍ مَعَ الْوُجُوبِ فَالْعَقْلُ وَالشَّهْرُ الْمُحَدَّدُ الْمَطْلُوبُ
- 435 كَذَا النِّقَاءُ مُطْلَقًا مِنَ الدَّمِ بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ فَاحْتَطَّ تَسْلَمَ⁽²⁾
- 436 وَيَجِبُ الصَّوْمُ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ أَوْ بِتَمَامِ الْعَدِّ حَتَّى الْاِكْتِمَالِ⁽³⁾
- 437 وَأَجْزَأُ الصَّوْمِ بِمُقَرَّدِ النِّيَّةِ لِمَتَابَعِ بَدَأٍ فِي التَّادِيَةِ
- 438 وَمُقَطَّرُ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلْيَقْضِهِ بَعْدَ الْإِمْكَانِ آتِيًا
- 439 فَإِنْ تَعَمَّدَ الْفَسَادَ أَوْجَبُوا كَفَّارَةً مَعَ الْقَضَاءِ تُحْسَبُ
- 440 فَيُطْعَمُ السُّتَيْنِ مَدًّا مَدًّا مُكْفَرًا عَمَّا أَتَاهُ عَمْدًا⁽⁴⁾
- 441 أَوْ يَصُمْ السُّتَيْنِ يَوْمًا كُلَّهَا عَلَى التَّتَابُعِ فَلَا يَقْطَعُهَا

(1) تهفو: تتطلع - تشتتهي.

(2) لا تطالب المرأة حين الحيض والنفاس بالصيام، بل يجب عليها الإفطار وتقضي أيامها بعد رمضان حالة الطهر.

(3) الحديث: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن فم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما». انظر تفصيل ذلك في فتاوى الشيخ أحمد حماني ج: 1، ص: 272 وما بعدها.

(4) الكفارة صيام أو إطعام أو عتق، انظر الرسالة ومختصر خليل.

- 442 أَوْ يَغْتِقْنَ مِمَّا لَدَيْهِ رَقَبَةً مُكْفَرًا عَنْ زَلَةٍ مُرْتَكَبَةٍ.
- 443 وَلَا قَضَاءَ عِنْدَ قِيٍّ يَصْعَدُ غَلَبَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ يُزْدَرَدُ⁽¹⁾.
- 444 وَلَا دُخَانًا سَابِقًا لِلْحَلَقِ وَلَا غُبَارًا صَاعِدًا فِي الطَّرْقِ
- 445 وَلَيْسَ فِي الْحُقْنَةِ مِنْ قَضَاءَ وَلَا بِجُرْحِ الْبَطْنِ لِلدُّوَاءِ⁽²⁾.
- 446 وَوَضَعُهُ الْكُحْلَ بِلِيلٍ أَسْلَمَ وَلَا قَضَاً لَصَائِمٍ يَحْتَلِمُ
- 447 وَأَجْزَأُ السُّوَاكُ دُونَمَا ضَرَرُ وَأَجْزَأُ الْفِطْرِ لِمُرْتَادِ السَّفَرِ
- 448 وَاشْتَرَطُوا فِيهِ نِصَابَ الْقَصْرِ وَالْبَدءُ فِيهِ مِنْ قُبَيْلِ الْفَجْرِ.
- 449 وَأَنْ يَكُونَ سَفَرًا مُبَاحًا وَأَنْ يَكُونَ نَآوِيًا رَوَاحًا.
- 450 وَيَجِبُ الْفِطْرُ إِذَا خَافَ الْهَلَكَ بِشِدَّةٍ فِي ضَرَرٍ بِلَا ادِّرَاقٍ
- 451 وَجَازَ فِطْرُ مُرْضِعٍ وَحَامِلٍ إِنْ خَافَتَْا مِنْ ضَرَرٍ مُحْتَمَلٍ
- 452 وَأَوْجَبُوا لِلْمُرْضِعِ الْإِطْعَامَ وَلَمْ يَصِرْ لِحَامِلٍ لِرَآمًا⁽³⁾.
- 453 وَيَلْزَمُ الْإِطْعَامُ لِلشَّيْخِ الْهَرِمِ أَوْ قَاضِيًا مِنْ بَعْدِ عَامٍ لَمْ يَصُمْ.
- 454 وَكَرِهُوا لَصَائِمٍ ذَوْقَ الْقُدُورِ مَخَافَةً مِنْ بَلْعِهِ بِلَا شُعُورٍ.
- 455 وَمَضْغَ تَمْرٍ أَوْ لَبَانٍ لِلصَّبِيِّ وَالْمَسَّ لِلْعِطْرِ أَوْ الطَّيِّبِ الشَّدِي
- 456 وَيُكْرَهُ التَّحْدِيدُ فِي نَقْلِ الصِّيَامِ أَوْ نَظَرُ بِشَهْوَةٍ إِنْ اسْتَدَامَ.

(1) يزدرد: يبتلع.

(2) المقصود بها الحقنة الشرجية التي يمرر بها الدواء من غير المسلك المعتاد كالقلم والأنف... الخ.

(3) رخص الشارع الحكيم للحامل والمرضع إذا خافتا على نفسيهما أو الجنين أو الرضيع هلاكاً أن تفترا وكلاهما تقضي ذلك اليوم، على أن تطعم المرضع مسكينا عن كل يوم دون الحامل فلا إطعام عليها.

- 457 وَيُكْرَهُ الْمُقْضِي إِلَى الْجَمَاعِ إِنَّ ضُمِنَتْ سَلَامَةٌ الدُّوَاعِي
 458 بِعَدَمِ الْإِنْزَالِ حَالَةَ الصَّيَامِ وَلِتَعْقِلَ الْمَكْرُوهَ مِنْهَا وَالْحَرَامَ.
 459 إِذَا يُلْزَمُ الْقَضَاءُ فِيهِ الْمُؤْذِيَا وَالزَّمَّ بِهِ مَعَ التَّكْفِيرِ الْمُؤْنِيَا⁽¹⁾.
 460 وَيُنْدَبُ التَّعْجِيلُ لِلْإِفْطَارِ مُطَبِّقًا لِأَوْثَقِ الْأَخْبَارِ
 461 مُؤَخَّرًا لِسُنَّةِ السُّحُورِ لِمَا أُتِيَ فِي نَصِّهِ الْمَأْثُورِ.
 462 وَتَدْبُّوا التَّعْجِيلَ بِالْقَضَاءِ وَالْكَفَّ عَنْ لَفْوٍ وَعَنْ فَحْشَاءِ.
 463 وَصَوْمَ غَيْرِ الْحَاجِّ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي شَعْبَانَ صَوْمُهُ الْمُتَّصِفَا.
 464 أَوْ تَأْسُوعًا أَوْ عَاشِرِ الْمُحَرَّمِ ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ يَصُمُ⁽²⁾
 465 وَمَنْ يَقُمْ بِرَمَضَانَ يَرْغَبُ يُغْفَرُ لَهُ بِمَا رَجَا يَحْتَسِبُ⁽³⁾.

الاعتكاف

- 466 مِنْ نَافِلَاتِ الْخَيْرِ فَعَلَ الْاِعْتِكَافُ بِمَسْجِدٍ مَعَ الصَّيَامِ وَأَنْصَرَفَ⁽⁴⁾.
 467 عَنِ الْجَمَاعِ أَوْ دَوَاعِيهِ الَّتِي تُفْسِدُهُ وَلِيَّاتِهِ بِنِيَّةِ.

(1) قال صاحب دليل السالك: «ومقدمات الجماع مكروهة للصائم، كالقبلة والجسة والنظر المهتدام والفكر والملاعبة إن علمت السلامة من ذلك بعدم الإنزال وإلا حرم، لكنه إن أمذى من ذلك فعليه القضاء فقط، وإن أمنى فعليه القضاء والكفارة»، ص: 65.

(2) يشيع لدى العوام أنها الأيام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر، غير أن تخصيصها بوسط الشهر مكروه، قال خليل: «وكره كونها البيض»، وقد صام مالك اليوم الأول والحادي عشر والواحد والعشرين.

(3) قال (ص): «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»، المرجع نفسه، ص: 66.

(4) الاعتكاف: لزوم مسلم مميز المسجد مع الصوم والكف عن الجماع ومقدماته ودواعيه يوماً وليلة فأكثر للعبادة بنية. تشبها بالملائكة الذين لا يفتأون مستغرقين في العبادة لا ينقطعون.

- 468 بِالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فِي أَقَلِّهِ وَالْعَشْرِ وَالشُّهُرِ عَلَى أَكْثَرِهِ.
- 469 أَرْكَائُهُ الصُّومُ وَالِاسْتِمْرَارُ لَا شُغْلَ إِلَّا النَّفْلُ وَالْأَذْكَارُ
- 470 وَمَسْجِدُ يَلْزَمُهُ وَالْمُعْتَكِفُ وَلَيْسَ يَلْهُو حِينَهَا أَوْ يَنْصَرِفُ.
- 471 نَحْوِ الصُّعُودِ فِي الْمَنَارِ لِلنُّدَا وَلَا يُذَاكِرُ عِلْمُهُ مُرَدِّدَا
- 472 وَعَمْدُهُ الْفَطْرُ وَوَطْءُ يُبْطِلُهُ أَوْ شُرْبُهُ لِمُسْكَرٍ تَنَاوَلَهُ
- 473 أَوْ تَرْكُهُ الْمَسْجِدَ دُونَ قَاهِرٍ وَلِيَحْذَرَ الْفَسَادَ بِالتُّظَاهِرِ⁽¹⁾
- 474 إِنْ يَحْتَلِمَ جَازَ لَهُ الْخُرُوجُ تَنْظِيفُهُ ثِيَابَهُ يَجُوزُ.
- 475 وَنَدَبُوا لَهُ الْمُكُوثَ آخِرًا وَلَيَبِغُ فِي اعْتِكَافِهِ الْآوَاخِرَا⁽²⁾

الحج

- 476 الْحَجُّ فَرَضٌ مَرَّةً لِلْقَادِرِ أَفْعَالُهُ تُنَاطُ بِالْمَشَاعِرِ
- 477 يُوجِبُهُ الْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْعَقْلُ وَاسْتِطَاعَةُ مَرْضِيَّةِ
- 478 بِقُدْرَةٍ وَمُكْنَةٍ مَعَ الْأَمَانِ وَرَفَقَةِ الْمَحْرَمِ لِلْأُنْثَى ضَمَانُ⁽³⁾
- 479 أَرْكَائُهُ أَرْبَعَةٌ مَبِينَةٌ قَدْ شُرِحتْ مِنْ صَاحِبِ الْمُدَوِّنَةِ

(1) التُّظَاهِرُ: هو العجب وإظهار العمل ليراه الناس رياءً وسمعة دون قصد وجه الله الكريم.

(2) يمكث المعتكف آخر المسجد حيث يستغرق في العبادة ذكراً وتسبيحاً وتلاوة دون الانشغال بغيرها وأفضله في العشر الأواخر من رمضان كما هو وارد في السنة. وهو معنى الشطر الأخير و[ليبغ في اعتكافه الأواخر].

(3) شروط الحج أربعة: الحرية والبلوغ والعقل والاستطاعة، والإسلام شرط صحة، وتفسر الاستطاعة بالقدرة المادية والبدنية مع تحقق الأمن في الطريق، ويزاد في حق المرأة المحرم المرافق إذا لم يكن معها زوج، ويكون المحرم بنسب أو رضاع واستثنوا في فريضة الحج فاكثفوا بالرفقة المأمونة.

- 480 الإِحْرَامُ وَالسَّعْيُ كَمَا قَدْ عُرِفَا
 481 وَسَبْعَةُ الْأَشْوَاطِ لِلْمُفِيزِ
 482 وَرَبَطُوا الْإِحْرَامَ بِالْمِيقَاتِ
 483 فَمَكَّةُ لِأَهْلِهَا وَالْمَغْرِبِي
 484 قَرْنٌ لِنَجْدٍ وَيَلْمَلَمُ الْيَمَنُ
 485 وَذَاتُ عِرْقٍ وَقْتُهَا لِلْعِرَاقِ
 486 وَالْوَجِبَاتُ غَيْرُ الْأَرْكَانِ أَتَتْ
 487 وَهِيَ طَوَافٌ قَادِمٌ وَوَصْلُهُ
 488 وَرُكْعَتَا الطَّوَافِ بِالْمَقَامِ
 489 نُزُولٌ مُزْدَلِفَةٍ مَعَ الْمَبِيتِ
 490 إِحْرَامُهُ مِنَ الْمِيقَاتِ تَلْبِيَهُ
 491 تَجَرُّدٌ مِنَ الْمَخِيطِ وَالْمُحِيطِ
 492 وَإِنْ أَرَدْتَ الْحَجَّ فَاجْنَحْ لَا تُبَاعِ
 493 لِقَوْلِهِ فِي خُطْبَةِ الْحَجِّ خُذُوا
 494 إِنْ جِئْتَ لِلْمِيقَاتِ فَاغْسِلْ وَانْتَعِلْ
 495 بَرَكْعَتَيْنِ حَارِمًا عَلَى الْوُجُوبِ
 مَعَ وَقُوفٍ لِأَزِمٍ بَعَرَفَهُ
 وَلَيْسَ لِلأَرْكَانِ مَنْ تَعْوِضُ
 لِنَازِلٍ بِأَرْضِهِ أَوْ آتٍ.
 بِجُحْفَةٍ فَاحْرِصْ عَلَيْهَا تُصَبِّ.
 حُلَيْفَةُ لَطِيبَةِ الْوَحْيِ تُسَنُّ
 وَكُرَهُ الْإِحْرَامُ قَبْلًا بِاتِّفَاقٍ⁽¹⁾
 تُجْبَرُ بِالدَّمِ إِذَا مَا تُرِكَتْ
 بِالسَّعْيِ مَشْيٍ فِيهِمَا يَفْعَلُهُ.
 مُجَانِبًا لَشِدَّةِ الزُّحَامِ
 بِمَشْعَرٍ ثَلَاثُهُ بِلَا تَقْوِيَتِ
 وَالْحَلَقُ مَعَ رَمِي الْجِمَارِ تَأْدِيَهُ.
 بِلُبْسِهِ الثَّوْبَيْنِ وَالنُّعْلَ الْبَسِيطِ.
 مَنَاسِكَ النَّبِيِّ فِي حَجِّ الْوَدَاعِ.
 عَنِّي الْمَنَاسِكَ لَعَلِّي أُوْخِذُ⁽²⁾.
 وَالْبِسْ لِبَاسَ الْحَجِّ وَاشْرَعْ فِي الْعَمَلِ.
 بِالْمَشْيِ أَوْ عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي الرُّكُوبِ

(1) انظر تفصيل المواقيت المكانية للحج لدى الفقهاء. انظر: الفواكه الدواني ومختصر خليل وفتاوى الشيخ حماني، ج: 1.

(2) الحديث الجامع لخطبة حجة الوداع، ويقول فيه: «خذوا عني مناسككم فلعلني لا أفاكم بعد عامي هذا...»، أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله.

496	مُلْبِيًا بِلَفْظِهَا الْمَأْثُورِ	مُسْتَأْنَفًا لِقَطْعِهَا الضَّرُورِي
497	عِنْدَ لِقَاءِ رُقُقَةٍ أَوْ الْقِيَامِ	إِثْرَ الصَّلَاةِ أَوْ نُهُوضٍ مِنْ مَنَامٍ.
498	وَفَضَّلُوا الْإِفْرَادَ فِيهِ وَالْقِرَانَ	فَمُتْعَةً بِعُمْرَةٍ إِلَى الْأَوَانِ ⁽¹⁾
499	وَلَيْسَ هَدْيٌ مُلْزِمٌ لِلْمُفْرِدِ	فَاخْرِصْ عَلَى السُّنَّةِ وَاتَّبِعْ تَهْتَدِ.
500	وَإِنْ يَكُنْ بِمُتْعَةٍ مُبَاشِرًا	أَوْ قَارِنًا فَلْيَذْبَحَنْ مَا اسْتَيْسَرَ ⁽²⁾
501	وَمَنَعُوا الذَّكَرَ شَرَّ وَجْهِهِ	أَوْ وَضَعَهُ السَّاتِرَ فَوْقَ رَأْسِهِ
502	لَكِنَّمَا الْأُنْثَى تُعَرِّي وَجْهَهَا	وَتَتْرِكُ الْأَكْفَ لَا تَسْتُرُهَا.
503	إِلَّا لَخَوْفِ فِتْنَةٍ لِلنَّاظِرِينَ	فَلْتَسْتُرِ الْوَجْهَ بِلَا غَرَزٍ يُعِينُ.
504	وَجَوُزُوا حَمَلَ الْمُلْبِي حَاجَتَهُ	بِرَأْسِهِ أَوْ شِدَّةَ مَنْطَقَتِهِ ⁽³⁾ .
505	إِنْ كَانَ لِلْإِنْفَاقِ أَصْلًا وَضَعَهَا	وَكَانَ فَوْقَ جِلْدِهِ يَحْزِمُهَا.
506	وَجَوُزُوا غَسْلَ الثِّيَابِ وَالْبَدَلِ	وَجَوُزُوا أَنْ يَتَّقِيَ وَيَسْتَظِلَّ
507	وَحَرَّمُوا الطَّيْبَ وَتَحْلِيقَ الشَّعْرِ	وَقَلَمَهُ الظُّفْرَ وَصَيْدَهُ بِيرٍ
508	كَذَا الْجِمَاعَ فِيهِ وَالْمُقَدِّمَاتُ	وَحَاذِرِ الزَّلَلَ خِيفَةَ الْفَوَاتِ
509	إِذَا دَنَتْ مَكَّةُ مِنْكَ فَاغْتَسِلْ	بِذِي طَوًى مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ وَارْتَحِلْ ⁽⁴⁾

(1) الافراد في الحج أفضل من التمتع والقران لأن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد كما ورد في البخاري وعليه درج الخلفاء الراشدون.

(2) لا شيء على المفرد بينما يؤمر المتمتع والقارن كلاهما بذبح شاة. أي أن الهدى ملزم لهما.

(3) منطقتة: حزامه الذي يرخص فيه بالشروط السابقة فإن لم تتوفر كلها أو بعضها لزمته الفدية.

(4) ندب لداخل مكة نزول (بطوى) وغسل فيها ثم يدخل مكة من (كدا) وكلاهما معروف ويدخل المسجد من باب بني شيبه الذي يعرف الآن بباب السلام.

- 510 لَتَدْخُلَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ مِنْ كَدَا
511 فَإِنْ وَصَلْتَ لِلْبُيُوتِ فاقْطَعَا
512 مُوَلِّيًا وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ
513 مُسْتَلِيمًا لِلْحَجَرِ السَّعِيدِ
514 مُيَاسِرًا مُكَبِّرًا مُقْبِلًا
515 تُزَاحِمِ النَّاسَ وَلَكِنْ حَازِهِ
516 وَأَبْدَأْ بِرَمَلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى
517 وَصَلْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ خَلْفِ الْمَقَامِ
518 مُقْبِلًا مُزْمَرًا ثُمَّ الصُّفَا
519 قُبَالَةَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ تَقِفَنَّ
520 وَخُبْ لِلْسَّنَةِ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ
521 بِمَا أَرَدْتَ مِنْ دُعَاءٍ وَرَجَا
522 وَأَوْجِبُوا لِلطَّائِفِ الطُّهَارَةَ
523 لَكِنَّهَا فِي السَّعْيِ لَيْسَتْ تَجِبُ
524 وَأَبْقِ خِلَالَ الْبَاقِيَّاتِ التَّلْبِيَةَ
525 وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ يَوْمَ السَّابِعِ
526 وَأَقْصِدْ مِنِّي بَعْدَ زَوَالِ الثَّامِنِ
- مَلْبِيًا بِهَيْمَةٍ وَحَامِدًا.
تَلْبِيَةً وَكُلُّ أَمْرٍ وَأَسْرِعَا
مِنْ مَدْخُلِ السَّلَامِ فَوْرًا تَبْتَدِي
وَطْفًا إِذَا أُتِيتَ مِنْ بَعِيدِ.
فَإِنْ حُبِسْتَ فَالْثَمَّ الْيَدَ وَلَا
كَمَا تُشِرُ لِلرُّكْنِ دُونَ لَمْسِهِ.
وَأَمْشِ الْبَوَاقِي فِي أُنَاةٍ وَمَهْلٍ
وَادْعُ الْإِلَهَ فِي مَقَامِ الْإِلْتِزَامِ⁽¹⁾
مُكَبِّرًا مُهَلَّلًا مُعْتَرِفًا⁽²⁾.
لَمَرُوءَةٍ كَمَا فَعَلْتَ تَسْعَيْنِ.
وَأَكْمِلِ السَّبْعَةَ وَأَطْلُبِ الْجَلِيلَ⁽³⁾
فِي السَّعْيِ وَالطَّوَافِ حَالَةَ الصُّفَا
وَسْتَرَهُ بِالْمِئْزَرِ الْعَوَارَا.
وَنَدْبُهَا فِي حَالَتِهِ أَغْلِبُ.
وَحَضِرِ النَّفْسِ لِيَوْمِ التَّرْوِيَةِ
فَاحْفَظْ مَنَاسِكَ الْأَدَاءِ وَاسْمَعْ
وَصَلِّ خَمْسَ صَلَوَاتٍ لَا تَنِي⁽⁴⁾.

(1) في الملتزم وهو باب الكعبة.

(2) مزمزا: شارباً من ماء زمزم حتى التضلع وهو الري الشديد كما ورد في السنة.

(3) الإسراع بين العمودين الأخضرين.

(4) لاتني: لا تضعف ولا تتقاعس بالتكاسل.

- 527 مَقْصُراً لِحَاثِرَاتِ الْقَصْرِ وَمُخَيَّاً لَيْلَتَهَا بِالذِّكْرِ
 528 وَيَمُّمِ الْوُجْهَةَ نَحْوَ عِرْقَاتِ صَبِيحَةَ التَّاسِعِ وَأَحْذَرِ الْفَوَاتِ
 529 بَعْدَ اغْتِسَالِ تَحْضُرِنِ الْخُطْبَتَيْنِ وَاجْمَعْ وَقْصِرِ الْأَدَاءَ لِلظُّهْرَيْنِ
 530 وَأَصْعَدْ رُكُوباً نَحْوَ قِمَّةِ الْجَبَلِ عَلَى وَضُوءٍ لَاؤِمٍ وَلِتَبْتَهِلَ
 531 إِلَى الْإِلَهِ بِالذُّعَاءِ الْجَازِمِ مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ
 532 فَإِنْ تَعَذَّرَ الصُّعُودُ فَانْتَفِ مِنْ الْحُضُورِ ضِمْنَهَا وَلِتَقْتَفِ
 533 إِذْ عِرْقَاتُ كُلِّهَا مُعِينَةٌ لِلْمَوْقِفِ الْأَعْظَمِ غَيْرَ عَرْنَةِ (1)
 534 هُنَيْهَةَ بَعْدَ الْغُرُوبِ تَمَكُّثُ مُؤَكِّداً لَتَوْتِهِ لَا تُنْكِيثُ
 535 بِالْمَازِمِينَ الْعَلَمِينَ تَنْزِلِ وَاجْمَعْ عِشَاءً يَكُ بِذَلِكَ الْمَنْزِلِ (2)
 536 إِذَا حَطَّطَتِ الرَّحْلَ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَأُخِي لَيْلِكَ بِأَحْسَنِ الصَّفَةِ
 537 مُؤَدِّي الصُّبْحِ بِهَا وَلَعَنِفِرِ مَغْلَساً وَدَاعِيَاً بِالْمَشْعَرِ
 538 مُرَدِّداً ذِكْرَكَ لِلِإِسْفَارِ وَمُسْرِعَ الْخَطْوِ بِوَادِي النَّارِ (3)
 539 وَرَامِيَاً بِسَبْعَةٍ لِلْعَقَبَةِ بِحَصِيَّاتٍ فِي الْمَبِيتِ مُجَلِّبَةً
 540 مُوَالِيَاً لَرَمِيهَا مُكَبِّراً مُحْصِلاً تَحَلُّلاً مُصَفِّراً
 541 وَنَاحِراً وَحَالِقَاً لِلشُّعْرِ وَقَاصِداً أُمَّ الْقُرَى فِي الْفُورِ

(1) عرفات كلها موقف إلا بطن عرنة وهو معزول محدداً يراه الحاج في مسجد نمرة بعرفات شاغراً.

(2) المازمان: الجبلان اللذان يمر الناس بينهما إلى المزدلفة. وفي طريقهما يجتهد الحاج في الدعاء ثم يصلي المغرب والعشاء جميعاً ويقصر العشاء ولكل صلاة أذان وإقامة ويصليهما مع الإمام، فإن لم يتيسر له صلاهما في رحله.

(3) الإسراع يكون ببطن محسر وهو وادٍ معروف قبل الوصول إلى مزدلفة فيطالب بالإسراع ما أمكن ويجتهد الراكب والماشي كلاهما في تجاوزه، وهو قدر رمي بحجر.

- 542 وَطَائِفًا حَوْلَ الْمَطَافِ رُكْنَهُ مُحَلِّلًا بِالطُّوفِ مَا مُنِعَهُ.
- 543 تَحَلَّلًا أَكْبَرَ يَخْرُجُ بِهِ عَنْ كُلِّ مَا يُنْعَمُ مِنْ لَذَاتِهِ.
- 544 وَطَائِفًا لِسَبْعَةِ بِالمَسْجِدِ مُوَالِيًا فِي فِعْلِهَا لِلْعَدَدِ.
- 545 وَأَخْرُجُ عَنْ الْحِجْرِ وَشَاذِرُوَانِ كِلَاهُمَا فِي الْبَيْتِ يُحْسَبَانِ⁽¹⁾
- 546 فَرَائِضُ الطُّوفِ ابْتِدَاءً بِالْحِجْرِ وَمَشْيَةٌ لَطَائِفٍ إِذَا قَدَرُ.
- 547 وَسُنُّ لِلْحِجْرِ أَنْ يُقْبَلَ وَالرُّكْنُ فِيهِ الْاسْتِسْلَامُ أَوَّلًا.
- 548 مَشْيٌ وَرَمْلٌ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى كَذَا الدُّعَا مِنْ غَيْرِ حَدٍّ أَوْ مَكَلٍّ.
- 549 وَوَقْتُهُ مِنْ فَجْرِ يَوْمِ النُّحْرِ وَيَسْتَمِرُّ لَانْتِهَاءِ الشَّهْرِ⁽²⁾
- 550 وَأَوْجِبُوا رُجُوعَهُ إِلَى مَنِ يَبْتَ بِهَا ثَلَاثَةٌ بِلَا وَتَى.
- 551 إِذَا تَأَخَّرَ فَإِنْ تَعَجَّلَا فَلَيْسَ مِنْ إِثْمٍ عَلَيْهِ حَصَلًا⁽³⁾
- 552 يَرْمِي بِوَاحِدٍ وَعِشْرِينَ الْجِمَارَ بَعْدَ الزَّوَالِ مُسْرِعًا بِلَا انْتِظَارٍ
- 553 فَإِنْ يُعَاجِلُ بِالْغُرُوبِ أَخْرَا إِنَّهَا رَمَى الْجِمَارِ وَانْتَبَرَى⁽⁴⁾

(1) الشاذروان: الجزء البارز في أرضية بناء الكعبة وحجر إسماعيل نصف دائرة يكون الطواف خارجها لكونها مع الشاذروان جزء من الكعبة.

(2) طواف الإفاضة ركن من أركان الحج لا يجبر بالدم قال القرافي: وهو أفضل أركان الحج، وقته من طلوع فجر يوم النحر ويستمر على المشهور إلى آخر الشهر.

(3) قال تعالى: «واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن أتقى واتقوا الله واعلموا أنكم إليه تحشرون». [سورة البقرة الآية: 203].

(4) إذا لم يخرج في يومه الثالث وأدركه الغروب لزمه المبيت بمنى وألزم برجم اليوم الرابع بعد الزوال.

- 554 مُتَمِّمًا جِمَارَهُ فِي الرَّابِعِ وَرَاجِيًا لِكُلِّ أَمْرٍ نَافِعٍ.
- 555 مَنْ خَالِقِ الْكَوْنِ الْعَظِيمِ الْأَكْرَمِ مُوَظِّبًا عَلَى صَلَاةِ الْحَرَمِ.
- 556 مُكَثِّرًا مِنَ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مُؤَمِّلًا لِلْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ

العمرة

- 557 وَسُنَّتِ الْعُمْرَةُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ مِنْ آخِرِ التَّشْرِيقِ فَاسْعَ وَارْغَبِ
- 558 أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ هِيَ الْإِحْرَامُ وَطَوْفُهُ لِلْسَّبْعِ بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ.
- 559 وَالسُّعْيُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ ذَاكِرًا أُمُّ الذَّبِيحِ الْمُسْتَفِيثِ هَاجِرًا⁽¹⁾
- 560 يُسَنُّ غُسْلُ قَبْلِهَا وَيَلْزَمُ مِثْلُ الَّذِي بِحُجَّةٍ يُحَرِّمُ.
- 561 كَالطَّيْبِ وَالنِّسَاءِ وَالْمَخِيطِ وَكُلُّ مَا يُلْبَسُ مِنْ مُحِيطٍ
- 562 مِنَ التَّنْعِيمِ فَاغْتَسَلْ وَأَحْرِمِ وَلَبَّ حَتَّى تَصِلَنْ لِلْحَرَمِ.
- 563 تَطُوفُ سَبْعًا ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْمَقَامِ وَاسْعَ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ
- 564 مُتِمِّمًا مُقْصِرًا أَوْ حَالِقًا تَحِلُّ مِنْهَا وَاشْكُرْنِ الْحَالِقَا.

(1) السَّيِّدَةُ هَاجِرُ الْقِبْطِيَّةِ أُمُّ سَيِّدِنَا إِسْمَاعِيلَ الَّتِي تَرَكَهَا سَيِّدُنَا إِبْرَاهِيمُ مَعَ رَضِيعِهَا بَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَمِ لِيَكُونَ آيَةً فِي تَعْمِيرِ الْمَكَانِ الْجَدْبِ بِالْمَاءِ وَالْحَيَاةِ.

زيارة المدينة المنورة

- 565 وَأَنْتِ الْمَدِينَةُ بِشَوْقٍ مُطْلَقٍ لَصَاحِبِ الْقَبْرِ الْعَظِيمِ الْخَلْقِ (1)
- 566 مُسَلِّمًا عَلَى النَّبِيِّ وَصَاحِبِيهِ مُصَلِّيًا بِمَأْثُورِ النَّصِّ عَلَيْهِ.
- 567 فَأَنْتِ صَوْبَ الْقَبْرِ عِنْدَ الرُّوضَةِ فِي قِطْعَةٍ مَمْدُودَةٍ لِلْجَنَّةِ (2)
- 568 تَنْسُمُ الْأَنْوَارَ فِي أَرْجَائِهَا وَأَسْكُبُ دُمُوعَ الْحُبِّ فِي أَنْحَائِهَا
- 569 وَأَسْأَلُ شَفَاعَةً وَحُسْنَ خَاتَمَةٍ وَرَجْعَةً إِلَى الْحِجَازِ دَائِمًا.
- 570 فَإِنْ قَضَيْتَ مِنْ مَقَامِهِ الْوَطْرَ فَاسْأَلْ قَبُولًا عِنْدَ سَيِّدِ الْبَشَرِ
- 571 وَارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ سَاعَةَ الضُّحَى تَحْمِلُ لَهُمْ مَعَكَ هَدَايَا مُمْرِحَةٍ
- 572 مُؤَدِّيًا شُكْرَ الْإِلَهِ الْخَالِقِ إِذْ يَسُرُّ الْحَجَّ بِدُونِ عَائِقٍ

الأضحية

- 573 سَنُ الْخَلِيلِ لِلْعِبَادِ الْأَضْحِيَّةِ وَرَامَهَا نَبِيُّنَا بِالتَّأْدِيَةِ (3).
- 574 بِيَوْمِ نَحْرٍ وَقْتُهَا وَتَالِيَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَكُلُّ مُنْفَقٍ عَلَيْهِ
- 575 تُجْزِيهِ مِنْ كُلِّ أَصْنَافِ النِّعَمِ مِنْ بَقَرٍ أَوْ إِبِلٍ أَوْ الْغَنَمِ.
- 576 وَالْأَفْضَلُ الضَّأْنُ فَمَعَزُ فَالْبَقَرُ فَايِلُ وَقَدَّمُوا مِنْهَا الذَّكَرَ.
- 577 يَثْلُثُ اللَّحْمَ عَلَى مَا حَقَّقًا هَدِيَّةً وَأَكْلَةً وَصَدَقَةً.

(1) قال تعالى: «وإنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ» [سورة القلم، الآية: 4].

(2) للحديث الصحيح: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة».

(3) بدأت سنة الأضحية مع الخليل أبي الأنبياء عليه السلام حين استسلم لأمر الله فهم أن يذبح ولده إسماعيل لولا أن الله افتداه بذبح عظيم.

- 578 شُرُوطُهَا أَرْبَعَةٌ بِهَا تَصِحُّ أُولُهَا إِسْلَامٌ مِنْ لَهَا ذَبْحٌ.
 579 وَلَيْسَ تُجْزَى إِذَا حَلَّ الْغُرُوبُ وَاشْتَرَطُوا خُلُوقَهَا مِنَ الْعُيُوبِ (1)
 580 وَلَمْ يَكُنْ ثَمَنُهَا مُشْتَرِكًا فَادْبَحْ إِذَا أَدَّى الْإِمَامُ نُسْكَهَ
 581 تَسْقُطُ يَوْمَ ثَالِثٍ بِالْمَغْرِبِ فَأَدُّهَا بِنِيَّةٍ وَرَغَبٍ

الحقيقة

- 582 وَنَدَبُوا عَقِيقَةً لِلْقَادِرِ فَأَدُّهَا بِسَابِعٍ وَيَادِرِ (2)
 583 بِالسَّعْيِ لِاخْتِيَارِ شَاةٍ مُرْضِيَةٍ فِي السَّنِّ وَالْإِجْزَاءِ مِثْلَ الْأَضْحِيَةِ
 584 إِنْ يُولَدِ الْمَوْلُودُ قَبْلَ فَجْرِهِ فَأَدْخِلِ الْيَوْمَ خِلَالَ سَبْعِهِ
 585 وَأَلْفِهِ إِنْ بَعْدَ فَجْرِ وَلَدَا وَائْتِمِمْ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ الْعَدَدَا
 586 بِضَحْوَةٍ مُبَادِرًا لَذَبْحِهَا وَأَكِلًا وَمُنْفِقًا لِلْحَمَاهَا.
 587 مُحَلَّقًا شَعَرَ الْوَلِيدِ النَّجَبِ وَمُنْفِقًا زَيْنَتَهُ مِنْ ذَهَبِ (3)
 588 مُخَيَّرًا لَهُ اسْمُهُ الْمَشْرِقَا وَأَنْ يَقِيَهُ رَبُّهُ وَيَلْطُفَا
 589 فَيَسْتَقِيمَ أَمْرُهُ عِنْدَ الْكِبَرِ لِيَعْبُدَ الرَّبَّ وَيَنْفَعَ الْبَشَرَ

(1) تذبح نهاراً وفي ضحوة النهار أولى الى الزوال ولا تجزى إن ذبحت ليلاً، كما أنها تسقط بمغرب اليوم الثالث من أيام التشريق.

(2) العقيقة: هي الشاة التي تذبح يوم سابع المولود لقوله عليه الصلاة والسلام: «كل مولود مرهون بعقيقته تعق عليه يوم سابعه».

(3) النجب: الذكي.

الذِّكَاةُ

- 590 إِنَّ الذِّكَاةَ سَبَبُ الْمَأْكُولِ مِنْ حَيَوَانٍ حَلٌّ فِي الْمَنْقُولِ
 591 أَنْوَاعُهَا أَرْبَعَةٌ تَصِحُّ أُولُهَا فِيمَا رَوَّهَ الذَّبْحُ.
 592 فَلِلْوُحُوشِ فِي صَحَارِيهَا اعْقِرِ وَلِلْجِمَالِ أَوْ شَبِيهَهَا انْحَرِ.
 593 وَاقْطَعْ مُمِيتًا مِنْ عَدِيمِ السَّائِلَةِ كَالدُّودِ وَالْجَرَادِ أَوْ مِثْلِهِ (1)
 594 لِصِحَّةِ الذَّبْحِ شُرُوطٌ شَرِعتْ كَحَدِّهِ لِقَاطِعٍ إِنْ مُيزَتْ
 595 مِنْ مُسْلِمٍ يُعْرِفُ أَوْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَتُقْطَعُ الْأَوْدَاجُ فِي غَيْرِ ارْتِيَابٍ
 596 وَيَقْطَعَنَّ حُلُقُومَهَا مُتَمِّمًا وَيَبْدَأُ الذَّبْحَ مِنَ الْمُقَدَّمَةِ
 597 وَعَدَمُ الرُّقْعِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ وَنِيَّةٌ تَلْزِمُ فِي الْأَدَاءِ.
 598 وَالنَّحْرُ طَعْنُ لُبَّةٍ فِي الْإِبِلِ وَالْعَقْرُ جَرْحٌ لِلْمَمَاتِ فَاعْقِلِ
 599 وَجَازَ مَا تَصْطَادُهُ الْبَنَادِقُ أَوْ مِنْ جَوَارِحَ لَصِيدٍ تُطْلَقُ (2)
 600 وَاشْتَرَطُوا أَرْبَعَةً فِي الْجَارِحَةِ بِهَا يَكُونُ الصَّيْدُ مِنْهَا صَالِحًا
 601 إِرْسَالُهُ مِنْ مُسْلِمٍ بِنِيَّةٍ مِنْ يَدِهِ وَآخِرُصٌ عَلَى التَّسْمِيَةِ (3)
 602 وَعَدَمُ الْإِشْغَالِ قَبْلَ صَيْدِهِ وَأَنْ يَكُونَ مُدْمِيًا بِنَابِهِ
 603 وَكَانَ فِي الْإِرْسَالِ يُدْرَى حُلُّهُ مِثْلُ الْغَزَالِ أَوْ مَصِيدٍ مِثْلِهِ.
 604 وَذَكَ مُنْقُوذًا لَهُ بِمَقْتَلِهِ وَنَدَبُوا ذَكَاتَهُ لِمَاكِلِهِ

(1) عديم السائلة: ممَّا لا عظم فيه ولا دم غالباً كالجراد والدُّود.

(2) الجوارح: هي الحيوانات الجارحة التي تدرَّب على الصيد عادة كالكلاب والطيور بأنواعها من ذوات المخلب.

(3) الحرص على التسمية: أن تقول عند ذبحها بسم الله...

- 605 وَإِنْ يَكُنْ حَيًّا وَلَمَّا يَنْفَذِ فَأَوْجِبُوا ذَكَاتَهُ فَنَفَذَ
 606 فَإِنْ تَكُنْ فِي مَقْتَلٍ مُمَكَّنَهُ فَلَيْسَتْ الذُّكَاةُ فِيهَا مُمَكَّنَهُ
 607 بِخَمْسَةِ قَدْ حَدُّوا الْمَقَاتِلَ إِنْ ظَهَرَتْ أَوْ دَا جُهَا مُنْفَصِلَةً
 608 أَوْ نَشَرَ الدِّمَاعَ أَوْ قَطَعَ النُّخَاعَ أَوْ خُرِقَتْ مُصْرَاثُهَا بِالْإِنْقِطَاعِ
 609 أَوْ نُثِرَتْ حَشَوَتُهَا بِكُلِّهَا فَلَيْسَ يُغْنِي آتَاكَ ذَبْحُهَا (1)
 610 وَإِنْ يَتِمُّ فِي الْجَنِينِ خَلْقُهُ وَشَعْرُهُ يَكْفِيكَ عَنْهُ أُمُّهُ (2)
 611 أُمًّا إِذَا خَرَجَ حَيًّا ذَكَّهُ وَلَيْسَ يَكْفِي ذَبْحُهَا عَنْ ذَبْحِهِ
 612 وَإِنْ تَرَدَّى حَيَوَانٌ فِي الْحُفْرِ وَحَاوَلَ الذَّبْحَ لَهُ فَمَا قَدَرُ
 613 أَوْ ادْرَاكَ لَحْمِهِ بِالنَّخْرِ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ بِالْعَقْرِ.

النكاح

- 614 عَقْدُ النِّكَاحِ صِيغَةٌ مُقَرَّةٌ لِمُتَعَةٍ بِأَمَةٍ أَوْ حُرَّةٍ
 615 وَتَعْتَرِيهِ الْخَمْسَةُ الْأَحْكَامُ رَغْبًا فِي إِثْيَانِهِ الْإِسْلَامُ (3).
 616 تَشْهِيرُهُ مُجَبَّبٌ مَرْضِيٌّ أَرْكَانُهُ أَوَّلُهَا الْوَلِيُّ.

(1) نثرت حشوتها: أي انفتح بطنها فاندلقت الأمعاء ومحتوى البطن كالكبِد والأمعاء والطحال ممَّا لا يمكن رده.

(2) ذكاة الأم ذكاة للجنين بشرط أن يتم خلقه وينبت شعره.

(3) الأحكام الخمسة أي: الفرض، الندب، الحرام، الكراهة، الإباحة. يقول ابن عاشر رحمه الله:

اقسام حكم الشرع خمسة تروم	فرض وندب وكراهة حرام
ثم إباحة لمأمور جزم	فرض ودون الجزم مندوب وسم

- 617 شَرَطُ الْوَلِيِّ سِتَّةُ مَشْهُورَةٌ الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالذُّكُورَةُ.
- 618 وَعَدَمُ الْإِحْرَامِ وَالْحُرِّيَّةِ وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ لِلصَّبِيَّةِ.
- 619 وَزَيْدَ عَقْلٍ رَاجِحٌ كَمَالاً فِيمَا رَوَاهُ صَاحِبُ الرِّسَالَةِ⁽¹⁾.
- 620 وَثَانِي الْأَرْكَانِ عِنْدَنَا الْمَحَلُّ وَهُوَ الزَّوْجَانِ بِشُرُوطٍ تَكْتُمِلُ
- 621 بِحَيْثُ يَنْتَفِي الْإِكْرَاهُ وَالْمَرَضُ وَحُرْمَةُ قَبْلِ النِّكَاحِ تَعْتَرِضُ.
- 622 وَيَنْتَفِي الْإِشْكَالُ فِي الْإِثْبَانِ مِنْ غَيْرِ شَرَطِ السَّرِّ وَالْكُتْمَانِ
- 623 أَوْ عَدَمِ الْإِحْرَامِ قَصْدَ الْحَجِّ وَاشْتَرَطُوا ثَلَاثَةً فِي الزَّوْجِ.
- 624 خُلُوهُ مِنْ أَرْبَعٍ أَوْ مَانِعَةٍ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَعَهَا مُجْتَمَعَةً
- 625 كَأَخْتِهَا أَوْ خَالَةٍ أَوْ عَمَّةٍ وَاشْتَرَطُوا إِسْلَامَهُ تَتِمَّةً
- 626 وَاشْتَرَطُوا فِي زَوْجَةٍ خُلُوهَا مِنْ عِصْمَةٍ أَوْ عِدَّةٍ تَرْبِطُهَا
- 627 أَوْ كَوْنُهَا مِنَ الْمُجْرُسِ الْكَفَرَةِ أَوْ أُمَّةً الْكِتَابِيِّينَ الْغَرَّةَ
- 628 وَلَمْ تَكُنْ مَبْتُوتَةً مِنْ عِصْمَتِهِ فَإِنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْ رَجْعَتِهِ⁽²⁾
- 629 وَصِغَةً تُعَدُّ رُكْنًا ثَالِثًا تَلْزِمُ مَنْ يَقْصِدُهَا وَالْعَابِثَا
- 630 مِنْ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ الْأَمْثَلِ مِنْ غَيْرِ بَعْدِ بَيْنِهَا أَوْ فَاصِلِ
- 631 إِلَّا يَسِيرًا فَهُوَ غَيْرُ مُفْسِدٍ وَصَحُّ تَقْدِيمِ الْقَبُولِ فَاقْتَدِ
- 632 وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْعَقْدِ الصَّدَاقُ وَشَاهِدَانِ لِلدُّخُولِ بِاتِّفَاقٍ

(1) قال صاحب دليل السالك: الولي وشروطه ستة: الذكورة والحرية والبلوغ والإسلام والخلو من الإحرام وعدم الإكراه. قال شارح الرسالة شروطه: الإسلام والحرية والذكورة وكونه حلالاً، والبلوغ والعقل. ولم يذكر الإكراه. انظر: الفواكه الدواني ج: 2، ص: 22.

(2) إذا كانت مبتوتة من عصمتها بطلاق ثلاث أو تحريم أو لعان لم تصح له وفي حالة الطلاق الثلاث حتى تنكح زوجاً غيره.

- 633 أَقْلُ مَهْرٍ رُبْعُ دِينَارٍ ذَهَبٌ وَلَيْسَ لِلْأَكْثَرِ مِنْ حَدٍّ وَجِبٌ⁽¹⁾
- 634 يُؤْتِيهِ مِنْ كَثْرَتِهِ أَوْ قَلَّةِ إِذْ وَاجِبٌ فِي الصَّدَقَاتِ النَّحْلَةُ
- 635 وَخُطْبَةُ مَنَدُوبَةٍ مُخْتَصَرَةٌ تَقْوِيضُ ذِي فَضْلٍ وَأَنْ يُشْهَرَا
- 636 وَتُدْبِتُ تَهْنِئَةً وَأُدْعِيَةً بِعِشْرَةٍ وَسَكَنٍ وَعَافِيَةٍ.
- 637 ذَكَرُ الصَّدَاقِ دُونَ تَأْجِيلٍ لَهُ فَإِنْ تَعَسَّرَ الْأَدَا قَسَّمَهُ
- 638 مُحَدِّدًا صَدَاقَهُ الْمُؤَخَّرَا وَجَاعِلًا زَوَاجَهُ مُيسَّرَا.
- 639 وَتُدْبِ اللِّقَاءُ قَصْدَ النُّظَرِ لِلوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ طَبَقَ الْأَثَرِ⁽²⁾.
- 640 وَمَا رَوَى السَّلَفُ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَلَيْكَ بِالْأَبْكَارِ
- 641 وَإِذْنُ بَكْرٍ فِي صُمَاتٍ يَظْهَرُ وَالثِّبَاتُ عَكْسُهَا تُسْتَأْمَرُ
- 642 وَيَحْرُمُ الْأَصْلُ وَقَرْعُ أَبَدَا وَحَرَّمُوا زَوَاجَاتِهِمْ وَالْوَلَدَا.
- 643 وَتَحْرُمُ الْأُمُّ بِعَقْدِ بِنْتِهَا وَيَمْنَعُ الْبِنْتُ دُخُولَ أُمِّهَا⁽³⁾
- 644 وَقَسَدَ النِّكَاحِ بِالشُّغَارِ أَوْ فِعْلُهُ بِالْكَتْمِ وَالْإِسْرَارِ
- 645 أَوْ مُتْعَةٍ لِأَجَلٍ وَقَتِّهَا أَوْ عَقْدُهُ وَلَمْ تُتَمَّ عِدَّتُهَا
- 646 أَوْ مُحْرِمٍ بِعُمَرَةٍ أَوْ حَجَّةٍ فَمَالَهُ مِنْ طَلَبٍ لِزَوَاجِهِ⁽⁴⁾.

(1) قال صاحب دليل السالك: «وأقل الصداق على المشهور ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الفضة أو ما يساوي أحدهما». هذا أقله بينما لا حد لأكثره وقد حاول عمر ابن الخطاب (ض) تحديده فعارضته امرأة من آخر المسجد فأقنعتة فتراجع عن قراره.

(2) النظر المشار إليه يكون حين العزم على الزواج بالخطبة وقبل العقد لورود الحديث بأنه يؤدم بين الزوجين.

(3) للقاعدة المشهورة: «الدخول بالأمهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الأمهات».

(4) لا يجوز للمحرم بحج أو عمرة أن يتزوج أو يزوج غيره ويعتبر ذلك الزواج باطلاً.

647 فَإِنْ بَدَأَ مِنْ بَعْدِ عَقْدِ الْعَوَارِ فَأُطْلِقُوا لِلطَّرَفِ الثَّانِي الْخِيَارَ (1)
 648 إِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ تِلْكَ الْمَنْقُصَةَ كَكَشْفِهِ جُدَامَهَا وَالْبَرَصَا
 649 أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْعُيُوبِ الْمُدْرَجَةِ مِمَّا يَكُونُ فِي الزَّوْاجِ مُخْرِجًا

الخلع

650 وَالْخُلْعُ لِلزَّوْجَةِ مِنْهُ جَائِزٌ وَهُوَ طَلَقٌ بَائِنٌ وَمُنْجِزٌ (2)
 651 بِخَمْسَةِ مِنَ الْأَرْكَانِ يُفْرَضُ مُلتَزِمٌ وَمُوجِبٌ وَعِوَضٌ
 652 مُعَوَّضٌ مِنَ الْأَرْكَانِ رَابِعًا وَصِيفَةً تَفْرِضُهَا الْمُخَالَعَةُ

الطلاق

653 وَفُكٌ بِالْعِصْمَةِ مَا يَنْقُذُ مِنَ عِصْمَةِ شَرْعِيَّةٍ وَقَيْدُوا
 654 وَقُوعُهُ مِنْ ذَكَرٍ وَتَعْتَرِيهِ الْخَمْسَةُ الْأَحْكَامُ إِنْ يُلْجَأَ إِلَيْهِ
 655 أَرْكَائُهُ الزَّوْجُ وَقَصْدُ وَالْمَحَلُّ وَلَفْظُهُ صَرِيحَةٌ دُونَ زَلٍّ (3)
 656 فَإِنْ أَتَى فِي لَفْظِهِ بِالتَّكْنِيَةِ وَقَصْدُ الطَّلَاقِ ضِمْنًا أَمْضِيًا
 657 وَشَرْطُ صِحَّةِ الطَّلَاقِ عَقْلُهُ إِسْلَامُهُ لِرَبِّهِ بُلُوغُهُ
 658 وَمِنْهُ سُنِّيٌّ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَنْ كُلِّهَا لَا بَعْضُهَا مِثْلَ الْيَدِ (4)

(1) العوار: أي العيب الذي يكتشف في أحد الطرفين بعد العقد أو الدخول فإن الطرف الثاني المتضرر يخير في الإمساك أو التسريح.

(2) الخلع هو الطلاق بعوض أو بلفظ الخلع وهو جائز، حيث تطلبه المرأة وتدفع العوض ويعتبر طلاقاً بائناً لا رجعة فيه.

(3) المحل: الزوج والزوجة (الطرفان).

(4) الطلاق السني: هو أن يطلقها في طهر لم يمسه فيها بلفظ الطلاق مرة واحدة دون ثلاث ثم لا يتبعها طلاقاً حتى تنتهي العدة.

- 659 فِي الطُّهْرِ لَا فِي عِدَّةٍ مِنْ رَجْعِي
660 وَهُوَ الَّذِي لَمْ تَأْذَنْ فِيهِ السُّنَّةُ
661 فَإِنْ تَكُنْ يَأْتِسُ مِنَ الْمَحِيضِ
662 أَوْ حَامِلًا أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا
663 ثَلَاثَةَ الْقُرُوءِ أَقْصَى الْمَرْجِعِ
664 وَمَنْ يُطْلَقَ زَوْجَهُ قَبْلَ الْبِنَاءِ
665 وَالزَّمُوا الزَّوْجَ بِأَنْ يُمْتَعََا
666 وَلَيْسَ فِي التُّطْلِقِ قَبْلَ الْمَدْخَلِ
667 وَلَيْسَ لِلصَّبِيِّ مِنْ تَطْلِقٍ
668 وَمَنْ يُطْلَقَ بِالثَّلَاثِ جَازِمًا
669 عَلَيْهِ حَتَّى تَتَزَوَّجَ غَيْرَهُ
670 فَإِنْ تُطْلَقَ رَغْبَةً بِلَا اتِّفَاقٍ
مِنْ غَيْرِ مَسَّهَا وَالْعَكْسُ بِدْعِي
أَوْ فَاقِدًا شَرْطًا مِمَّا بَيْنَا.
أَوْ طِفْلَةً صَغِيرَةً لَيْسَتْ تَحِيضُ
طَلَّقَهَا مَتَى يَشَاءُ زَوْجُهَا.
وَرَجْعَةُ الْحَامِلِ مَا لَمْ تَضَعِ.
فَنَصْفُ مَا فَرَضَهُ وَأَعْلَنَّا (1).
مَدْخُولَةً طَلَّقَهَا لَا مُخْلَعَةً.
مِنْ مُتَعَةٍ تَلْزَمُ زَوْجًا فَاعْقِلِ
إِذْ لَيْسَ فِي التَّمْيِيزِ بِالْمُطْلِقِ.
فَزَوْجُهُ فِي فَقْهِنَا مُحَرَّمَةٌ
مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلٍ لَهَا أَضْمَرَهُ
فَأَوَّلُهَا الْمُسَمَّى أَوْ مِثْلَ الصَّدَاقِ (2)

الإيلاء

- 671 وَمَنْ يَكُنْ بِتَرْكِ وَطْءِ مُوَلِيَا فَلْيَحْسِبْنِ أَرْبَعَةً تَوَالِيَا (3)
672 يَفِيءُ بَانْتِهَاءِ مِلْكِ أُمَّتِهِ أَوْ تَكْفِيرِ الْيَمِينِ قَبْلَ فَيْئَتِهِ

(1) قال تعالى: «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرهتتم لهن فريضة فنصف ما فرهتتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح...»، {الآية: 235 سورة: البقرة}.

(2) تحل له إذا نكحت زوجاً غيره من غير نية تحايل أو اتفاق مسبق، وقد لعن الرسول صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له.

(3) «الإيلاء حلف الزوج المسلم المكلف الممكن وطؤه بما يدل على ترك زوجته غير المرضع أكثر من أربعة أشهر» دليل السالك، ص: 103.

673 أَوْ تَعْجِيلِ الْحِنْتِ بِمُقْتَضَى الْيَمِينِ مُسْتَغْفِرًا كَمَا هَدَى النَّصُّ الْمُبِينُ
674 يُعَالِجُ السُّلْطَانُ مِنْهُ الدَّاءَ وَيَنْتَهِي الْإِشْكَالُ إِنْ أَفَاءَ

الظَّهَارُ

675 وَمَنْ يُظَاهِرُ زَوْجَهُ يُكْفَرُ وَلِيَحْذَرَ الظَّهَارَ فَهُوَ غَرَرُ(1)
676 بَعِثْهُ رَقَبَةً إِنْ وَجَدَا أَوْ صَوْمِهِ الشَّهْرَيْنِ فِيمَا حُدِّدَا
677 أَوْ يَصُمِ السَّتِينَ بَعْدَ عَجْزِهِ وَلَيْسَ يَدْتَوِ حِينَهَا مِنْ زَوْجِهِ
678 وَلِيَنْتَظِرُ تَكْفِيرَهُ إِلَى انْتِهَاءِ فَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ابْتَدَأَ(2)

اللَّعَانُ

679 إِذَا رَمَى زَوْجَتَهُ لِأَعْنَهَا بِنَفِي حَمَلٍ أَوْ ظُهُورٍ فُحْشَهَا
680 فَيَشْهَدُ الزَّوْجُ يَقِينًا أَرْبَعَةَ بِجُرْمِهَا أَوْ نَفِي حَمَلٍ مُدْعَى
681 مُخْمَسًا بِلَعْنَةِ لِنَفْسِهِ وَتَفْعَلُ الزَّوْجَةُ مِثْلَ خَمْسِهِ
682 وَإِنَّمَا تُنْهَى اللَّعَانُ بِالْغَضَبِ وَصِيغَةُ الْقُرْآنِ فِي اللَّفْظِ تَجِبُ(3)
683 وَيَنْتَهِي بِفَسْخِهِ لِلأَبَدِ وَدَرْتُهُ الْحَدُّ وَنَفِي الْوَلَدِ.

(1) انظر: النص الكريم في بداية سورة المجادلة.

(2) لا يقرب المظاهر زوجته حتى تنتهي تماماً الكفارة المنصوص على أحد أصنافها،
وينتقل بعدم الاستطاعة من صنف الى آخر كما هو مفصل في آيات الظهار بداية
سورة المجادلة.

(3) انظر: الآيات: 4-10 من سورة النور.

684 فَإِنْ يَكُ النِّكَالُ مِنْهَا رُجِمَتْ أَوْ جُلِدَتْ إِنْ لَمْ تَكُنْ قَدْ أَدْخَلَتْ
685 أَوْ نَكَلَ الزَّوْجُ بِهِ وَاعْتَرَفَا فَاحْكُم بِمَا يَنَالُهُ مَنْ قَدْفَا (1).
686 بِجَلْدِهِ الثَّمَانِينَ الْمُسْطَرَّةَ وَالْحَقُّ بِهِ وَلَدُهُ الْمُنْتَظَرَا

الحكمة

687 وَعِدَّةٌ قَدْ جُعِلَتْ دَلِيلًا لِطَالِقٍ تُحَازِرُ التَّأْوِيلَا (2)
688 أَوْ فَاسِخٍ نَكَاحُهَا أَوْ أَرْمَلَةٍ تُدْرَى بِهَا خَاوِيَةٌ أَوْ حَامِلَةٌ
689 أُوجِبَهَا اللَّهُ لِحِفْظِ النَّسَبِ وَيُعْذِرُهَا عَنْ تَهْمَةٍ وَرَيْبٍ
690 أَصْحَابُهَا آيِسَةٌ مُعْتَادَةٌ صَغِيرَةٌ مُرْتَابَةٌ فِي الْعَادَةِ.
691 أَسْبَابُهَا ثَلَاثَةٌ تَبَتْ الْفَسْخُ وَالتَّطْلِيقُ ثُمَّ الْمَوْتُ
692 أَنْوَاعُهَا الْأَقْرَاءُ ثُمَّ الْأَشْهُرُ وَوَضَعَ حَمْلُ بَعْدَهَا يُنْتَظَرُ
693 فَإِنْ يَكُنْ حَامِلَاتٍ فَاجْعَلْنَ عِدَّتَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ (3).
694 أَمَّا اللَّوَاتِي لَمْ يَحِضْنَ مِنْ صِغَرٍ أَوْ كَانَ سِنُ الْيَأْسِ مِنْهُنَّ ظَهَرَ

(1) قال تعالى: «والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدرا منها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين». (سورة النور الآيات: 6-9).

(2) أي الاتهام أو الحيرة في نسبة الحمل لصاحبه السابق أو اللاحق حالة زواجها مباشرة بعد التسريح من غير استظهار الرِّحْم ومعرفة الحمل من عدمه.

(3) قال تعالى: «واللاتي ينسن من الحيض من نساءكم إن أرتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن..» (الآية: 04 سورة الطلاق).

- 695 فَأَشْهُرُ ثَلَاثَةً لِلْعَدَّةِ وَلْيُلْغِ يَوْمَ تَطْلِقِ إِنْ عَدًّا (1)
- 696 وَأَقْرُ ثَلَاثَةً لِلْحَائِضِ تُضَبِّطُ بِالْأَطْهَارِ عِنْدَ الْحَيْضِ
- 697 أَقْلَهَا فِي الْعُرْفِ خَمْسَةَ عَشَرَ إِذَا تُمِيزُ حَيْضَهَا مِنَ الطَّهْرِ
- 698 أَمَّا إِذَا اسْتَحَاضَتْ الْمُطَلَّقةَ وَلَمْ تُمِيزْ حَيْضَهَا تَعَلَّقًا (2)
- 699 بِسَنَةٍ كَامِلَةٍ تَرَبَّصَتْ فَإِنْ تَتَمَّ حَوْلَهَا تَحَلَّلَتْ.
- 700 وَإِنْ تُمِيزُ مُسْتَحَاضَةً دِمًا أَوْ آخَرَ الْحَيْضِ بِحَمَلٍ فَلَا أَقْرًا.
- 701 وَمُتَوَلَّى زَوْجُهَا عِدَّتُهَا أَرْبَعَةٌ وَعَشْرَةٌ تُكْمَلُهَا
- 702 وَإِنْ تُغْلِقِ النِّسَاءَ قَبْلَ الْمَسَاسِ فَمَا لَهُنَّ عَدَّةٌ مِنَ الْأَسَاسِ (3)
- 703 أَقَلُّ حَمَلٍ سِتَّةٌ مِنْ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعٌ سِنِيَّةٌ فِي الْأَكْثَرِ
- 704 وَوَجَبَ الْإِحْدَادُ عِنْدَ الْعَدَّةِ تَلَزَمُهُ الزَّوْجَةُ طَوْلَ الْمَدَّةِ
- 705 فَتَتْرَكَ الصَّبَاحَ وَالْكُحْلَ وَطِيبَ وَتَتَّقِي الْحُلِيَ وَمُشْطًا وَالتَّخْضِيبَ

النفقة

- 706 وَتَجِبُ السُّكْنَى لِمَدْخُولِ بِهَا كَمَا لَهَا نَفَقَةٌ تَحْظَى بِهَا
- 707 إِذَا تَكُنْ دُونَ الثَّلَاثِ طَلَّقَتْ وَتُحْرَمُ الْأَنْفَاقَ إِمَّا اخْتَلَعَتْ (4)

(1) لا يحسب اليوم الذي وقع فيه الطلاق.

(2) الاستحاضة جريان الدم باستمرار لعدة وفساد.

(3) قال تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» {الآية: 232 سورة البقرة}.

وقال: «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها» {الآية: 49، سورة الأحزاب}.

(4) لا حق للمختلعة في النفقة ولا للملاعنة.

- 708 أَمَّا الْخَوَامِلُ فَلَيْسَ لِلطَّلَاقِ مِنْ عَدَدٍ يَمْنَعُهَا مِنَ الْإِنْفَاقِ
 709 وَلَيْسَ مِنَ نَفَقَةٍ بَعْدَ اللَّعَانِ وَإِنْ بَدَأَ الْحَمْلُ عَلَيْهَا وَاسْتَبَانَ
 710 وَلَيْسَ مِنَ نَفَقَةٍ لِلأَرْمَلَةِ وَحَازَتِ السُّكْنَى إِذَا مَا تَكَ لَهُ
 711 بِمِلْكِهَا أَوْ نَقَدِهِ كِرَاهَا وَقَدْ أَتَى: أَنْ اتَّقُوا إِلَٰهَهَا
 712 لَا تُخْرِجُوا النِّسَاءَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَمْرٌ فُحْشِهِنَّ (1)
 713 أَوْ كَانَ رَبُّ الْبَيْتِ لَمْ يَقْبَلْ كِرَاهَا فَلتُخْرِجَنَّ مِنْ بَيْتِهِ دُونَ مَرَا
 714 مُكْمِلَةً عِدَّتُهَا فِي دِقَّةٍ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي بِهِ قَدْ حَلَّتْ
 715 وَإِنْ تَكُنْ وَالِدَةٌ فِي عِصْمَتِهِ فَلتُرْضِعَنَّ وَلِيدَهَا لِمُدَّتْهُ
 716 لِأَمْرِهِ جَلُّ عِلَآءِ الْمُسْتَبِينَ أَنْ تُرْضِعَ الْأُمُّ الْحَوْلِينَ كَامِلِينَ (2)
 717 وَرِزْقُهَا عَلَى أَبِي الْمَوْلُودِ لَهُ وَكِسْوَةٌ، فَإِنْ يَغِبُ فَوَارِثُهُ

الحضانة

- 718 وَتَحْضُنَنَّ وَلِيدَهَا فِيمَا عُرِفَ للاختلامِ وَالْأُنْثَى حَتَّى تُزَفَّ (2)
 719 وَقَدِّمَنَّ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ جَدَّتَهُ لِأُمِّهِ فَإِنْ أَبَتْ فَخَالَتُهُ
 720 فَخَالَةُ الْخَالَةِ أَوْ عَمَّتُهَا أَوْ جَدَّةٌ لِأَبٍ تَأْتِي بَعْدَهَا

(1) قَالَ تَعَالَى: «وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَافِلَةٍ مَبِينَةٍ»، [الآية: 1، سورة الطلاق].

(2) قَالَ تَعَالَى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعُهَا، لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ، وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ...»، [الآية: 233، سورة البقرة].

(3) حَتَّى تُزَفَّ: أَيُّ أَنْ الْحُضَانَةَ وَاجِبَةٌ إِلَى أَنْ تَحْمِلَ الْأُنْثَى إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا.

- 721 فَلَأَبُ فَلَأُخْتُ فَعَمَّةٌ لَهُ أَوْ عَمَّةُ الْوَالِدِ أَوْ خَالَتُهُ
 722 بِنْتُ أَخِيهِ أَوْ بَنَاتُ أَخِيهِ ثُمَّ الْوَصِيُّ أَوْ أَخٌ لَهُ أَحْصَهُ
 723 وَالْجَدُّ لِلأَبِ أَوْ ابْنُ الْإِخْوَةِ وَالْعَمُّ وَابْنُهُ تَمَامُ الْعُصْبَةِ
 724 وَقَدِّمُوا الشَّقِيقَ قَبْلَ غَيْرِهِ وَفِي الْأُخُوَّةِ الَّتِي لَأُمِّهِ (1).
 725 فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالْمَعْيَارُ الشَّفَقَةُ وَصَوْنُهُ الْمَحْضُونُ صَوْنًا مُطْلَقًا

الرضاع

- 726 وَكُلُّ مَا وَصَلَ جَوْفَ الْوَلَدِ مِنْ رَضْعَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ عَدَدٍ.
 727 وَإِنْ تَكُنْ بِمِصَّةٍ مِنْ لَبَنِ وَاحِدَةٍ مَرَهُونَةً بِالزَّمَنِ
 728 خِلَالَ حَوْلِي الرِّضَاعِ اللَّازِمِينَ يَحْرُمُ بِهَا الزَّوْاجُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ
 729 وَحَرَّمُوا مِنْ رَضْعَةٍ كَالنُّسَبِ وَأَفْسَخَ زَوَاجًا بِالرِّضَاعِ الْمَوْجِبِ
 730 يُفَرِّقُ الزَّوْجَانِ تَوًّا بِالْبِدَارِ وَيُفْسَخُ النِّكَاحُ أَصْلًا بِالْإِقْرَارِ (2)
 731 مِنْ طَرَفَيْهِ أَوْ ثُبُوتِ دُونِهِ مِنْ الْأُلَى بِقُرْبِهِ يَدْرُونَهُ.
 732 مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أَوْ مَرَاتَيْنِ إِذَا فَشَا مِنْ قَبْلِ عَقْدِ الطَّرَفَيْنِ
 733 أَوْ يَشْهَدَنَّ عَلَيْهِ عَدْلَانِ ثِقَاتٍ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فِي ثَبَاتِ
 734 وَلَيْسَ تُجْزِي فِي الْإِثْبَاتِ الْوَاحِدَةُ وَإِنْ فَشَا الْخَبَرُ فَاحْصِ الْقَاعِدَةَ

(1) شأن ذلك شأن الميراث لأن تقديم الشقيق أولى من الأخ أو العم لشطر فقط أي لأم أو أب قال الناظم في الرحبية:

والأخ والعم لأم وأب أولى من المدلي بشطر النصب

(2) إذا ثبت الرضاع بالإقرار أو الشهادة الشرعية فإنه لا بد من التفريق بين الزوجين.

اليمين والنذر

- 735 تَرْتَبِطُ الْيَمِينُ بِالتَّغْلِيْقِ مِنْ مُسْلِمٍ مُكْلَفٍ صَدُوقِ.
- 736 عَلَى حُصُولِ مَطْمَعٍ أَوْ عَدَمِهِ مُؤَكَّدًا أَمْرُهُمَا بِقِسْمِهِ.
- 737 بِذِكْرِهِ اسْمُ اللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ مُجْتَنَّبَ الْحَلْفِ عَلَى التَّوَافِهِ (1)
- 738 فَوَارِدُ أَنْ أَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ لَا تَجْعَلُوا إِلَاهَ عُرْضَةً لَكُمْ.
- 739 وَمَرْوِيٌّ قَوْلُ النَّبِيِّ وَأَصِفَا لَمْ يَكُنِ الْمُؤْمِنُ قَطُّ خَالِفًا (2).
- 740 إِلَّا لِأَمْرِ مُلْزِمٍ يَدْفَعُهُ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَيَحْذَرْ سُخْطَهُ
- 741 وَأَدَّبُوا الْخَالِفَ بِالتَّطْلِيْقِ وَإِنْ يَكُنْ فِي غَضَبٍ أَوْ ضَيْقٍ (3)
- 742 وَأَنْفِذُوا الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ كَمَا تُنْفِذُ الْأَحْكَامَ بِالْعِتَاقِ.
- 743 وَلَيْسَ مِنْ ثُنْيَا وَلَا كَفَّارَةٍ إِلَّا يَمِينًا ذَكَرَ الْجَبَّارَا.
- 744 بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ أَوْ الصِّفَاتِ وَقَصُّوا أَرْبَعَةَ مِنْ الْحَالَاتِ
- 745 تُكْفِّرُ اثْنَتَانِ دُونَ مَائِمَةٍ وَلَا تَكْفِيرُ فِي اثْنَتَيْنِ لِأَزْمَا.
- 746 كَحَلْفِهِ (لَا أَفْعَلَنَّ) يَمِينَ بَرٍّ وَالْحِنْثِ فِي (لَا أَفْعَلَنَّ) كَمَا اشْتَهَرَ (4)

(1) قال تعالى: «ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم...» [الآية: 224 سورة البقرة].

(2) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمعق» رياض الصالحين، ج: 2، ص: 892.

(3) الطلاق أبغض الحلال إلى الله ولا يكون مدعاة للحلف به فمن حلف بالطلاق على أمرٍ يعتقده فظهر خلافه فإنه يحنث ولا كفارة في اليمين بنحو الكعبة والنبي، والحلف بها مكروه لقوله عليه السلام: «من كان حالماً فليحلف بالله أو ليصمت».

(4) ما يكفر من الأيمان ما انعقد على برٍّ كأن يحلف بالله لا أفعل كذا ثم يفعله، أما المنعقدة على حنث كأن يحلف إن لم يفعل كذا أو ليفعلن كذا ثم لم يفعل المحلوف عليه.

- 747 والأُخْرَيَانِ حَلْفُهُ لَغَوِ الْيَمِينِ
 748 كَفَّارَةُ الْإِيمَانِ مُدٌّ أَوْ كِسَاءٌ
 749 لِعَشْرَةٍ مِنَ الْمَسَاكِينِ مُدُّهُ
 750 مِنْ أَوْسَطِ الْإِطْعَامِ أَوْ زِيَادَةٌ
 751 أَوْ عَتَقَهُ عَلَى الْخِيَارِ رَقَبَةً
 752 إِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ الثَّلَاثَةَ أَيَّامًا
 753 فَإِنْ يَفْرُقْ فِي التَّوَالِي أَجْزَاءَهُ
 754 مِنْ نَذَرِ الطَّاعَةِ فَلَيَاتِ بِهَا
 755 مُكْفَرًا عَنِ الْيَمِينِ تَائِبًا
 756 وَإِنْ يَكُنْ مُشْتَرِطًا لِفِعْلٍ بَرٍّ
 757 بِمُقْتَضَى الْحَنْثِ الَّذِي يَشْرُطُهُ
 758 وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مُسَمٍّ مَخْرَجًا
 759 فَمُلْزَمٌ مِثْلَ الْيَمِينِ بِالتَّكْفِيرِ
 760 أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فِي الطَّاعَةِ
 761 أَوْ فِي الْعَصْيَانِ فِعْلُهُ مُحَرَّمٌ
 762 وَيُكْرَهُ الْوَفَاءُ فِيمَا كُرِهًا
 763 وَكُرِهُوا مُكْرَرًا مِنَ النَّذْرِ
 أَوْ كَاذِبٌ فِي نِيَّةِ الْحَلْفِ مَهِينٌ
 مِنْ وَسْطِ الْعَيْشِ بِرَخْصٍ أَوْ غَلَاءٍ
 مُقَدَّرًا بِمُدٍّ سَيِّدِ الْوُجُودِ
 مِمَّا يَكُونُ كَافِيًا فِي الْعَادَةِ
 مُؤْمِنَةً لِدِينِنَا مُنْتَسِبَةً.
 مُتَابِعًا لَصَوْمِهِنَّ فِي تَمَامٍ
 وَنَذَبُوا مِنْ بَعْدِ حَنْثٍ مَبْدَأَهُ.
 وَإِنْ تَكُنْ مَعْصِيَةٌ يَذَرُهَا (1)
 وَضَابِطًا لِنَفْسِهِ مَر_اقِبًا.
 مُسَمًّى يَلْزَمُهُ إِذَا نَذَرَ
 فَإِنْ يَكُنْ مُجَرَّدًا يَلْزَمُهُ.
 مِنْ عَمَلٍ مُعَيَّنٍ لِمَا رَجَا
 كَفَّارَةٌ يَفْعَلُهَا عَلَى التَّخْيِيرِ
 يَلْزَمُهُ وَقَاؤُهَا تَبَاعًا
 وَقَدْ يُبَاحُ فِي مُبَاحٍ يُعْلَمُ
 مِنَ النَّذْرِ فَلَتَكُنْ مُنْتَبِهًا
 كَنَذَرِهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ فِي الْمَشْهُورِ (2)

(1) قَالَ الْفُقَهَاءُ: مَنْ نَذَرَ طَاعَةً فَعَلِيهِ أَنْ يَفْعَلَهَا، وَمَنْ نَذَرَ حَرَامًا أَوْ مَكْرُوهًا فَلَا يَفْعَلُهُ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، بَلْ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ.

(2) يَكْرَهُ مَكْرَرِ النَّذْرِ لِمَا فِيهِ مِنْ ثَقَلٍ عَلَى النَّفْسِ وَإِرْهَاقٍ لَهَا.

- 764 إِذْ ثَقُلَ التَّكْرَارُ يُفْسِدُ الْعَمَلَ وَتَرَكْنُ النَّفْسُ بِهِ إِلَى الْكَسَلِ
765 مَنْ نَذَرَ الْمَالَ الَّذِي يَمْلِكُهُ فَوَاجِبٌ ثَلَاثُهُ يَتْرُكُهُ (1).
766 مَنْ الَّذِي يَمْلِكُ حِينَ نَذَرِهِ وَلَا يَزِيدُ مَا أَتَى مِنْ بَعْدِهِ

البيع

- 767 الْبَيْعُ عَقْدٌ أَصْلُهُ الْمُعَاوَضَةُ أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ مُفْتَرَضَةٌ
768 فَعَاقِدٌ لَهُ وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ وَصِيفَةٌ تُؤَكِّدُ الْعَزْمَ عَلَيْهِ
769 فَعَاقِدٌ أَيُّ بَائِعٍ وَالْمُشْتَرِي يَصِحُّ مِنْهُ بِالْتَّمِيزِ فَاْبْصِرِ
770 وَيَلْزَمُ الْبَيْعُ ابْتِدَاءً بِالتَّكْلِيفِ وَعَدَمُ الْحَجْرِ أَوْ إِكْرَاهِ الضَّعِيفِ (2)
771 مِنْ غَيْرِ حَقٍّ عَالِقٍ لغيرِهِ مِنْ مَالِكٍ لِأَمْرِهِ فِي بَيْعِهِ.
772 أَوْ مِنْ وَكِيلٍ نَائِبٍ فِي الْعَقْدِ مُفَوَّضٍ فِي الْبَيْعِ دُونَ قَيْدِ
773 وَثَانِي الْأَرْكَانِ مَعْقُودٌ عَلَيْهِ مِنْ ثَمَنٍ وَمُثْمَنٍ مِمَّا لَدَيْهِ.
774 مُشْتَرَطٌ بِأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا أَوْ مَا يَصِحُّ عَادَةً أَنْ يَطْهَرَا
775 بِهِ انْتِفَاعٌ ظَاهِرٌ وَشَرْعِي لَمْ يَنْهَ عَنْ تَقْدِيمِهِ لِلْبَيْعِ
776 وَقَادِرًا بِائِعُهُ يُسَلِّمُهُ وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَ بَيْعِ يَعْلَمُهُ.
777 فِي ذَاتِهِ وَقَدْرِهِ وَصِفَتِهِ وَخَتَمُوا أَرْكَانَهُ بِصِفَتِهِ.
778 وَحَرَّمُوا بَيْعَ الرُّقِيقِ الْمُسْلِمِ وَمُصْحَفٍ لِكَافِرٍ لَا مُسْلِمٍ (3).

(1) من نذر ماله كله في سبيل لزمه ثلاث ما كان موجوداً حين النذر لا ما حصل بعده إلا أن ينقص فيلزمه ثلاث الباقي.

(2) عدم الحجر: أي عدم إلغاء تصرفه لسفه أو رق.

(3) منع على سبيل التحريم بيع مصحف أو كتب حديث أو فقه لكافر ولو كان يعظمها، أما بيعها للمسلم فجائز.

779	أَوْ كَتَبَ الْعِلْمَ أَوْ الْحَدِيثَ	لِمَنْ سَعَى بِكُفْرِهِ الْحَثِيثَ.
780	أَوْ شَارِبًا بِضَاعَةً لِمَفْسَدَةٍ	أَوْ بَانِيًا خِمَارَةً أَوْ مَعْبَدًا (1)
781	لِمِلَّةٍ كَافِرَةٍ مُعَارِضَةٍ	كَنِيسَةٍ أَوْ هَيْئَةٍ مُنَاهِضَةٍ
782	لِدِينِنَا بِفِعْلِهَا وَالْاِعْتِقَادُ	أَوْ بَانِعًا جَارِيَةً إِلَى الْفَسَادِ
783	وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِمَا جَهْلٌ	أَوْ بَيْعُهُ بِضَاعَةً بِلاَ أَجَلٍ
784	أَوْ بَيْعُهُ لِسَمَكٍ فِي الْمَاءِ	أَوْ بَيْعُهُ الْجَنِينَ فِي الْأَحْشَاءِ
785	أَوْ بَيْعُهُ لِمَا بَاطِلٌ فَحُولٌ	وَإِنْ تَكُنْ بَيْنَ إِنَائِهَا تَصُولُ (2)
786	وَلَا يُبَاعُ شَارِدٌ أَوْ آبِقٌ	وَلَا الَّذِي اغْتَضَبَ قَهْرًا حَقُّقُوا
787	وَلَا يَجُوزُ الْغَشُّ وَالتَّدْلِيسُ	فِي الْبَيْعِ مِمَّا سَنَّهُ إِبْلِيسُ
788	وَلَا يَسُومُ أَحَدٌ عَلَى أَخِيهِ	إِذَا رَأَى الْمِيلَ لِبَيْعٍ يَرْتَجِيهِ (3)
789	وَجَائِزٌ فِي أَوَّلِ التُّسَاوُمِ	تَنَافُسُ الشَّارِبِينَ دُونَ مَائِمْ
790	وَجَائِزٌ بَيْعُ عَمُودٍ أَوْ حَجَرٍ	أَوْ خَشَبٍ دُونَ الْبِنَا لَمْ يَنْكَسِرْ
791	وَجَائِزٌ بَيْعُ الْهَوَا فَوْقَ الْبِنَا	مِمَّا يَكُونُ نَافِعًا إِذَا بَنَى (4).
792	وَالْأَصْلُ فِي بَيْعِ الْجُزَافِ الْمَنْعُ	وَحَدَّدَ الرُّخْصَةَ فِيهِ الشَّرْعُ.

(1) كل بضاعة تفسد الفرد أو المجتمع كالخمر أو الخنزير أو المخدرات فهي محرمة البيع، وكذلك بناء الكنائس والبيع أو المقرات المخصصة للهو والفساد كالمراقص والحانات.

(2) الفحول: الجمال، وما بآظهرها نتاجها الذي لما يولد بعد فلا يجوز بيع ما لم يحصل، وإن كانت ذكورها تصول بين الإناث، لأنه تدخل في غيب وغرر لا ضمان فيه.

(3) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه».

(4) وجائز بيع المرء الهواء الواقع فوق ملكه إذا كان مما ينتفع به عادة بسكن أو استغلال أو كراء.

- 793 بِسَبْعَةٍ مِنَ الشُّرُوطِ قَدْ رُويَ بِبَصَرٍ حَالَةً عَقْدٍ قَدْ رُويَ
794 وَلَمْ يَكُنْ يَكْثُرُ جِدًا فَاِمْتَنَعَ أَوْ لَمْ يُحَدِّدْ مَا بِهِ الْعَقْدُ وَقَعَ
795 وَحَزْرُهُ مُخَمَّنًا لِقَدْرِهِ مُسْتَوِيًا لَدَيْهِمَا فِي أَرْضِهِ (١)
796 أَوْ لَمْ تَبِعْ أَحَادَهُ مُفَرَّقَةً أَوْ كَانَ تَعْدَادُ الْمَبِيعِ مَرْهَقًا

الرِّبَا

- 797 وَحَرَّمَ الْمَوْلَى بِأَمْرِهِ الرِّبَا مُعْتَبِرًا فَاعِلُهُ مُحَارِبًا (2).
798 مُخَاطِبًا لِمُؤْمِنٍ كَيَّ يَتَّقِي مِنْ نَارِهِ وَيَتْرَكُنْ مَا بَقِيَ.
799 وَمَنْ يَتَّبِ يَأْخُذْ رَأْسَ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ ظُلْمِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ.
800 وَحُرْمَةُ الرِّبَا بِسُنَّةِ الرَّسُولِ وَحُرْمَةُ لَهُ بِإِجْمَاعِ النُّقُولِ
801 وَهُوَ نَوْعَانِ زَائِدٌ بِفَضْلِهِ أَوْ نَسًا مُؤَخَّرٌ لِحِينِهِ
802 مِنَ الطَّعَامِ الرَّيْوِيِّ يَحْرُمُ وَاتَّحَدَ الْجِنْسُ كَشَرَطٍ يَلْزَمُ.
803 وَإِنْ يَكُنْ مُخْتَلِفًا فَلَا رِبَا كَأَرْدَبٍ مِنْ جِنْسٍ ذَا بِأَرْدَبًا (3)
804 مِنْ جِنْسٍ ذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَتَّحِدْ وَاشْتَرَطُوا فِي دَفْعِهِ يَدًا بِيَدٍ (4).

(1) العزْر: التقدير للشيء.

(2) قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تَبَتُّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ، {الآيتان: 277-278، سورة البقرة}.

(3) أردب: نوع من الكيل الذي تحسب به الحبوب.

(4) استلاماً فورياً يداً بيد دون تأجيل.

- 805 وَحَرَّمُوا النِّسَاءَ لِعَيْنٍ أَوْ طَعَامٍ فِي زَمَنِ مُؤْجَلٍ بِالْإِتِزَامِ
- 806 لِكُونِهِ مَنْسُوءَ طَعْمٍ آدَمِيٍّ مِنْ خُضَرٍ أَوْ الْبُقُولِ فَأَعْلَمَ.
- 807 فَمَنَعُوا بَيْعَ نَسِيٍّ بَعْضُهَا لِأَجَلٍ مُّحَدَّدٍ فَرَاعِهَا
- 808 وَعَرَّفُوا مَعْنَى الطَّعَامِ الرَّبَّوِيِّ بِمَا يَقْتَاتُ حَاضِرٌ وَبَدَوِيٌّ.
- 809 مِمَّا يَصِحُّ لِادِّخَارِ أَصْلِهِ دُونَ فَسَادٍ يَقْتَضِيهِ تَرْكُهُ.
- 810 وَمِنْ طَعَامِ رَبَّوِيٍّ يُدْخَرُ السُّلْتُ وَالشَّعِيرُ فِي الْعُرْفِ وَبُرٍّ.
- 811 وَقِيلَ جِنْسٌ وَاحِدٌ أَوْ عَدَدٌ كَذَرَّةٍ وَعَلَسٍ وَأُورَدُوا
- 812 قَطَانِي سَبْعَةٌ وَأَرْزًا وَدَخَنٌ وَالتَّمَرُ وَالزَّيْبُ فِيمَا يُعَرَّفُنَ (1)
- 813 وَالثَّنِينَ أَوْ ذَاتَ الْعُسُولِ وَالزُّيُوتِ فَكُلُّهَا تَصْلَحُ لِلْإِنْسَانِ قُوتٌ.
- 814 وَالْبَيْضُ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَالسُّكَّرُ وَلَبَنٌ وَلَحْمٌ طَيْرٍ يُذَكَّرُ.
- 815 وَجَعَلُوا دَوَابَّ الْمَاءِ وَاحِدَةً وَكُلُّ ذَاتِ أَرْبَعٍ مُوَحَّدَةٌ
- 816 وَإِنْ تَكُنْ فِي بَيْعِهِ مُزَابَنَةٌ فَبَاعَ مَجْهُولًا بِمَعْلُومٍ لَنَا
- 817 أَوْ بَاعَ مَجْهُولًا بِمَجْهُولٍ لَهُ مِنْ جِنْسِهِ مِنْ مَثَلِيَّاتٍ مِثْلُهُ
- 818 فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ فِي الْجِنْسِ اخْتِلَافٌ يَجُوزُ بِالشَّرْطِ فِي بَيْعِ الْجُرَافِ
- 819 وَأَدْخَلُوا مَعَ الرِّبَا قَرْضَ الْبُنُوكِ رَغْمَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهِ وَالشُّكُوكِ (2)

(1) القطاني: ج. قطنية: «وهي كل ما له غلاف وعند الضم يخرج من كل نوع بحسابه وأجزأ إخراج الأعلى عن الأدنى أو المساوي لا العكس». دليل السالك، ص: 57.

(2) انظر: (هذا حلال وهذا حرام) تأليف عبد القادر أحمد عطاء، ص: 340، وكذلك (الحلال والحرام في الإسلام) للشيخ يوسف القرضاوي وفتاوي الشيخ شلتوت وفتاوي الشيخ أحمد حماني، وقد كثر الجدل في هذا الموضوع بعد فتاوي الشيخ محمد سيد طنطاوي مفتي مصر سابقا، وشيخ الجامع الأزهر الشريف حاليا.

- 820 وَكُلُّ سُلْفَةٍ تَجُرُّ مَنفَعَةً مِمَّا أَتَى فِي السُّنَةِ الْمُتَّبَعَةِ.
- 821 مِنْ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ مِثْلُ الدُّخَنِ
- 822 وَلَمْ يَزَلْ إِبْلِيسُ يُغْرِيه بِهِ
- 823 فَإِنْ يَنْلِ مِنَ الرَّبِّ قَلِيلًا
- 824 فَمَحَقَ اللَّهُ الرَّبَّ وَأَرَى
- 825 لِقَابِضِينَ دِينَهُمْ رَغَمَ الْخِلَافِ وَقَانِعِينَ بِالْحَلَالِ وَالْكَفَافِ
- 821 يُضَايِقُ الْمُؤْمِنَ آخِرَ الزَّمَنِ
- 822 حَتَّى يُصِيبَ قِطْعَةً مِنْ نَارِهِ
- 823 رَامَ الْمَزِيدَ وَامْتَطَى التَّأْوِيلَ
- 824 صَدَقَهُ لِمُحْسِنٍ فَطَوَى (1)

القرض

- 826 الْقَرْضُ فِي عُرْفِ الْعِبَادِ السُّلْفُ وَهُوَ عَطَاءٌ لِنَظِيرٍ يُؤْلَفُ.
- 827 مُعَاثِلٌ لِنَفْعٍ مَنْ يَأْخُذُهُ
- 828 وَأَصْلُهُ النَّدْبُ وَقَدْ يَعْرِوهُ
- 829 وَصَحُّ قَرْضُ مَا بِهِ صَحُّ السَّلْمِ
- 830 وَصَارَ مِلْكًا كَامِلًا لِلْمُقْتَرِضِ
- 831 وَحَرَّمُوا هَدِيَّةً لِمُقْرِضِهِ
- 832 إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهَا مُعْتَادًا
- 826 وَهُوَ عَطَاءٌ لِنَظِيرٍ يُؤْلَفُ.
- 827 فِي ذِمَّةٍ مَرْعِيَّةٍ تَلْزِمُهُ
- 828 الْحُرْمَةُ الْوُجُوبُ وَالْمَكْرُوهُ
- 829 فِي جَنْسِهِ مِنْ عَرَضٍ أَوْ النُّعْمِ.
- 830 مِنْ بَعْدِ عَقْدٍ مُلْزِمٍ لَذَا الْفَرْضِ
- 831 لَكُونِهَا زِيَادَةً فِي سُلْفَتِهِ (2)
- 832 أَوْ لَمْ تَكُنْ لِمُوجِبٍ فِي الْعَادَةِ

(1) قال تعالى: «يُحَقِّقُ اللَّهُ الرَّبَّاءَ وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ»، [سورة البقرة، الآية: 276].
وقال: «وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّ لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْطَرُونَ»، [سورة الروم، الآية: 39].

(2) تمنع الهدية لمن يقترض منه حالة كونها بسبب القرض أمّا إذا كان معتاداً من قبل وكانت مناسبة كزواج أو ختان فلا ضير.

- 833 هَدِيَّةٌ عَلَى الزَّوَاجِ وَالْخِتَانِ فَإِنَّهَا مَقْبُولَةٌ بِلاَ امْتِنَانٍ
 834 وَيَفْسُدُ الْقَرْضُ بِنَفْعِ جَرِّهِ وَلَا يَرُدُّ غَيْرُ مَا اقْتَرَضَهُ.
 835 أَوْ مِثْلَهُ فِي قَدَرِهِ أَوْ الصَّفَةِ مُؤَدِّيًا حَقَّ الْعِبَادِ مُنْصَفًا
 836 هَذَا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عِنْدَهُ بِالنَّقْصِ أَوْ زِيَادَةِ تَفْسِدُهُ
 837 فَإِنْ تَغَيَّرَ فَرَدُّ مِثْلِهِ وَجَازَ رَدُّ أَفْضَلٍ مِنْ قَرْضِهِ
 838 لِأَنَّهُ فِي شَرْعِنَا حُسْنُ قَضَاءٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَرِطًا قَبْلَ الْوَقَاءِ
 839 فَقَدْ أَتَى فِي السُّنَّةِ الْمَرْوِيَّةِ رَدُّ النَّبِيِّ الرَّبَاعَ بِالْبَكْرِيَّةِ (1)

الرهن

- 840 إِذَا تَعَاطَى الدَّيْنُ مُحْتَاجٌ لَهُ فَوَاجِبٌ فِي حِينِهِ تَوْثِيقُهُ
 841 لِأَمْرِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ وَثِّقُوا بِمَحْضَرِ الشُّهُودِ كَيْمَا تَثْقُوا
 842 إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ فَاكْتُبُوا مَضْمُونَهُ وَلِيَضْبِطَنَّ مَنْ يَكْتُبُ
 843 وَلِيَتَوَكَّلْ عَنِ سَفِيهِ أَوْ ضَعِيفٍ وَلِيَهُ الْعَدْلُ الْمُقَرَّبُ الْعَفِيفُ
 844 لَا تَسَامُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ لِلْأَجَلِ وَإِنْ تَنَاهَى صِغَرُ عَدَا وَقَلُّ
 845 وَاسْتَشْهِدُوا لِعَقْدِ دَيْنِ رَجُلَيْنِ فَإِنْ وَجَدْتُمْ وَاحِدًا فَاْمُرَاتَيْنِ
 846 وَلَيْسَ يَأْبَى الشُّهْدَاءُ إِنْ دُعُوا فَأَمْرُهُ سُبْحَانَهُ مُتَّبِعُ (2)

(1) يعتبر ذلك حسن قضاء لحديث مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم استلف بكرة ورد رباعياً وقال: إن خيار الناس أحسنهم قضاء. والبكر بفتح الباء الصغير من الإبل، والرباعي بفتح الراء الكبير منها، وهو ما دخل في السنة السابعة.

(2) انظر: آيات الدين آخر سورة البقرة {282-284}.

- 847 والرَّهْنُ مَا نَأْخُذُهُ تَوْثُقًا فِي كُلِّ دَيْنٍ لِأَزْمٍ تَحَقُّقًا
- 848 أَوْ صَائِرٍ إِلَى اللُّزُومِ جَائِزُ أَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ فَاحْتَرِزُوا
- 849 أَوَّلَهَا الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَمَالُهُ الْمَبْذُولُ مِمَّا يُرْهَنُ.
- 850 كَذَلِكَ الدَّيْنُ الَّذِي يُرْهَنُ فِيهِ وَصِيفَةُ صَرِيحَةٍ دُونَ تَمْوِيهِ
- 851 فَأَكَّدَ ابْنُ الْقَاسِمِ التَّصْرِيحَ وَأَشْهَبَ يُجَوِّزُ التَّلْمِيحَ (1)
- 852 مِمَّا يَدُلُّ عَادَةً عَلَى الرِّضَا مِنْ كُلِّ لَفْظٍ مُفْهِمٍ وَمُرْتَضَى (2)
- 853 وَيَبْطُلُ الرَّهْنُ بِشَرْطٍ يَنْقُضُهُ كَكُونِهِ تَعَذُّرًا لَا يَقْبِضُهُ
- 854 أَوْ حَصَلَ الْمَانِعُ قَبْلَ حَوْزِهِ بِالْمَوْتِ وَالسُّقْمِ وَقَفَدَ عَقْلَهُ.
- 855 وَجَازَ رَهْنٌ قَبْلَ دَيْنٍ يَسْبِقُ إِذَا يَكُنْ بِقَبْضِ ذَاكَ يُلْحَقُ
- 856 وَجَازَ الْإِنْتِفَاعُ لِلْمُرْتَهِنِ كَشَرْطِهِ السُّكْنَى بِرَهْنِ السُّكْنِ
- 857 إِنْ عُيِّنَتْ مُدَّةٌ ذَاكَ النِّفْعِ وَكَانَ فِي الرَّهْنِ لَدَيْنِ الْبَيْعِ
- 858 وَلَمْ يُفِدْ مِنْ رَهْنٍ قَرْضٍ مُنْعَا لَأَنَّهُ قَرْضٌ يَجْرُ مِنْفَعَةٌ

(1) قال ابن القاسم: لا بد في صيغة الرهن من اللفظ الصريح، بينما يقول أشهب: يكفي ما يدل على الرضا، انظر: دليل السالك، ص: 133.

(2) يقصد اللفظ المفهوم المتداول الذي يتفق الناس عليه عادة في أعرافهم التي يضبطون بها معاملاتهم.

الفلس

- 859 وَمُفْلِسٌ تُرْهَقُهُ الدُّيُونُ مُورِقٌ بِثِقَلِهَا مَرْهُونٌ (1)
- 860 أَحْوَالُهُ ثَلَاثَةٌ مُحَقَّقَةٌ تَمْنَعُهُ مِنْ هِبَةٍ وَصَدَقَهُ (2)
- 861 أُولَاهَا تَوَقُّعٌ يُفْتَرَضُ فَيُمْنَعُ الطَّارِئُ لَا يُعَوِّضُ
- 862 وَجَوُزُوا لَهُ الشُّرَا وَالْبَيْعَا تَفَادِيًا لِنَكْسَةٍ وَضَيْعَةٍ
- 863 وَالثَّانِي مَا عَمَّ عَلَيْهِ مُوَبِقًا وَصَارَ فِي الدَّيْنِ الثَّقِيلِ غَارِقًا
- 864 فَمَنَعُوا هِبَتَهُ وَالصَّدَقَةَ وَكُلُّ بَيْعٍ وَشِرَاءٍ مُطْلَقًا
- 865 وَأَخَذَهُ أَوْ الْعَطَا لِلاَحْتِيَاجِ أَوْ تَوَقُّعُهُ مُحَصَّنًا إِلَى الزَّوْاجِ
- 866 وَالثَّالِثُ الْفَلَسُ الْمُخَصُّ الْمُلْزَمُ يُثْبِتُهُ عَلَى الْمَدِينِ الْحَاكِمِ
- 867 إِذَا تَكُنَّ بِهِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ كَانَ أَبِي مُمَاطِلًا أَنْ يَدْفَعَا
- 868 وَحَلُّ دَيْنُهُ وَزَادَ قِيمَةً فَوْقَ الَّذِي يَمْلِكُهَا مُرْهَقَةٌ
- 869 أَوْ طَلَبُ التَّفْلِيسِ أَصْحَابُ الدُّيُونِ أَوْ بَعْضُهُمْ إِذَا يَكُونُوا يَرْغَبُونَ
- 870 بِأَمْرِهِ بِخَلْعِ مَالٍ يَمْلِكُهُ لِلْغُرَمَاءِ قَاضِيًا مَا يَلْزَمُهُ.
- 871 وَمَانِعًا تَصَرُّفًا بِعِوَضٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ بَائِعًا لِلْعَرَضِ
- 872 حَالِ الْحُضُورِ مِنْهُ كَيُّ يُحْسًا وَلَيْكُنِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ حَسًّا.

(1) لقوله عليه الصلاة والسلام: «الدَّيْنُ هَمٌّ بِاللَّيْلِ وَذَلٌّ بِالنَّهَارِ». وقوله في دعائه الشهير: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والعجز وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال».

(2) أنواع التفليس ثلاثة: أولها قبل التفليس وتفليس عام وتفليس خاص، انظر تفصيلها في كتب الفقه المعتمدة.

الحجر

- 873 الْحَجَرُ وَصَفٌ يَمْنَعُ الْمَوْصُوفًا بِحُكْمِهِ التَّصَرُّفَ الْمَأْلُوفًا (١).
- 874 فِي فَضْلَةٍ عَنْ قُوْتِهِ مُحَقَّقَةٌ تَبَرُّعًا بِأَصْلِهَا أَوْ صَدَقَةً
- 875 أَسْبَابُهُ الْخَمْسَةُ فِي الْعُمُومِ الْفَلَسُ وَالْجُنُونُ فِي الْمَعْلُومِ
- 876 ثُمَّ الصَّبَا وَالرَّقُّ وَالتَّبْذِيرُ وَكُلُّهَا لِحَجَرِهِ تَصِيرُ
- 877 ثُمَّ اثْنَتَانِ مَعَ خَوَاصِّ السَّبَبِ أَوْلَاهُمَا مَرَضُهُ لِلْعَطَبِ
- 878 ثَانِيهِمَا الزَّوْجُ إِذَا تَبَرَّعَتْ زَوْجَتُهُ بِكُلِّ مَالٍ جَمَعَتْ
- 879 فَيَسْتَرِدُّ مَا يَفُوقُ الثَّلَاثَا مُعْتَبِرًا مَا فَوْقَ ذَاكَ عَبَثًا

الصلح

- 880 الصُّلْحُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ جَائِزٌ مَا لَمْ يَكُنْ لِحُرْمَةٍ يُجَوِّزُ (٢)
- 881 أَوْ عَكْسَهَا فَهُوَ انْتِقَالٌ بِعِوَضٍ عَنْ حَقِّهِ أَوْ ادِّعَاءٍ مُفْتَرَضٍ
- 882 وَجَائِزٌ عَنِ السُّكُوتِ وَالْإِقْرَارِ كَمَا يَجُوزُ عَقْدُهُ عَنِ الْإِنْكَارِ
- 883 إِنْ لَمْ يُؤَدَّ لِلْحَرَامِ فَعَلُهُ وَجَعَلُوا ثَلَاثَةً أَقْسَامَهُ
- 884 الْبَيْعَ وَالْهَبَةَ وَالْإِجَارَةَ يَكْفِيكَ مِنْ مَدْلُولِهَا الْإِشَارَةُ

(١) عرّف الفقهاء الحجر بأنه صفة حكمية توجب منع موصوفها وهو المحجور عليه من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله.

(٢) لقوله عليه الصلاة والسلام: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حراماً حلالاً أو أحلاً حراماً» راجع باب الصلح في دليل السالك أو مختصر خليل.

- 885 مَوَانِعُ الصُّلَحِ كَمَا يُشِيرُ فِي نَظْمِهِ الْعَلَامَةُ (الدَّرْدِيرُ) (1)
- 886 بِقَوْلِهِ: جَهْلٌ وَحُطٌّ ثُمَّ ضَعُ تَأْخِيرُ صَرْفٍ وَتَسْلِيْفٌ مُنْتَفِعٌ.
- 887 بَيْعُ الطَّعَامِ مَعَ قَبْضٍ بِالنِّسَاءِ وَلَا بِمَا أَدَّى إِلَى رِبَا النِّسَاءِ.

الضَّمَانُ

- 888 أَصْلُ الضَّمَانِ مُطْلَقُ الْكِفَالَةِ كَحَمْلِ دَيْنٍ غَيْرِهِ حَمَالَهُ (2)
- 889 أَوْ التِّزَامِ رَاشِدٍ غَيْرِ سَفِيهِ بِطَلَبِ الْغَيْرِ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ.
- 890 أَرْكَانُهُ الضَّامِنُ وَالْمَضْمُونُ وَهُوَ الَّذِي بِدَيْنِهِ مَغْبُورٌ.
- 891 أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَحْوَالِ أُولَاهَا فِي فَتْهِنَا ضَمَانُ مَالٍ
- 892 وَثَانِيًا ضَمَانُ وَجْهِهِ بِالتِّزَامِ إِحْضَارُهُ الْمَضْمُونِ بُغْيَةً اسْتِلَامًا.
- 893 وَثَالِثًا ضَمَانُهُ لِطَلَبِهِ مُفْتَشًا عَلَيْهِ حِينَ غَيْبَتِهِ

(1) موانع الصلح كما نظمها العلامة الدردير هي:

موانع الصلح جهل حط هع ونسا
تأخير صرف وتسليف بمنفعة
بيع الطعام بلا قبض لجملتها
سبع عليك بها تحظى بمعرفة.

انظر: دليل السالك، ص: 137.

(2) يسميه الفقهاء زيادة على الضمان كفالة أو حمالة وهو أن يلتزم المكلف غير السفيه ديناً على غيره، أو طلبه من عليه الدين لمن هو له بما يدل عليه، انظر: دليل السالك، ص: 138.

الشريعة

- 894 وَجَازَ الْإِشْرَاقَ فِي أَتَجَارَ بِالصُّدُقِ وَالْثَّقَةِ وَالْإِشَارِ
895 إِذْ وَارِدُ أَنْ الْإِلَهَ الْخَالِثُ مَا لَمْ يَخُنْ مُشْتَرِكُ أَوْ يَنْكُثُ (1)
896 بِالتَّجَرُّ أَوْ فِي عَمَلٍ بَيْنَهُمَا وَيُقَسِّمُ الرِّيحُ سَوَى بَيْنَهُمَا
897 بِمَا يَكُونُ سَائِغًا فِي الْعُرْفِ بِالْحَقِّ وَالتَّدْقِيقِ دُونَ حَيْفٍ (2)
898 ثَلَاثَةٌ هِيَ أَرْكَانُ الشَّرِكَةِ أُولَاهَا مَنْ يَعْقِدُ الْمُشَارَكَةَ
899 مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُمَا الْوَكَالَةُ لِكُونِهَا مِنْ عَاجِزٍ مُحَالًا
900 لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ لِلْغَيْرِ وَلَمْ يَجْزِ مُنْعُ بِالْحَجَرِ
901 وَثَانِيًا صِفَتُهَا الْمُحَدَّدَةُ مِمَّا غَدَا فِي عُرْفِنَا مُرَدِّدًا.
902 ثُمَّ الْمَحَلُّ بِالنِّتِظَامِ وَتَوَالٍ وَأَصْلُهُ فِي الْفَقْهِ مَالٌ وَأَعْمَالٌ
903 وَثَبَّتَتْ بِصِفَةِ الْمُشَارَكَةِ أَوْ رَغْبَةٍ فِي الْخُلْطَةِ الْمُبَارَكَةِ
904 إِذَا أَشَارَ بِرِضَاهُ أَوْ كَتَبَ وَصَحَّ نَقْدًا بِالْأُزَاقِ وَالذُّهَبِ
905 إِنْ وَزَنًا بِصُورَةٍ مُدَقَّقَةٍ وَإِنْ يَكُنْ صَرَفُهُمَا مُتَّفَقًا
906 لِتُفَرِّزَ الْجَوْدَةَ وَالرَّدَاءَةَ وَقَسَدَتْ بِغَيْرِ ذِي ابْتِدَاءٍ (3).

(1) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: إِنَّا ثَالِثُ الْعَرَبِيِّينَ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَإِذَا خَانَ خَرَجَتْ مِنْ بَيْنَهُمَا». أوردته صاحب دليل السالك، ص: 139.

(2) حَيْفٌ: أَيُّ ظُلْمٍ وَجُورٍ.

(3) مِنَ الْبِدَايَةِ.

- 907 وَهِيَ نَوْعَانِ بِالْأَبْدَانِ وَالْأَمْوَالِ وَنَفْعُهَا مُحَقَّقٌ فِي كُلِّ حَالٍ (1).
- 908 فَأَوَّلُ النُّوعَيْنِ بِالْأَبْدَانِ وَأَصْلُهَا أَنْ يَعْمَلَ الاثْنَانِ
- 909 وَجَوُزُوهَا بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ مَنَاطَةٌ بِعَمَلٍ وَمَنْفَعَةٍ.
- 910 أَوَّلُهَا أَنْ يَتَّحِدَ مَا يَعْمَلَانِ فَيُصْبِحَا فِي رِنْحِهِ يَسْتَوِيَانِ
- 911 وَثَانِيًا يَتَّفِقَانِ أَوَّلُهُ فَيَأْخُذُ الْوَاحِدُ حَسَبَ عَمَلِهِ.
- 912 وَثَالِثًا أَنْ يَحْصُلَ التَّعَاوُنُ وَإِنْ يَكُنْ فِي مَوْقِعٍ تَبَايُنُ
- 913 فَيُكْمِلُ الْوَاحِدُ نَقْصَ صَاحِبِهِ مُوَاصِلًا مَا كَانَ يَقْضِي بِيَدِهِ
- 914 وَرَابِعًا فِي آلَةٍ يَشْتَرِكَانِ وَيَقْسِمَانِ مَا بَهَا يُحْصِلَانِ
- 915 وَثَانِي النُّوعَيْنِ بِالْأَمْوَالِ فَاحْسِبْ لَهَا الْأَقْسَامَ فِي تَوَالٍ
- 916 أَرْبَعَةٍ أَوَّلُهَا الْمُفَاوَضَةُ تَصَرُّفًا حُرًّا بِلا مُعَارَضَةٍ
- 917 فِي الْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ وَالتَّبَرُّعِ أَوْ هِبَةٍ لِلْجَلْبِ دُونَ مَرْجِعِ

(1) الشركة نوعان:

أ - شركة أبدان: وتسمى شركة العمل وتجوز بشروط أربعة:

- 1 - أن يتحد العمل.
- 2 - أن يأخذا الربح بقدر الجهد.
- 3 - أن يتعاونوا.
- 4 - أن يشتركا في الآلة التي بها العمل.

ب - شركة أموال: وتحتها أقسام أربعة هي:

- 1 - شركة مفاوضة.
- 2 - شركة عنان.
- 3 - شركة ذمم.
- 4 - شركة جبر.

انظر تفصيل ذلك في الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي.

- 918 وَثَانِي الْأَقْسَامِ شِرْكَةُ الْعَنَانِ وَشَرَطُهَا تَصَرُّفٌ مَعَ اسْتِئْذَانٍ
 919 وَكُلُّ شِرْكَةٍ مِنْ ذَيْنِ جَائِزَةٍ إِذَا تَكُنْ بِوَصْفِهَا مُسْتَنْجِزَةً
 920 وَثَالِثُ الْعَقْدَيْنِ شِرْكَةُ الذَّمِّ يَكُونُ عَقْدُهَا بِدَيْنٍ يُلْتَزَمُ
 921 كِلَاهُمَا يَحْمِلُ دَيْنَ صَاحِبِهِ وَقَسَدَتْ بِجَرِّ نَفْعٍ فَانْتَبَهَ
 922 فَإِنْ يَكُنْ مُعِينًا يَشْتَرِكَانِ وَيَسْتَوِي الْحَمْلُ الَّذِي سِيَحْمَلَانِ
 923 يَجُوزُ آنَذَاكَ دُونَ مَفْسَدَةٍ لِكُونِهَا شِرْكَةٌ مُسَدَّدَةٌ.
 924 وَلَا تَصِحُّ شِرْكَةُ الْوُجُوهِ يُؤْخَذُ فِيهَا الرَّيْحُ لِلْوَجِيهِ (1)
 925 بِتَجَرِّهِ لِخَامِلٍ فِي مَالِهِ وَأَخْذِهِ لِحِصَّةٍ مِنْ رِيحِهِ.
 926 لَشُبْهَةِ الْغِشِّ وَتَدْلِيْسِ الْغَرَرِ وَكَوْنِهَا مَجْهُولَةٌ فِيمَا أَثَرُ
 927 وَرَابِعَا شِرْكَةُ الْجَبْرِ الَّتِي قَضَى بِهَا الْفَارُوقُ خَيْرَ سُنَّةٍ
 928 وَأَدْرَجَتْ عَنْ مَالِكٍ مَرْوِيَّةٌ وَهِيَ شِرَاءُ سَلْعَةٍ سَوِيًّا (2)
 929 بِسِتَّةٍ مِنَ الشُّرُوطِ عَدَدٌ تِجَارَةً بِسُوقِهِ فِي الْبَلَدِ
 930 دُونَ كَلَامٍ حَاضِرًا وَقَتَ الشَّرَا مُمَارِسًا بِجِنْسِهَا مُتَاجِرًا

(1) قال صاحب دليل السالك: « لا تصح شركة الوجوه، وفسرت بأن يبيع الرجل الرجل الوجيه مال الرجل الخامل بجزء من ربحه وفسادها لما فيها من الغش والتدليس على الناس ولأنها إجارة مجهولة والقول بأنها من شركة الذم ضعيف»، انظر: ص: 140.

(2) قال بها الإمام مالك انطلاقا من حكم عمر بن الخطاب (ض) فيها.

المزارعة

- 931 وَشِرْكَةً فِي الْبَذْرِ فِيمَا زُرِعَا عَرَفَهَا الْمَاضُونَ بِالْمُزَارَعَةِ
 932 شُرُوطَهَا تَصِحُّ فِيمَا ذَكَرَا سَلَامَةً مِنْ مَانِعٍ مِثْلِ الْكَرَا
 933 بِمَمْنُوعٍ مِنْ غَيْرِ مَا يُقَابِلُهُ كِلَاهُمَا يَأْخُذُ مَا يُنَاسِبُهُ
 934 بِنِسْبَةِ الْمُخْرَجِ مِنْ نَصِيبِهِ وَاشْتَرَطُوا تَمَاطُلًا فِي بَذْرِهِ
 935 تَجُوزُ إِنْ يَفْتَسِمَا الْأَعْمَالَا وَالْأَرْضُ مَا بَيْنَهُمَا وَالْآلَةُ
 936 أَوْ قَابِلَا الْبَذْرِ بِجُهْدٍ ظَاهِرٍ وَاشْتَرَكَا فِي الْأَرْضِ دُونَ ضَرَرٍ
 937 أَوْ كَانَتْ الْأَرْضُ مُقَابِلَ الْعَمَلِ وَكَانَ بَذْرُ الْتَسَاوِي وَالْمَثَلُ
 938 أَوْ كَانَتْ الْأَرْضُ وَبَذْرُ الْوَاحِدِ مُقَابِلًا لِعَمَلٍ مُحَدَّدٍ.

الوديعة

- 939 يُعْتَبَرُ الْمَالُ إِذَا مَا أُوْكِلَا لِحِفْظِهِ وَدِيْعَةً مُحَصَّلَةً.
 940 يَكْنَفُهَا الْوُجُوبُ وَالْإِبَاحَةُ وَالنَّدْبُ وَالْحُرْمَةُ وَالْكَرَاهَةُ (1)
 941 وَمَنْ يُفَرِّطُ رَاشِدًا يَضْمَنُهَا وَعَدَدُوا الْأَحْوَالَ فِي ضَمَانِهَا
 942 إِنْ يَسْقُطَنَّ عَلَيْهَا أَيُّ مُفْسِدٍ أَوْ يَنْتَفِعَ بِجِنْسِهَا الْمُقَيَّدِ
 943 بِخَلْطِهَا أَوْ سَفَرِ الْإِهْمَالِ أَوْ حَبْسِهَا بِالنُّصْحِ لَمْ يُبَالِ (2)

(1) أي أن الوديعة كالزواج والطلاق تعرض لكل واحدة منها الأحكام الخمسة.

(2) أي أنه نصح ولم يأخذ بالنصيحة.

- 944 أَوْ وَضَعَهَا فِي مِثْمَنٍ وَسَرَقْتَ أَوْ تَرَكَهَا طَلِيقَةً مَا رُبِطَتْ
- 945 أَوْ نُسِيتَ بِمَوْضِعِ الْإِبْدَاعِ أَوْ أُعْطِيتَ لِلْغَيْرِ دُونَ دَاعٍ.
- 946 فِيمَا عَدَا زَوْجَتَهُ الْمُؤْتَمَنَةَ أَوْ رَدَّهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْذِنَا
- 947 وَمَنْ يَكُنْ فِي يَدِهِ وَدِيعَةً فَلْيَتَّقِ خَالِقَهُ السَّمِيعَا (1)
- 948 وَلْيَحْفَظِ الْمُودَعَ مِنْ مُخَاطَرَةٍ وَكَرِهُوا فِي أَصْلِهَا الْمُتَاجِرَةَ
- 949 وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا فَرِيحُهَا لَهُ وَإِنْ تَكُنْ مِنْ عَرْضٍ يُودَعُهُ
- 950 وَبَاعَهَا قَرْبُهَا مُخَيْرٌ فِي قِيمَةٍ أَوْ ثَمَنٍ قَدْ ذَكَرُوا

الهبة والصدقة

- 951 وَقَصَّلُوا فِي هِبَةٍ وَصَدَقَهُ تَمْلِيكَ ذَاتِ نُقْلٍ مُحَقَّقَةٍ
- 952 لِمُسْتَحَقٍّ أَخَذَهَا دُونَ عِوَضٍ بِصِغَةٍ أَوْ مَا يُبَيِّنُ الْغَرَضَ
- 953 فَالْصَّدَقَاتُ لِلثَّوَابِ تُعْطَى أَمَّا الْهِبَاتُ فَلِلذَاتِ الْمُعْطَى
- 954 كِلَاهُمَا مَنْدُوبَةٌ مَرْعِيَّةٌ أَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ مَرْوِيَّةٌ
- 955 فَوَاهِبٌ لِمَالِهِ وَمَوْهَبٌ وَمَوْهَبٌ لَهُ وَلَفْظٌ يُطْلَبُ (2)
- 956 وَفَاعِلٌ تَصَدَّقَا وَأَخَذَهُ وَصِغَةٌ وَمَا بِهِ تَصَدَّقَهُ
- 957 وَتَبْطُلُ الْهِبَةُ قَبْلَ حَوْزِهَا إِذَا طَرَأَ الْمَانِعُ قَبْلَ دَفْعِهَا

(1) الوديعة أمانة لا بد من مراعاتها كسائر الأمانات التي حض عليها الشرع.

(2) لفظ يطلب: أي صيغة الهبة المقررة بلفظ العطاء الذي يفصح عن الفعل بتصريح الواهب بذلك.

- 958 بِالْمَوْتِ أَوْ تَرَكَمُ الدُّيُونِ أَوْ مَرَضٍ يَمْنَعُ أَوْ جُنُونٍ
 959 إِذَا يَكُونُ بِالْمَمَاتِ اتِّصَالًا أَوْ لَمْ يَكُنْ تَسْلِيمُهَا قَدْ حَصَلَ
 960 وَجَّازَ لِلْأَبِ اعْتِصَارُ مَا وَهَبَ مِنْ وَلَدٍ لِصُلْبِهِ دُونَ سَبَبٍ (1)
 961 وَلَمْ يَجْزُ فِي الصَّدَقَاتِ الْإِعْتِصَارُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَرَطًا قَبْلَ الْإِقْرَارِ
 962 وَكَرِهُوا تَمَلُّكًا لِلصَّدَقَةِ بِغَيْرِ إِرْثٍ قَدْ طَرَأَ وَاتَّفَقًا
 963 بِهَبَةٍ أَوْ الشُّرَا أَوْ الرُّكُوبِ أَوْ أَكَلِهِ الْغَلَّةَ بَعْدَ أَنْ تَطِيبَ
 964 وَكَرِهُوا هَبَةً بَعْضِ الْوَلَدِ فِي صِحَّةٍ دُونَ سِوَاهُ فَاقْتَدَ
 965 وَإِنْ تَكُنْ فِي مَرَضٍ فَبَاطِلَةٌ إِذَا أَتَى بِمَوْتِهِ مُتَّصِلًا.
 966 وَقَدْ أَتَى فِي السَّنَةِ الْمَرُوبَةِ رَاعُوا الْإِلَهَ فِي عَطَا الذَّرِيَّةِ.

اللقطة

- 967 إِذَا وَجَدْتَ لُقْطَةً مَرْمِيَّةً أَوْ حَيَوَانًا تَاهَ فِي بَرِيَّةٍ
 968 فَعَرِّقْ بِهِ وَجُوبًا لِلسُّنَّةِ كَفْتَرَةٍ دَقِيقَةٍ مُعَيَّنَةٍ
 969 مُرَكَّزًا عَلَى مَظَانِّ طَلَبِهِ مُوَكَّلًا إِنْ غَبَتْ مَنْ يُوثِقُ بِهِ (2).
 970 تَفْعَلُهَا الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَتَرْتَجِي الْغُفْرَانَ وَالْإِغَاثَةَ.
 971 مُعَمَّمًا فِي وَصْفِهَا تَعْمِيمًا حَتَّى تُتِمَّ عَامَهَا تَتْمِيمًا

(1) هو أخذ المال دون إرادة الولد من طرف الأب رجوعاً في هبته وإن لم يكن هنالك سبب للاعتصار، لقوله صلى الله عليه وسلم: «أنت ومالك لأبيك».

(2) مظان طلبه: الأماكن الذي يظنُّ بحث صاحبه فيها.

- 972 فَإِنْ أَتَى صَاحِبُهَا بِالْوَصْفِ مِمَّا أَتَى مُشْتَهَرًا فِي الْعُرْفِ
- 973 مُحَدِّدًا نَوْعَ الْوِكَاءِ وَالْعَفَاصِ فَمَا لَهُ فِي رَدِّهَا لَهُ مَنَاصُ (1)
- 974 فَإِنْ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَطْلُبُهَا لَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ يَحْبِسَهَا
- 975 مُنْتَظِرًا مَنْ يَدْعِي الْحِيَازَةَ أَوْ يُعْطِيهَا إِلَى الْفَقِيرِ جَازًا
- 976 صَدَقَةً عَنْ نَفْسِهِ أَوْ رَبِّهَا أَوْ يَتَمَتَّعَ إِنْ يَشَاءُ بِمِلْكِهَا
- 977 فَإِنْ بَدَأَ صَاحِبُهَا بَعْدَ غِيَابِ فَمَثَلُهَا يَضُمُّهُ بِلَا ارْتِيَابٍ (2)
- 978 وَإِنْ أَتَى آخَرُ بَعْدَ قَبْضِهَا وَقَدَّمَ الْحُجَّةَ دُونَ دَخْضِهَا
- 979 فَلْيَحْلِفَا إِنْ وَاحِدٌ مَّا وَصَفَا وَلْيَقْسِمَا اللَّقْطَةَ بِالْمُنَاصِفَةِ
- 980 وَإِنْ يَجِدُ مُسَافِرٌ عَبْرَ الْقَلَاءِ مَجْمُوعَةً مِنْ إِبِلٍ بِلَا رُعَاةٍ
- 981 فَمَا نَرَى فِي أَخْذِهَا مِنْ نَصٍّ إِنْ أُمِنْتَ مِنْ سَبْعٍ وَلِصٍّ
- 982 وَإِنْ تَجِدُ طِفْلًا بِغَيْرِ غَايَةٍ فَلَقْطُهُ فَرَضٌ عَلَى الْكَفَايَةِ (3).
- 983 إِنْ لَمْ يُخَفْ عَلَيْهِ أَوْ تَعَيَّنَا بِأَنْ يُرَى مُسْلِمًا وَيُحْضَنَ
- 984 لَغَايَةِ الْكَسْبِ لَدَى الذُّكْرَانِ وَتُكْفَلَ الْأُنْثَى إِلَى الْإِحْصَانِ.

(1) الوكاء: الخيط الذي تربط به الصرة.

العفاس: بكسر العين، هو الوعاء أو الخرقه أو الكيس الذي تحفظ به الدراهم أو غيرها.

(2) له بعد مرور السنة التي قضاها في انتظار صاحبها أَنْ يتصدق بها أو يَتَمَلَّكَهَا أو يستعملها فيما يراه نافعاً، لكنَّه إذا ظهر صاحبها ضمنها له، وردَّ له مثلها.

(3) اللقيط: وهو من التقط تائها في ضاحية أو شارع دون أن يعرف له أب أو أم، ويكون لقطه فرض كفاية إذا لم يخف عليه الضياع أو الهلاك وإلاَّ تعيَّن على من وجد، ويحضن الذكر إلى سن الرشد والتكسب والأنثى إلى حين نقلها إلى بيت زوجها.

خاتمة

- 985 وَقَدْ نَظَّمْتُ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ مُرَجِّيًا فِي الْعُمْرِ أَنْ أُحْوزَا
986 تَجَاوُزًا عَنْ كُلِّ ذَنْبٍ بَدْرًا وَرَحْمَةً وَجَنَّةً وَمَغْفِرَةً
987 مُؤَمَّلًا مِنْ كُلِّ مَنْ قَرَأَهَا أَنْ يَدْعُو اللَّهَ لِمَنْ نَظَّمَهَا
988 بِمَنْحِهِ عَاقِبَةً مُبَسَّرَةً وَلُطْفِهِ بِهِ إِذَا مَا عَثَرَا
989 فَإِنَّهُ وَإِنْ يَكُنْ قَصِيرَ بَاعٍ مُسْتَأْنِسٌ بِالْإِقْتِدَا وَالْإِتِّبَاعِ
990 وَحَامِدٌ بِكُلِّهِ لِلْمَوْلَى فَكَمْ أَقَاضَ أَنْعَمًا وَأَوْلَى.
991 وَكَمْ أُنَالَ مِنْ دَقِيقِ اللَّطْفِ مَا يُرْتَجَى مِنْ نِعْمَةٍ وَعَظْفِ
992 ثُمَّ الصَّلَاةِ بِالتَّوَالِي وَالْمَدَدِ مِنَ الْإِلَهِ الْوَاحِدِ الْفَرْدِ الصَّمَدِ
993 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَكُلِّ مَنْ ذَكَرَ مِنْ أَصْحَابِهِ
994 وَالتَّابِعِينَ نَهْجَهُ الْمُسْطَرَا الطَّاهِرِينَ الْمُهْتَدِينَ الْبَرَّةَ (1)
995 مَنْ لَخَّصُوا التَّفْصِيلَ وَالتَّطْوِيلَ وَيَسُرُّوا لِلطَّالِبِ التَّحْصِيلَ
996 مِنَ الْمُتُونِ النَّافِعَاتِ الرَّائِجَةِ مِثْلِ (السَّرَاجِ) وَ(ابْنِ رُشْدِ) الْمُرْتَجَى (2)

(1) يقصد بهم التابعون إلى التابعين الذين يسمون تابعي التابعين ومن تبعهم من العلماء والمؤلفين.

(2) السَّراج: المقصود به: سراج السالك في مذهب الإمام مالك، وهو كتاب شهير في فقه الإمام مالك وقد شرحه كثير من الفقهاء باعتبار أنه منظومة مطولة تحتوي كل أبواب الفقه بتفاصيلها وفروعها.

ابن رشد: أي منظومته المشهورة والتي طبعت على هامش الميارة الكبرى في مذهب الإمام مالك (ض).

- 997 لِلنَّفْعِ أَوْ مَنْظُومَةٍ (ابْنِ عَاشِرٍ) (1) وَمَا أَتَى (الرَّحْبِيَّ) مِنْ جَوَاهِر (2)
- 998 فَقَدْ أَفَادُوا بِالْبَيَانِ الْأُمَّةَ وَأَنْتَشَرَ النَّفْعُ بِهِمْ وَعَمَّا
- 999 بِحُبِّهِمْ يَا صَاحِبَ نِلْتِ قُرْبًا وَيُلْحَقُ الْمَرْءُ بِمَنْ أَحَبَّ
- 1000 وَهَذِهِ بَنْظُمُهَا أَلْفِيَّةٌ هَادِيَةٌ لِنَشْنَتِنَا مَهْدِيَّةٌ (3)

تَمَّ نَظْمُهَا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ لَيْلَةَ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ عَامَ 1416 هـ بِمَدِينَةِ
الْأَغْوَاطِ الْعَامِرَةِ بِالْجَزَائِرِ.

نَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاشِئَةَ وَجَعَلَهَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ.
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

(1) ابن عاشر: أبو مالك عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري الفاسي، أهد
القراء والفقهاء المشاهير، ولد بفاس عام (990 هـ)، له المنظومة المشهورة في الفقه، وله
مورد الظمان وغيره، توفي عام (1040 هـ).

(2) الرحبي: أبو عبد الله محمد بن علي الرحبي، مشهور بابن موفق الدين له الرحبية
في المواريث توفي (577 هـ).

(3) هنالك منظومات أخرى في عصرنا لعلماء شنقيط وغيرهم، ومن المطبوع (جواهر
الفقه) لأحمد مفتاح قريو من ليبيا، وهي نظم لكتاب أقرب المسالك، كما أن هناك
منظومة مطولة للشيخ محمد باي بلعالم بعنوان: (فتح الرحيم المالك)...

وتمتاز هذه الألفية المتواضعة بأنها تلخيص لما سبق مع تحرّي البساطة والوضوح
ودقة المعنى ما أمكن. واللّه الموفق لما فيه الخير.

المراجع المحتمدة

1 - الآبي، عبد السميع صالح	جواهر الإكليل، شرح صخر خليل	دار إحياء التراث العربية مصر، ط. 1332 هـ
2 - الآبي، عبد السميع صالح	الثمر الداني في تقويب المعاني، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني	دار الفكر بيروت (د. ت) لبنان.
3 - باي، محمد بلعالم	فتح الجواد شرح على نظم العزبة لابن باد	مطابع ثرفي باتنة الجزائر، 1408 هـ
4 - التسولي، أبو الحسن	البهجة في شرح التحفة	دار الفكر بيروت (د. ت) لبنان.
5 - حماني، الشيخ أحمد حماني	فتاوي الشيخ أحمد حماني	منشورات وزارة الشؤون الدينية الجزائر. مطبعة رغبة 1993
6 - الدردير، الشيخ أحمد	الشرح الصغير	مؤسسة العصر، وزارة الشؤون الدينية الجزائر، 1992.

7 - الزحيلي، د. وهبة	الفقه الإسلامي وأدلته	دار الفكر دمشق ط. 3 1989.
8 - سعد، محمد محمد	دليل السالك لمذهب الإمام مالك	مطبعة الاستقامة القاهرة مصر، 1336 هـ
9 - ميارة، محمد بن أحمد	الدر الثمين والمورد المعين	دار الفكر بيروت
10 - النفراوي، أحمد	الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني.	دار المعرفة والنشر بيروت.

فهرس

7 مقدمة د. عبد الرزاق قسوم وأ. محمد الهادي الحسني
14 مقدمة الأستاذ محمد عيسى
21 تقرظ الشيخ عبد الرحمان شيبان والشيخ محمد باي بلعالم
25 مقدمة الناظم
31 - 29 مقدمة مع مسائل في الاعتقاد
32 - أركان الإسلام
33 - الوضوء
34 - الفصل
35 - التيمم
36 - المسح على الجبيرة
36 - الحيض والتفاس
37 - الصلاة
37 - أوقات الصلاة
39 - 38 - تأخير الصلاة وأوقات النافلة
40 - 39 - الصلاة: الفرائض، السنن، المندوبات
42 - 41 - المستحبات، المبطلات
43 - قضاء الفوائت
44 - 43 - سجود السهر، وسجود التلاوة
45 - صلاة الجماعة
46 - الإمامة
48 - 47 - صلاة السفر وجمع الصلاتين
49 - صلاة الجمعة
51 - صلاة الخوف
52 - السنن المؤكدة

55 تجهيز الميت والجناز
61 - 57 الزكاة: مصارفها، زكاة الفطر
62 الصوم
64 الاعتكاف
72 - 65 الحج والعمرة وزيارة المدينة المنورة
74 - 72 الأضحية، العقيقة، الذكاة
80 - 75 النكاح، الخلع، الطلاق، الإيلاء، الظهار، اللعان
83 - 81 العدة، النفقة، الحضانة
84 الرضاع
85 اليمين والنذر
89 - 87 البيوع، الربا
95 - 91 القرض، الرهن، الإفلاس، الحجر
100 - 95 الصلح، الضمان، الشركة، المزارعة
100 الوديعة
101 الهبة والصدقة
102 اللقطة
104 خاتمة ودعاء
107 المراجع

«... لقد تمتعت بقراءة ألفيتكم القيمة اللطيفة في فقه الإمام مالك رضي الله عنه، وهي - لعمري - منظومة تقدم للناشئة المسلمة في عهدنا والعهد القادم زاداً يغذي العقيدة، وينير البصيرة ويصحح العبادة، ويهذب المعاملة مع الأقارب والأباعد بما يحقق الطمأنينة في الدنيا، والسعادة الأبدية في الآخرة بفضل الله وإحسانه كما درج على ذلك المؤلفون من سلفنا الصالح بنظمهم ونشرهم كابن عاشر وابن أبي زيد. فقد أفادوا بالبيان الأمة وانتشر النفع بهم وعمّا ...»

من التقرير

فضيلة الشيخ: عبد الرحمن شيبان.
وزير الأوقاف والشؤون الدينية بالجزائر.

«... إنه نظم خفيف العبارة لطيف الإشارة، سهل الحفظ، يسير العرض، وهذا ما نبغ فيه شاعرنا الشاب الورع الأستاذ مبروك زيد الخير..»

لقد كنا نظن أن هذا الميدان قد خلا من فوارسه، وأقفر من عماره؛ فجاء الأستاذ زيد الخير مبروك، فكان كاسمه خيرا مباركا، ليثبت أن رحم هذه الأرض ما يزال خصيبا، وأن ربّعها ما يزال عامرا، وأكد - عمليا - أنه حلقة في تلك السلسلة الذهبية، وغصن رطيب من تلك الشجرة المباركة التي أنار زيتها الجزائر وأضاء ما حولها من أقطار العالم الإسلامي، وخاصة جانبه الغربي، من ليبيا إلى الأندلس، إلى أعماق إفريقيا...»

من المقدمة

د. عبد الرزاق قسوم الأستاذ محمد الهادي الحسني